كليــة اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلميــة

" ما أصلحه ابن النحوية من ألفاظ الكافية دراسة وتقويما "

إعداد

د/ محمد محفوظ محمد عمر

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العــدد الأربــعــون)

(إصدار أكتوبر ـ الجزء الثالث)

(١٤٤٣هـ / ٢٠٢١م)

" ما أصلحه ابن النحوية من ألفاظ الكافية دراسة وتقويما "

محمد محفوظ محمد عمر

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسيوط، مصر.

البريد الإلكتروني: mo01123900405@gmail.com

الملخص :

يهدف هذ البحث الي إيضاح غوامض هذه الكافية، والإفصاح عن مجملها، حيث إن الشارح يورد في أثناء شرحه تقويمات وإصلاحات لبعض ألفاظ الكافية، فأردت جمع هذه المواضع ودراستها، ناظراً فيها من حيث قوة التقويم وعدمه، وكذا الضرورة إليها من عدمه، وهل هي تتسم بالموضوعية أم فيها تحامل علي المصنف؟ . وقد جاء البحث في : مقدمة ، وتمهيد ، ومبحثين ، وفهارس فنية . فالمقدمة : ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث . والتمهيد : تناولت فيه التعريف بابن الحاجب وابن النحوية بإيجاز. والمبحث الأول ذكرت فيه ما أصلحه ابن النحوية من ألفاظ الكافية في الحدود والتعريفات . والمبحث الثاني ذكر ما أصلحه ابن النحوية من ألفاظ الكافية في الأحكام النحوية. والخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذه البحث .

الكلمات المفتاحية : **ابن النحوية، الكافية، دراسة، تقويم .**

Which Ibn Al-Nahawiyah corrected from the words of the book Al-Kafya - study and evaluation

Mohamed Mahfouz Mohamed Omar
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Al Azhar university, Assiut, Egypt.
E-mail: *mo01123900405@gmail.com*

Abstract

This research aims to clarify the ambiguities of the book El-kafya, and to disclose its brief, as the explainer includes evaluations and reforms during his explanation of some of the Al-Kafya words, so I wanted to collect and study these places, looking at them in terms of the strength of the evaluation and its absence, as well as the necessity of it or not, and whether it is objective. Or the prejudice against the author . The research came in: an introduction, a preface, two chapters, and technical indexes. The introduction: I mentioned the reason for choosing the topic, and the research plan. The preface: I briefly dealt with the definition of Ibn al-Hajeb and Ibn al-Nahwih. The first topic mentioned what Ibn Al-Nahawiyah corrected from the words of Al-Kafia book in the definitions. The second topic mentioned what Ibn Al-Nahawiyah corrected from the words of the book Al-Kafiah in Grammatical Rulings. The conclusion mentioned the most important results of the research.

Keywords: *Ibn Al-Nahawiyah, Al-Kafia, Study, Evaluation.*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمـــة

الحَمْدَ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِيْنُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدَاً عَبْدُهُ وَرَسُولُه. (١)

وبعـــد:

فمن المعلوم عند كُلِّ مُطَّلِعٍ أن لكافية ابن الحاجب أهمية كبيرة في الدرس النحوي، تلك الكافية التي طارت شهرتها في الآفاق ، وذاع صيتها، حيث عكف عليها النحاة ، وتسابقوا إلى شرحها ، وتدريسها ؛ لملاءَمتها الدرس النحوي آنذاك ، حيث إنها – على وجازتها – قد حوت مقاصد النحو العربي .

ولا شك أن البحث في التراث العربي ، والكشف عن مكنوناته ، والتعمق في أغواره واجب عربي وإسلامي ، لتقديم ما أنتجته قرائح علمائنا المتقدمين .

وقد ظهر لي من خلال اطلاعي علي بعض هذه الشروح التباين بينها في الطول والقصر ، وفي الطريقة والمنهج علي وجه لا يكاد يخفي علي أحد .

من هذه الشروح شرح الكافية لابن النحوية المتوفى سنة (٧١٨هـ)(٢) ، وهو شرح لم يألُ صاحبه جهدًا في إيضاح غوامض هذه الكافية ، والإفصاح عن مجملها، حيث لفت نظري ما يورده في أثناء شرحه من تقويمات وإصلاحات لبعض ألفاظ الكافية، خاصة في الحدود والتعريفات ، وبعض التراكيب النحوية ، كقوله – مثلا–: " ولو قال كذا لكان أولي " ، و" الأجود أن يقول كذا " ، " ولو أسقط من الحد كذا ؛ لكان أولي"، وغير ذلك من العبارات .

---

(١) هذا ما افتتح به رسول الله (ﷺ) خطبته في حجة الوداع ، انظر : البيان والتبيين للجاحظ ٣١/٢ .

(٢) وهو عبارة عن رسالة (ماجستير) محققة مودعة في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى ، للباحث / حسن محمد عبد الرحمن عام (١٤٠٩) هـ ، ولمَّا يُطبع إلى الآن حسب علمي .

فأخذت أتأمل هذه المواضع والإصلاحات ، ناظرًا فيها من حيث قوة التقييم وضعفه ، وكذا في الضرورة إليها من عدمه، فخطر ببالي وجال بخاطري أن أقوم بجمع هذه المواضع ، ودراستها تحت عنوان:

" ما أصلحه ابن النحوية من ألفاظ الكافية ، دراسةً وتقويمًا " .

من أجل ذلك عزمتُ – مستمدًا العون من الله – علي جمع هذه الإصلاحات ، ثم دراسة كل موضع دراسةً أحسبها وافيةً بالقصد وكفى ، بحيث لا تأتي موجزة إيجازًا يخل بالعمل ، ولا مسهبة تذهب بالغرض ، وينشأ منها السآمةُ والملل ، فأردت إعطاء فكرة عن هذه الإصلاحات ، ومدي تأثر الشارح بمن سبقه من النحاة فيها ، وكذا كثرة مواضع المتن محل التقويم أو قلتها ، بالنظر الي حجم متن الكافية.

أما عن خطتي في هذا البحث فهي كالتالي :

جاء البحث في مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، ثم الفهارس الفنية.

فالمقدمة: ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع، وخطة البحث .

أما التمهيد: فعنوانه:« التعريف بابن الحاجب وابن النحوية» ، وجاء في مطلبين :

المطلب الأول : التعريف بابن الحاجب ، وكتاب الكافية بإيجاز .

المطلب الثاني : التعريف بابن النحوية ، وشرحه بإيجاز .

المبحث الاول : ما أصلحه ابن النحوية من ألفاظ الكافية في الحدود والتعريفات .

المبحث الثاني : ما أصلحه ابن النحوية من ألفاظ الكافية في الأحكام النحوية .

الخاتمة : وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث .

الفهارس الفنية : وتشمل التالي :

- ثبت المراجع والمصادر .
- فهرس الموضوعات .

وقد رتبت هذه الإصلاحات وفق ترتيب الكافية – التي هي محل الدراسة – حيث وضعتُ عنواناً لكل موضع ، ونقلت نص ابن النحوية في أول كل مسألة ، كما خرجت الآيات ، والقراءات القرآنية من مصادرها ، كما وثقت الشواهد الشعرية من مظانها .

ومما لا شك فيه أن هذه الإصلاحات لم يكن صاحبها يبتغي النقد ، أو تصيد الأخطاء والعثرات ، بل كان هدفه أولًا وأخيرًا الوصول بالنظم إلي أسمي مراتب الوضوح ، ورفع الإيهام وتحري الدقة في التعبير .

أما عن الدراسات السابقة في الكتاب، فهي كما يلي:

١- اختيارات ابن النحوية (ت : ٧١٨هـ) في شرحه كافية ابن الحاجب جمعا ودراسة[١] .

٢- " شرح كافية ابن الحاجب بين ابن النحوية (ت : ٧١٨هـ) ، وابن جماعة (ت : ٧٣٣هـ) ، « دراسة نحوية موازنة » "[٢] .

وبعد ... فإني أرجو الله – العليَّ القدير– أن أكون فيما اخترتُه موفقًا ، وفيما خطوت إليه مسدَّدًا ، وألاَّ يكون حظي من هذا العمل ضياعَ الوقت والنصَب ، وأن أكون وفقت في دراسة هذا الموضوع من خلال تلك النقاط التي ارتكز عليها البحث.

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾[٣] .

---

(١) رسالة ماجستير في كلية الدراسات الاسلامية والعربية للبنات ، جامعة الأزهر/بالقاهرة ، عام (٢٠١٤م) ، للباحثة/ ابتسام عيد عبدالغني ، بإشراف : أ.د/نادية عبدالحميد عبدالله . وهي رسالة يظهر من عنوانها : أنها جمعت اختيارات الشارح في شرحه ؛ لذا فهي بعيدة عن الفكرة التي قام عليها البحث .

(٢) وهي رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر / فرع أسيوط، عام (٢٠١٦م) ، للباحث/ محمد محفوظ محمد عمر، بإشراف : أ.د/ماهر عبدالغني كريم ، تحدث فيها الباحث عن الموازنة بين الشارحين، من حيث المصادر ، والاستشهاد ، والطريقة والمنهج ، ولم يتطرق فيها لموقف الشارحين من متن الكافية ، أو من المصنف ؛ لذا فهي بعيدة – أيضاً– عن فكرة البحث .

(٢) سورة هود : من الآية (٨٨) .

التمهيد

" وفيه "

التعريف بابن الحاجب ، وابن النحوية

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : ابن الحاجب وكافيته ، بإيجاز .

المطلب الثالث : ابن النحوية وشرحه ، بإيجاز .

المطلب الأول

أولاً : ابن الحاجب : حياته وآثاره

[١]- اسمه ونسبه [(١)] :

هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي ، الدُّونِي الأصل ، نسبة إلى (دَوين) [(٢)]، والإسنائي المولد، نسبة إلى مدينة (إسنا)[(٣)]، القاهري المنشأ المقرئ الفقيه المالكي الأصولي النحوي .

[٢]- كنيته :

يكنى بـ(ابن الحاجب) ؛ لأن أباه كان حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي[(٤)] .

[٣]- مولده ونشأته :

وُلد ابن الحاجب في مدينة (إسنا) من صعيد مصر عام (٥٧٠هـ) ، وقيل : عام (٥٧١هـ) [(٥)] ، وعاش مع والده في بلاط الأمير عز الدين موسك الصلاحي ، الذي كان يشغل مركز الحاجبية في ديوانه ، ثم أرسله أبوه لطلب العلم في القاهرة ، فاشتغل بحفظ القرآن الكريم والفقه على مذهب الإمام مالك ، والعربية والقراءات والأصول على يد الشاطبي ، فأتقن ذلك كله .

---

(١) **انظر في ترجمته** : (وفيات الأعيان ٢٤٨/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣٠/١٦ ، ومعرفة القراء الكبار ص ٣٤٨ ، وتاريخ ابن الوردي ١٧٤/٢ ، والوافي بالوفيات ٣٢٢/١٩ ، والديباج المذهب ص ١٨٩ والبلغة ص : ١٩٦ ، وذيل التقييد ١٧١/٢ ، وغاية النهاية ٥٠٨/١) .

(٢) (دَوين) بلدة من نواحي أرَان في آخر حدود أذربيجان .
ينظر : معجم البلدان ٤٩١/٢ ، ١٠٥/٣

(٣) (إسْنا) مدينة بأقصى الصعيد ، ليس وراءَها إلا (ادفو) و(أسوان) .
ينظر : معجم البلدان ١٨٩/١ .

(٤) ينظر : تاريخ إربل ٧٠/٢ ، والعِبَر ٢٥٤/٣ ، وحسن المحاضرة ٤٥٦/١ .

(٥) ينظر : وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ ، والمختصر في أخبار البشر ١٧٨/٣ .

وأقول كما قال ابن تغري بردي : " وفي شهرته ما يغني عن الإطناب في ذكره "[١].

[٤] شيوخه :

تتلمذ ابن الحاجب علي يد عددٍ كبيرٍ من علماء عصره وشيوخه المبرزين، منهم:[٢] القاسم بن فيرة الشاطبي تـ: (٥٣٨ – ٥٩٠هـ) ، وأبو القاسم البوصيري تـ: (٥٠٦ – ٥٩٨هـ) ، وأبو الفضل الغرنوي تـ: (٥٢٠ – ٥٩٩هـ) ، والقاسم بن عساكر تـ : (٥٢٧ – ٦٠٠هـ) ، وغيرهم من مشاهير علماء وقته كأبي الجود اللخمي : (٥١٨ – ٦٠٥هـ)، وأبي الحسن الشاذلي ، وابن البنا وغيرهم .

[٥] تلاميذه :

تتلمذ على ابن الحاجب كثير من أبناء عصره ، أخذوا عنه علوم العربية ، والقراءات والفقه ، ومن أشهر هؤلاء : [٣]

١ – الملك الناصر داود بن الملك المعظم : (... – ٦٥٥هـ) .

٢ – جمال الدين بن مالك : (٦٠٠ – ٦٧٢هـ) .

٣ – ابن المنير تـ : (٦٢٠ – ٦٨٣هـ) .

٤ – رضي الدين القسطنطيني : (٦٠٧ – ٦٩٥هـ) .

وغيرهم ممن تتلمذ على يد ابن الحاجب كـ : الحافظ المنذري ، وشرف الدين بن التلمساني ، وأبو شامة المقدسي ، وابن العمادية وغيرهم . [٤]

---

(١) النجوم الزاهرة ٣٦٠/٦ .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء ٤٢٨/١٦ ، وابن الحاجب النحوي ، ص ١٥ ، د/ إبراهيم محمد عبد الله . . مقدمة تحقيق " الكافية " ، ص ١٤ ، د/ طارق نجم عبد الله .

(٣) انظر : تلاميذه في مراجع الحاشية السابقة .

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء ٤٣٠/١٦ .

[٦] - آثاره ومصنفاته : [١]

ترك ابن الحاجب مصنفات عدة ، وقد لاقت هذه المصنفات عناية كبيرة ممن خلفه من العلماء ، إذ اهتموا بأكثرها شرحًا وتعليقًا وتحشيةً ، وهي على النحو الآتي :

أهم مصنفاته المطبوعة :

١ – الأمالي النحوية : طُبع بتحقيق د/ فخر صالح قدارة ، عام (١٩٨٩م) .

٢ – الإيضاح في شرح المفصل: نشر بتحقيق: د/ إبراهيم محمد عبد الله ٢٠٠٥م.

٣ – الشافية في علم الصرف: طبعت بتحقيق : حسن أحمد العثمان(١٩٩٥م) .

٤ – شرح المقدمة الكافية : وهو أول شرح للكافية ، طُبع في مكة المكرمة ، بتحقيق: د/ جمال عبد العاطي مخيمر ، عام (١٩٩٧م) .

٥ – شرح الوافية نظم الكافية: طُبع بتحقيق د/ موسى بناي العليلي (١٩٨٠م) .

٦– الكافية : وهي مقدمة وجيزة اقتصر فيها ابن الحاجب على موضوعات النحو ، طُبعت جدة سنة (١٤٠٧هـ) ، بتحقيق : د/ طارق نجم عبد الله .

٧ – المقصد الجليل في علم الخليل : [٢] وهي منظومة في العروض من البحر البسيط عدد أبياتها (١٧١) بيتًا .

وفاتـــه :

بعد أن انتقل ابن الحاجب إلي الإسكندرية لم تطل مدة إقامته فيها ، فقد مات بها يوم الخميس في السادس والعشرين من شهر شوال سنة (٦٤٦هـ) [٣] ، ودفن خارج البحر قريبًا من مثوى الشيخ ابن أبي شامة .

---

(١) ينظر: آثار ابن الحاجب ومصنفاته كاملة في: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٠٩/٥ – ٣٥٠ .

(٢) انظر : تاريخ الأدب العربي : لبروكلمان ٣٣٢/٥ ، كشف الظنون ١١٣٤/٢ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ٢٥٠/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤٣٠/١٦ ، وشذرات الذهب ٤٠٥/٧ .

ثانياً : الكافية وأهميتها في الدرس النحوي .

المقدمةُ الكافيةُ مقدمةٌ موجزةٌ في النحو ، غلب عليها طابع الصياغة المنطقية ، وبالرغم من وجازتها فقد أحاطت بمسائل النحو بطريقة غير مخلة ، ومع إيجازها الشديد، ، تبقى بوجهٍ عامٍّ مُشرِقةَ الديباجة ، ولولا هذا الإيجازُ لجاءت أكثرَ نصاعةً ووضوحًا[١] .

وقد انتظمتِ المسائل النحويةُ في (الكافية) انتظاماً جيداً ، حيث ابتدأ فيها بالكلمة والكلام ، ثم انتقل إلي علامات الإعراب ، ثم تكلم عن قسم الأسماء ، ثم قسم الأفعال فالمجرورات فالتوابع، ثم تكلم علي المبنيات ، ثم عن المركبات والكنايات والمعرفة والنكرة ، والمذكر والمؤنث، والمثني والجموع ، والمصدر والمشتقات ، ثم تكلم علي الأفعال ، وانتهي بالحديث عن الحروف .

وقد أعجبَ بها الناسُ أيَّما إعجابٍ ، حتى صارت محطَّ أنظارِ النحويينَ المعاصرينَ لابن الحاجب والمتأخرينَ عنه ، فكثُرت الشروحُ والتعليقاتُ عليها ؛ لملاءَمتها للدرس النحوي آنذاك، ومنهم من نسب إليها ، فاشتهر بالكافيجي [٢] .

وقد بلغَ من اهتمامِ الناس بها ، وإقبالِهِمْ عليها ، أن شغفَ بها الملكُ الناصرُ داودُ (ت :٦٥٥هـ) ، ويدرسَها على يدِ ابن الحاجبِ ، ويطلُبَ منه نَظْمَها ، ثمَّ شرحَ له نظمَها[٣]، ومن مظاهرِ إعجابِ علماءِ النحوِ آنذاكَ ما قالَهُ بعضهم :

ما أبْصَرَتْ عينٌ بمِثْلِ الكافيةْ ... مجموعةً تدْري المآربَ شافيةْ

يا طالباً للنحوِ الزَمْ حِفْظَها ... واعلمْ يقيناً أنَّها لكَ كافيةْ .[٤]

---

(١) انظر : ابن الحاجب النحوي ٥٦.

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن سليمان ، المتوفى بالقاهرة سنة (٨٧٩) ، يقول ابن العماد الحنبلي : " لقب بذلك ؛ لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو " . انظر : شذرات الذهب (٣٢٧/٧) .

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٣٧٤.

(٤) البيتان من الكامل ، ولم يعرف قائلهما .

لذا نستطيع القول :

إن الكافية هي المقدِّمةُ النحويَّةُ التي سطعَ نجمُها، وذاعَ صيتُها في القرنين السابع والثامن الهجريين، وغَطَّت على غيرها من المختصرات.

أما عن شروح الكافية :

نظراً لأهمية (الكافية) في النحو لابن الحاجب ، نري أنه قد قامت حولها شروح كثيرة تربو على مائة واثنين وخمسين شرحًا ، ما بين عربي وتركي وفارسي ، بالإضافة إلى المختصرات والمنظومات والإعرابات، ومن أشهر شروحها : [١]

١ – شرح المصنف (ابن الحاجب) ، وقد خرجه محققًا د/ جمال عبد العاطي مخيمر .

٢ – شرح الرضي ت (٦٨٦ هـ) ، وطُبِعَ في بنغازي، بتحقيق د/ يوسف حسن عمر .

٣ – شرح ابن القواس ت (٦٩٤هـ) وطبع في الأردن، بتحقيق د / علي الشوملي .

٤ – شرح الجامي ، ت (٨٩٨ هـ) ، وقد خرجه محققًا د/ أسامة طه الرفاعي .

٥ – شرح بدر الدين ابن النحوية [٢] ت (٧١٨هـ) ، وهو موضوع البحث .

٦ – شرح بدر الدين ابن جماعة ت (٧٣٣) ، تحقيق د/محمد محمد داود.

وقد أحصاها الأستاذ الدكتور/ طارق نجم عبد الله في تحقيقه للكافية[٣] ، ولعله من المفيد أن أحيل القارئ إلى بعض المصادر الأخرى التي قامت بإحصاء لشروح الكافية[٤] ، خشية الإطالة .

---

(١) انظر : المقدمة الكافية لابن الحاجب ، ص ٣٠ –٥١ .

(٢) انظر : الأعلام للزركلي ١٤٦/٧ .

(٣) انظر : المقدمة الكافية لابن الحاجب ص ٣٠ –٥١ .

(٤) انظر :

- كشف الظنون لحاجي خليفه ١٣٧٠/٢ .
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٠٩/٥ .
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٤٤/١ .

المطلب الثاني

ابن النحوية[1] حياته وآثاره

١ - اسمه ونسبه :

هو : محمد بن يعقوب بن إلياس الحموي الدمشقي ، وكنيته: أبو عبد الله الحموي ، ولقبه : بدر الدين المشهور بـ « ابن النحوية » [2]، فالحموي : نسبة إلى مدينة حماة التي عاش فيها ، وابن النحوية : نسبةً إلى النحو ، فالذي يظهر أن أمه كانت ذات اهتمامات نحوية ، قال الصفدي : « تواصيفه وهو ابن النحوية والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحوية » [3] .

٢ - مولده ونشأته :

أ- مولده : ذكر الحافظ الذهبي ، وتبعه الحافظ ابن حجر ، أن ولادته سنة بضع وخمسين وستمائة، وجاء في بغية الوعاة : أنه وُلد سنة تسع وخمسين وستمائة[4]، والصواب : ما ذكره الحافظ الذهبي لعدة أسباب : [5]

١- أن الحافظ الذهبي تلميذ ابن النحوية ، وهو من أدرى الناس به .

٢- أن الحافظ الذهبي أول من تحدث عن سنة ولادته ، وتبعه الحافظ ابن حجر .

ولم تذكر المصادر مكان ولادته، ولكنها أجمعت على أنه عاش في حماة، فلعله وُلد فيها، أو في إحدى قُراها.

---

(١) انظر : ترجمته في : (معجم الشيوخ للذهبي ٣٠٢/٢ ، الوافي بالوفيات للصفدي ١٥٤/٥ ،عروس الأفراح للسبكي ٣٠/١ ، الدرر الكامنة لابن حجر ٤٠/٦ ، كشف الظنون لحاجي خليفة ١٥٥/١ ، ١٧٦٣/٢ ، هدية العارفين ١٤٣/٢، معجم المؤلفين ١٧/١٥) .

(٢) انظر : الوافي بالوفيات ١٥٤/٥ ، والدرر الكامنة ٤٠/٦ .

(٣) انظر : أعيان العصر وأعوان النصر ٣٠٩/٢ .

(٤) انظر : معجم الشيوخ ٣٠٢/٢ ، والدرر الكامنة ٤٠/٦ ، بغية الوعاة ٢٧٢/١ .

(٥) انظر : مقدمة تحقيق شرح ابن النحوية ٧/١ (رسالة) .

ب - نشأته وأسرته :

أما نشأته وأكثر حياته فكانت في الشام ، وبالأخص في مدينة (حماة) الشامية [١] ، فقد نُسب إليها ، وتلقى تعليمه فيها ، ولم تذكر كتب التراجم تفصيلاً لهذه النشأة ، وكيفيتها، ولا كيفية طلبه للعلم ، وكان مُصَدَّراً بجامع حماة الأعلي .

قال الصفدي : « حَمَى سرج النحو بحماة ، وشاد ركنه وحماه » ، وقال أيضًا : « كان بحماة ، وله يد طُولى في الأدب » . [٢]

وكان يُكني بـ « ابن النحوية» ، فقد كان أبوه وأمه من المشتغلين بالعلم ، أما أبوه فقد ورد أن ابن النحوية أخذ منه ، وأما أمه فيظهر أنه كان لها معرفة وصلة بالنحو ، يدل على ذلك كنيته بـ « ابن النحوية» ، كما قال الصفدي : « تواصيفه وهو ابن النحوية والفرع فيه ما في الأصل وزيادة نحوية »[٣] .

٣ - مكانته العلمية :

اشتهر ابن النحوية بالنحو والمعاني والبيان والبديع والأدب ، فبرع في علوم عدة ، مما جعله يتصدر بجامع حماة للتدريس ، فمما وُصف به :

قول الإمام الذهبي – رحمه الله – : « الإمام البارع النحوي بدر الدين أبو عبد الله الحمويِّ ... ، أخذ عنه أئمة ، وكان رأسًا في العربية ، وفي علم البيان والبديع ، فكان خيِّرًا ، كيِّسًا ، متواضعًا ، مقتصدًا في لباسِه وأموره ... » [٤] .

وقال عنه ابن حجر : « وصار رأسًا في العربية والمعاني والبيان ، خيِّرًا ، كيِّسًا، متواضعا ، وقورًا ، مقتصدًا في أموره » . [٥]

---

(١) انظر : الدرر الكامنة ٤٠/٦ ، وبغية الوعاة ٢٧٢/١ ، ومعجم المؤلفين ١١٧/١٢ .

(٢) انظر : أعيان العصر ٣٠٩/٥ ، الوافي بالوفيات ١٥٤/٥ .

(٣) أعيان العصر وأعوان النصر ٣٠٩/٥ ، وانظر: الدرر الكامنة ٤٠/٦ ، وشرح ابن النحوية ٧/١ .

(٤) معجم الشيوخ ٣٠٢/٢ .

(٥) الدرر الكامنة ٤٠/٦ .

٤- شيوخه :

كتب التراجم اقتصرت في الحديث عن شيوخه، حيث اكتفت بذكر شيخين يتبين لنا أنهما حمويان ، وأن إقامتهما في الغالب كانت في حماه ، وهما :

١- نجم الدين البارزي : (٦٠٨ – ٦٨٣هـ) ، وقد ذُكر تَتَلْمُذ ابن النحوية عليه في عدد من المصادر. (١)

٢- جمال الدين بن واصل : (٦٠٤ – ٦٩٧هـ) ، وقد وردت الإشارة إلى تتلمذ ابن النحوية عليه في عدد من المصادر . (٢)

٥- تلاميذه :

ذكر الذهبي أنه قد تتلمذ عليه عدد من العلماء، حيث قال: « وأخذ عنه أئمة »(٣) ، لكن الذين وقفت عليهم من تلاميذه ثلاثة :

١- نجم الدين القحفازي تـ(٦٦٨ – ٧٤٥هـ) (٤).

٢- الإمام الذهبي تـ (٦٧٣ – ٧٤٨هـ) (٥) ، والدليل علي تتلمذه على ابن النحوية : أن الذهبي ترجم له في « معجم الشيوخ الكبير » وهو كتاب جمع فيه أسماء شيوخه الذين أخذ عنهم العلم (٦) .

٣- ابن جماعة (٧) (٧٠٨ – ٧٦٤هـ) (٨) .

---

(١) انظر : معجم الشيوخ ٣٠٢/٢ ، والدرر الكامنة ٤٠/٦ .
(٢) انظر : الدرر الكامنة ٤٠/٦ ، وبغية الوعاة ٢٧٢/١ .
(٣) انظر : معجم الشيوخ ٢٠٣/٢ .
(٤) انظر : الدرر الكامنة ٥٥/٤ ، وبغية الوعاة ١٦٦/٢ .
(٥) انظر : معجم الشيوخ ٢ /٣٠٢ .
(٦) انظر : انظر : السابق ٢ /٣٠٢ .
(٧) انظر ترجمته في : العقد الثمين للفاسي ٢٣٠/٣ ، والدرر الكامنة ٣٧/١ .
(٨) انظر : الدرر الكامنة ٣٧/١ .

٦ - آثاره ومؤلفاته :

ذكرت كتب التراجم لابن النحوية أربعة كتب، اثنين في النحو، واثنين في البلاغة ، أما اللذان في النحو فهما :

١- « حرز الفوائد وقيد الأوابد » [١]، وهو شرح لألفية ابن معطي .

٢- « شرح كافية ابن الحاجب » (في النحو) [٢]، وهذا الكتاب هو موضوع البحث.

وأما كتاباه في البلاغة ، فهما :

٣- « ضوء المصباح » [٣] وهو مختصر لكتاب « المصباح » في المعاني والبيان لبدر الدين بن مالك ، وقد ذكر هذا الكتاب أكثر من ترجموا لابن النحوية .

٤- « إسفار الصباح عن ضوء المصباح »[٤]، وهو كتاب كبير في مجلدين ، شرح به كتابه : " ضوء المصباح " المذكورآنفًا .

٧ - وفاته :

تُوُفِّيَ ابنُ النحوية في شهر صفر سنة ثماني عشرة وسبعمائة (٧١٨هـ) بحماة، ودُفن بمقابر الباب القبلي ، ووصل خبره إلى دمشق ثاني ربيع الأول.[٥]

* * *

(١) انظر : بغية الوعاة ٢٧٢/١ ، وهدية العارفين ١٤٣/٢ ، والأعلام ١٤٦/٧ .

(٢) انظر : الأعلام ١٤٦/٧ .

(٣) انظر : عروس الأفراح ٣٠/١ ، والوافي بالوفيات ١٥٤/٥ .

(٤) انظر : طبقات النحاة واللغويين ص ٢٨٧ ، وكشف الظنون ١٧٦٤/٢ .

(٥) انظر : معجم الشيوخ ٣٠٣/٢ ، وأعيان العصر ٣٠٩/٥ ، وبغية الوعاة ٢٧٢/١.

ثانياً : شرح الكافية لابن النحوية .

يشرح ابن النحوية في هذا الكتاب " الكافية " لابن الحاجب ، بأسلوب سهل يسير ، يتسم بالسمة التعليمية ، وتحليل المسائل النحوية ، وأريد أن أقف عند بعض القضايا التي تسترعي الإنتباه في هذا الشرح ، وهي :

١)- اهتمامه بالحدود والتعريفات اهتمامًا واضحًا[١] :

كان لابن النحوية اهتمام ظاهر بتعريفات الكافية ، فكان الغالب على منهجه أن يبدأ موضوعاته بالوقوف عند الحد أو التعريف ، ثم بعد ذلك ينتقل إلى شرحه مبينًا محترزاته وما يرد عليه من نقض ، ثم يورد ما يجاب به هذا النقض ، وقد يطالب في بعض الأحيان بتعديل التعريف حتى تنتفي النقوض التي أوردت عليه . فمن ذلك :

١- إصلاحه تعريف [المبتدأ] بقوله : " لو أنه أسقط من حد المبتدأ لفظة (اسم) ؛ لكان ذلك أولى ، ليدخل في الحد نحو قوله تعالى:﴿ **وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ** ﴾[٢] ، ونحو قوله تعالى : ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ** ﴾ [٣] .

٢- مطالبته إصلاح قول المصنف في- علامات الاسم - : " ومن خواصه دخول اللام" ، حيث قال : " كان الأولي أن يقول : حرف التعريف ، أو آلة التعريف؛ ليشمل مذهب سيبويه في أنه اللام وحدها "[٤] .

٣- مطالبته إصلاح قول المصنف في نواصب المضارع : " ولام (كي) " ، حيث قال : " ولو قال موضع قوله : " ولام (كي) " ولام الجر ؛ لكان أجود ؛ ليتناول لام (كي) هذه ، ولام الصيرورة ... "[٥] ، وغير ذلك كثير .

---

(١) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١/ ١٧٠ ، ٢٦١ ، ٢١٤ .

(٢) سورة البقرة : من الآية (١٨٤) .

(٣) سورة البقرة : من الآية (٦) .

(٤) شرح الكافية لابن النحوية ١٦/١ .

(٥) شرح الكافية لابن النحوية ٣٦٣/٢ ، وغير ذلك كثير ، ينظر : ١/ ، ٩٥ ، ١٠٦ ، ١٥٢ ، ١٧٠

قال الرضي في شرحه الكافية : " وهذا دأب المصنف يورد في هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعني المقصود ، اعتمادًا علي عنايته ، وينبغي أن يختار في الحدود أوضح الألفاظ في المعني المراد ، ويحترز عن الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعني المقصود أوضح " [1] .

٢)- اهتمامه بنص الكافية اهتمامًا كبيرًا، ويتمثل ذلك في أمرين:

الأول : مطالبته تعديل النص بزيادة أو تغيير ، فمن ذلك :

أ- قوله في باب (الفاعل): " لو قال موضع قوله: " ومن ثم جاز: ضَرَبَ غُلامَه زَيدٌ ، وامتنع : ضَرَبَ غُلامُه زيدًا " ، قوي وضعف لكان أحسن " . [2]

ب- قوله في باب (النداء) عند شرحه قول المصنف قوله : (ويبني على ما يرتفع به إن كان مفردًا معرفة) ، قال ابن النحوية : " ينتقض بمثل : " يَا هَؤُلاَءِ " ، فإنه مفرد معرفة وليس مبنيًا على ما يرتفع به ، لأنه يرفع محلاً ... ، فلو زاد ذلك ويترك على حركة بنائه أو سكونه ؛ لكان أجود " . [3]

ج- قوله في باب (أفعال القلوب) عند شرحه قول المصنف قوله : " ولبعضها معاني آخر يتعدي به إلي واحدٍ" [4] ، قال ابن النحوية : " ويظهر من هذا أنه لو قال : ولبعضها معنيً آخر يتعدي به إلي معمولٍ واحدٍ ، ولا يتعدي ؛ لكان أصوب ، وكذلك لو قال : لكلها " [5] .

---

(١) شرح الكافية للرضي ٥١/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ٤٩/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١١٠/١ .

(٤) الكافية : ١٩٧ .

(٥) شرح الكافية لابن النحوية ٣٧٠/٢ ، وينظر : – علي سبيل المثال لا الحصر – ٧٩/١ ، ١٠٤ ، ١١٣، ١٧١ ، ١٧٦ وغيرها .

الثاني : توجيهه لبعض المواطن في الكافية ، وإعرابه بعضًا من ألفاظها ، فمن ذلك :

أ- قوله في [التحذير] عند شرحه قول المصنف : (أو ذكر المحذر منه مكررًا)[1]، حيث قال : " لا يجوز أن يكون معطوفًا على قوله : (تحذيرًا مما بعده) ، ولا يجوز أيضًا أن يكون معطوفًا على قوله (معمول) ؛ لامتناع عطف الفعل على الاسم فيهما، ولا ثالث غيرهما يصح عطفه عليه ، فإذن العبارة الصحيحة أن يقال : أو معمول بتقدير (اتقِ) ، والمحذر منه مكرر" .[2]

ب- وقوله في [باب الحال] : " ينبغي أن ترفع (معرفة) في قوله : " وصاحبها معرفة غالبًا " [3] على أن يكون الكلام عطف جملة على جملة ..." [4] .

ج- قوله في [باب العطف] عند شرحه قول المصنف: " وإذا عُطف علي عاملين "[5] .

قال ابن النحوية : (يريد بقوله : علي " معمولي " عاملين مختلفين " ، فحذف المضاف والصفة ، وفيه إخلال) [6] .

د- قوله في [باب التمييز] عند شرحه قول المصنف : " ثم إن كان بتنوين ، أو نون التثنية جازت إضافته ، وإلاَّ فلا ... " [7] ، قال ابن النحوية : " فلو قال : إن كان بتنوين ، أو نون التثنية ، أو نون الجمع ، خلافاً لبعضهم ؛ لكان أجود ... " [8] .

كانت هذه أهم النقاط بإيجاز شديد

---

(١) انظر : الكافية ص ٩٩ .
(٢) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١٤٢/١ . (رسالة)
(٣) انظر : الكافية ص ١٠٣ . (رسالة)
(٤) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١٥٦/١ ، ١٥٧ . (رسالة)
(٥) الكافية : ١٣٣
(٦) شرح الكافية لابن النحوية ٢٢٨/١ .
(٧) الكافية : ١٠٧ .
(٨) شرح الكافية لابن النحوية ١٧٠/١ .

المبحث الأول

" وعنوانـه "

ما أصلحه ابن النحوية في الحدود والتعريفات

ويشتمل علي ست مسائل :

[١] – تعريف الكلمة .

[٢] – غير المنصرف .

[٣] – التحذير .

[٤] – الصفة المشبهة .

[٥] – اسم التفضيل .

[٦] – اسم العدد .

[١]- تعريف الكلمة [١]

قال ابن الحاجب في تعريفه : " الكلمة لفظ وضع لمعني مفرد ... " [٢] .

قال ابن النحوية : "حقه أن يقول : الكلمة اصطلاحًا ؛ لأنها تطلق لغة علي الكلام ، قال تعالي : { قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ }[٣] "[٤].

الدراسة :

الحديث في المسألة عن تعريف الكلمة ، وما يتبعها من محترزات التعريف .

فالكلمة لها حقيقتان : لغوية ، واصطلاحية .

أما اللغوية : فتستعمل حقيقة ومجازاً ، والحقيقة : إطلاقها علي كل واحد من الاسم والفعل والحرف ، أما المجاز فيطلق علي ثلاثة معانٍ[٥] :

الأول : تطلق على الكلام ، كقوله (ﷺ) :(الكلمة الطيبة صدقة)[٦] ، وقوله تعالي : {وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا}[٧] ، وهي كلمة : (لا إله إلا الله) .

الثاني: يعبر بها عن نبي الله عيسي(عليه السلام) قال تعالي:{وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ}[٨]

الثالث : يعبر بها عن القصيدة ، كقول العرب : أصدق كلمة قالها لبيد :

---

(١) انظر المسألة في : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب١/٢١٤ ، وشرح الكافية للرضي ١٩/١ ، والنجم الثاقب ٦٣/١ ، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٢٢٢ .

(٢) الكافية : ٥٩ .

(٣) سورة آل عمران : ٦٤ .

(٤) شرح الكافية لابن النحوية ١/١ .

(٥) انظر : المقاصد الشافية ٤١/١ ، وشرح الألفية لابن غازي ١٦٣/١ .

(٦) أخرجه البخارى فى كتاب الجهاد (١٥/٤) .

(٧) سورة التوبة : ٤٠ .

(٨) سورة النساء : ١٧١ .

[١] . أَلا كُلُّ شيءٍ ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ [(١)]

وجه الإصلاح في المسألة :

عرف المصنف : الكلمة بقوله : " الكلمة لفظ وضع لمعني مفرد ... "[(٢)]، فاعترضه الشارح قائلاً : "حقه أن يقول : الكلمة اصطلاحًا ؛ لأنها تطلق لغة علي الكلام"[(٣)].

فابن الحاجب لم يحدد تعريفه للكلمة هل هي في اللغة ، أم في الاصطلاح ؟ وكان توجيه ابن النحوية وإصلاحه للتعريف صوابًا ، إذ إن الكلمة في اللغة لها معانٍ كثيرة ، فقد تطلق علي الكلمة ، وتطلق علي القصيدة ، وتطلق ويراد بها نبي الله عيسي (عليه السلام)[(٤)] ، فهذا التوجيه من ابن النحوية لا يدل علي اختلاف ، وإنما هي ملاحظة دقيقة من الشارح حتي يخرج المعني اللغوي الذي لم يرده المصنف .

وقد أشار ابن مالك في ألفيته إلي ذلك فقال[(٥)] :

[٢] . كلامنا لفظ مفيد كاستقم ... واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلمة والقول عم ... وكلمة بها كلام قد يؤم

وقد أُعتُرِضَ علي ابن مالك – أيضاً– ذكره في البيت لهذا التعريف اللغوي للكلمة ؛ لأن الكلمة قد يقصد بها في اللغة ما يقصد بالكلام ، وهو مجاز مهمل في عرف النحاة ، مما دفع ابن غازي إلي إصلاح البيت بقوله : " فلو قال المصنف :

[٣] . واحده كلمة وقد يؤم ... بها الكلام لغة والقول عم

---

(١) صدر بيت من الطويل ، وعجزه : وكلُّ نَعيمٍ – لا مَحالَة – زائِلُ

مواضعه : الديوان (٢٥٦)، وشرح المفصل ٧٨/٢ ، وشرح التسهيل ١٣٩/١ ، ١٤٠ .

والشاهد فى البيت : اشتمال الحديث على تسمية البيت كلمة .

(٢) الكافية : ٥٩ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١/١ .

(٤) انظر : المقاصد الشافية ٤١/١ ، والنجم الثاقب ٦٤/١ .

(٥) انظر : الألفية ٣ .

لحرر العبارة "[1] .

ثم تناول ابن النحوية كلمة " لفظ " ، وقد وافق ابن الحاجب علي هذا التعبير ، إلاَّ أنه رفض تعبير الزمخشري ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أن اللفظ يدخل فيه النطق بالحرفين فصاعداً ؛ لأنه اسم جنس بخلاف اللفظة ، فإنها للحرف الواحد كـ : الضمة والكسرة ...الخ .

ثانيهما : أن يراد منه المصدر القائم مقام المفعول ، ومعناه الملفوظ ... ولا تلحقه تاء التأنيث ، كقولهم : ثوب نسج اليمن ، أي : منسوج اليمن ، وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاء التأنيث [2]، قال ابن النحوية : " وقال (لفظ) ولم يقل " لفظة " ؛ ليدخل فيه النطق بالحرف الواحد فصاعداً ؛ لأنه جنس ، ولو قال لفظة لم يتناول إلا الحرف الواحد " [3] .

تعقيب :

إن إصلاح ابن النحوية عبارة ابن الحاجب في هذا الموضع وجيه ومقبول ؛

لأن مطالبة ابن النحوية بزيادة قيد (**اصطلاحا**) في هذا الحد في محلها ؛ لأن الكلمة لغة تطلق ويراد بها الكلام أحيانًا ، فهذا القيد يخرج المعني اللغوي الذي لم يرده المصنف ، هذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه ، وقد سبقه لهذا الاعتراض الرضي ، وتابعه عليه جماعة ، منهم : ابن جماعة وابن حاجي عوض وغيرهم [4] .

---

(١) انظر : الألفية ١٦٤/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١/١ .

(٣) السابق ٢/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١٩/١ ، والمقاصد الشافية ٤١/١ ، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٢٢٢.

[٢]- تعريف غير المنصرف [١] .

قال ابن الحاجب في تعريفه : " غير المنصرف ما فيه علتان من تسع " [٢] .

قال ابن النحوية : "حقه أن يقول من عشر ، بزيادة ألف الإلحاق في المقصورة ، فإنها تمنع إذا جامعت سبباً آخر ، مثال : (أَرْطَي) ، عَلَماً ؛ فإنه ممنوع للعلمية وألف الإلحاق ؛ لشبهها بألف التأنيث " [٣] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحاة في حصر العلل المانعة من الصرف ، هل هي تسع ، أم عشر ، ولهم في ذلك أربعة آراء بيانها كالآتي :

الرأي الأول : ذهب ابن السراج ، وابن جني ، والفارسي ، والزمخشري، وابن الحاجب، وغيرهم[٤]، إلي أنَّ العلل المانعة من الصرف (تسع علل)، ونُسب لجمهور النحاة[٥]، وهذه العلل نظمت بعبارات محتلفة منها[٦] :

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرْكِيبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةً ، مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

---

(١) انظر المسألة في : الخصائص ١١٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ١٠٠/١ ، أسرار العربية ٣٠٧ ، والنجم الثاقب ١/ ١٢٠ ، وشرح شذور الذهب ٤٥٧ ، وشرح التصريح ٣١٦/٢

(٢) الكافية : ٦٢ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٢٦/١ .

(٤) انظر : الأصول ٨٠/٢ ، والخصائص ١١٠/١ ، والإيضاح العضدي ٢٩٤ ، والمفصل ص :٤٤ ، وأسرار العربية ٣٠٧ ، ٣١٦ ، وشرح المقدمة الكافية ٢٥٨/١ ، وحاشية الصبان ٣٣٨/٣.

(٥) انظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ج١، قسم ٢ ص : ٤٤٠ ، والهمع ٨٥/١ .

(٦) البيتان من البسيط ، لم ينسبا لقائل معين .
انظر : أسرار العربية ٣٠٧ ، اللمحة في شرح الملحة ٧٤٤/٢ ، وشرح ابن عقيل ٣٢١/٣ .

قال ابن جني : " الأسباب المانعة من الصرف تسعة : واحد منها لفظي ، وهو : شبه الفعل لفظًا ، نحو : أحمد ، ويرمع ، وتنضب ، وإثمد ، وأبلم... ، والثمانية الباقية كلها معنوية : كالتعريف ، والوصف ، والعدل ، والتأنيث ، وغير ذلك "(١) .

فالعلل التي تمنع من الصرف عند جمهور النحاة تسعا ، ووجه الحصر في ذلك : أن العلماء سبروا الأشياء التي يصير بها الاسم فرعا ، فوجدوها تسعًا (٢) .

الرأي الثاني : ذهب بعض النحاة ، منهم: السيرافي ، والشاطبي، وابن خروف(٣)، إلي أنَّ العلل المانعة من الصرف (عشر علل) ، وتابعهما من شراح الكافية ابن النحوية ، وابن جماعة ، وغيرهم(٤)، حيث زادوا ألف الإلحاق المقصورة ، مثل : (أَرْطي) علماً ، و(علقي)(٥) ؛ لشبهها بألف التأنيث الممدودة .

قال ابن جماعة : " قوله : (من تسع) ، الأَوْلَي : من عشر ، ويذكر ألف الإلحاق في المقصور ، فإنها من الموانع أيضاً مع أخري ، مثل : (أَرْطي) معرفة ، فإنه ممنوع للعلمية وألف الإلحاق ؛ لشبهها بألف التأنيث " (٦) .

وقال نجم الدين القمولي: " والاسم غير المنصرف : الذي وجد فيه علتان فرعيتان ، من عشر علل ، أو واحدة منها تقوم مقامها " (٧) .

وهنا يظهر : أن أصحاب هذا الرأي أضافوا ألف الإلحاق المقصورة ، مثل : (أَرْطي) معرفة ، فإنها تمنع من الصرف ؛ لشبهها بألف التأنيث الممدودة عندهم .

---

(١) انظر : الخصائص ١/١١٠.

(٢) انظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ج١، قسم ٢ ص : ٤٤٠ .

(٣) انظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ج١، قسم ٢ : ٤٤٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ج٢/٨٩٣ ، والمقاصد الشافية ٥/٥٨١ .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١/٢٦ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٢٨ ، وشرح الكافية لنجم الدين القمولي ١/١٤٤- و ص: ١٤٦ .

(٥) (العِلْقَي) ، قيل : إنَّه شَجَر ، وقيل : إنه نبات . انظر : اللسان ، مادة (علق) ١٠/٢٦٤ .

(٦) شرح الكافية لابن جماعة : ٢٨ .

(٧) شرح الكافية للقمولي ١/١٤٤- و ص: ١٤٦ .

الرأي الثالث : ذهب بعض النحاة : إلي أنَّ العلل المانعة من الصرف (إحدى عشرة علة) [١]، حيث زادوا علتين علي التسع :

الأولي : ألف الإلحاق المقصورة ، إذا سُمِّيَ بما هي فيه ؛ لشبهها بألف التأنيث .

الثانية : علة مراعاة الأصل ، نحو : (أحمر) ، إذا سُمِّي بِه ثُمَّ نُكِّرَ .

الرأي الرابع : ذهب بعض النحاة : إلي أنَّ العلل المانعة من الصرف (ثلاث عشرة علة) [٢]، حيث زادوا علتين علي ما سبق : علة نهاية الجمع ، وعلة لزوم التأنيث .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب تعريف غير المنصرف فقال : " ما فيه علتان من تسع ... " [٣] .

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " حقه أن يقول من عشر ، بزيادة ألف الإلحاق في المقصورة ، فإنها تمنع إذا جامعت سبباً آخر ، مثال : (أَرْطَي) ، عَلَماً " [٤] .

فابن الحاجب يري أنَّ العلل المانعة من الصرف (تسع علل) ، كما هو مذهب الجمهور من النحاة [٥]، وهذه العلل هي :

عَدْلٌ، وَوَصْفٌ، وَتَأْنِيثٌ، وَمَعْرِفَةٌ ... وَعُجْمَةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرْكِيبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةً ، مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

---

(١) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ٢٦/١ ، والنجم الثاقب ١٢٠/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ٢٦/١ ، والنجم الثاقب ١٢٠/١ .

(٣) الكافية : ٦٢ .

(٤) شرح الكافية لابن النحوية ٢٦/١ .

(٥) انظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ج١، قسم ٢ ص : ٤٤٠ ، والهمع ٨٥/١ .

أما ابن النحوية : فيري أنَّ العلل المانعة من الصرف (عشر علل) ، بزيادة ألف الإلحاق المقصورة ؛ لشبهها بألف التأنيث ، وهذا ما عليه السيرافي ، وابن خروف[1].

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف قوله في حد غير المنصرف (**من تسعٍ**) ، فيري أن حق المصنف أن يُصلح العبارة بقوله : (**من عشر**) ، حتي تدخل في العلل المانعة ألف الإلحاق في المقصورة ، فإنها تمنع إذا جامعت سبباً آخر ، مثال : (أَرْطَي) معرفة؛ لشبهها بألف التأنيث .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي:

أن إصلاح ابن النحوية عبارة المصنف في هذا الموضع فيه نظر؛

لأن المسألة خلافية بين النحاة ، فالجمهور يرون أن العلل المانعة من الصرف (تسع علل)، وهو ما عليه المصنف ، وهو الأظهر في المسألة ؛ لأن ألف الإلحاق لم تمنع بنفسها ، بل لشبهها بألف التأنيث ، أما ابن النحوية : فيري أن العلل المانعة من الصرف (عشر علل) ، بزيادة ألف الإلحاق المقصورة ، وهذا رأي السيرافي ، وابن خروف ومن تبعهم من النحاة .

(١) انظر : شرح ألفية ابن معط لابن القواس ج١، قسم ٢ : ٤٤٠ ، والمقاصد الشافية ٥٨١/٥ ، وشرح الجمل لابن خروف ج٨٩٣/٢ .

[٣]- التحذير [١]

قال ابن الحاجب في باب التحذير: " هو معمول بتقدير: (اتق) ؛ تحذيراً مما بعده، أو ذُكر المحذر منه مكررا " [٢] .

قال ابن النحوية : " العبارة الصحيحة أن يقال : أو معمول بتقدير (اتق) ، والمحذر منه مكرراً " [٣] .

الدراســـة :

التحذير في اللغة : مصدر قولك : " حذَّرتُ فلاناً كذا "، أو" حذرته من كذا "؛ أَيْ: خوفته، فالتحذير معناه : التخويف، وهو: تنبيه المخاطب على أمر مكروه؛ ليجتنبه[٤] .

وفي الاصطلاح: اسم منصوب علي المفعولية معمول لفعل مضمر، تقديره: أحذر ونحوه[٥]

والتحذير قسمان [٦] :

الأول : أن يكون ضميراً منفصلاً معمولاً للفعل بتقدير : (اتق) تحذيراً مما بعده ، ويكون بحرف العطف (الواو) ، أو بحرف الجر (من) ، فإن كان بـ(إياك) وأخواته ،

(١) انظر المسألة في : وشرح الكافية للرضي ٤٧٩/١ ، والنجم الثاقب ٣٨٩/١ ، شرح الكافية للجامي ٣٦٥/١ وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٥٧٤ ، وشرح الأشموني ٤٨٠/٣ .

(٢) الكافية : ٩٩ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١٤٢/١ .

(٤) انظر : شرح ابن عقيل ٣٠٠/٢ ، وشرح الأشموني ٤٨٠/٣ .

(٥) انظر : أوضح المسالك ٧٥/٤ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٧٩/١ ، والنجم الثاقب ٣٨٩/١ .

وجب إضمار الناصب ، نحو : (إياك والأسدَ) ، و(إياك من الأسد) ، فـ(إياك) منصوب بفعل مضمر وجوباً ، والتقدير : إيَّاك أحذر [١] .

الثاني : المحذر منه المكرر ، ويكون ظاهراً ، نحو : (الأسدَ الأسدَ) و(النار النار) ، ويكون ضميراً : للمتكلم والمخاطب والغائب ، نحو : (إياي إياي) ، و(إياك إياكَ) ، و(إياه إياه) ، ويكون ظاهراً مضافاً إلي مضمر ، نحو : (نفسك نفسك) ، ولا يجوز إظهار الفعل في هذه الحالة ؛ لأنه قد قام أحد المكررين مقام الفعل [٢] .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب تعريف التحذير، فقال: " هو معمول بتقدير: (اتق)؛ تحذيراً مما بعده ، أو ذُكر المحذر منه مكرراً " [٣] .

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " العبارة الصحيحة أن يقال : أو معمول بتقدير(اتق) ، والمحذر منه مكرراً " [٤] .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف : أنَّ قوله : "أو ذُكر المحذر منه مكررا " ، لا يصح عطفه علي قوله : (تحذيراً مما بعده) ؛ لأنه لا يعطف الفعل علي الاسم ، ولا يجوز – أيضاً – أن يكون معطوفاً علي قوله : (معمولٌ) ؛ وذلك لامتناع عطف الفعل علي الاسم في هذه الحالة ولا ثالث لهما يصح عطفه عليه ، فالعبارة الصحيحة أن يقال : أو معمول بتقدير (اتق) ، والمحذر منه مكرراً [٥] ، بحذف قوله : (أو ذُكِرَ) من نص الكافية ، حتي يصح العطف في هذه الحالة ، ويكون من باب عطف الاسم علي الاسم .

---

(١) انظر : النجم الثاقب ٣٨٩/١ .

(٢) انظر : النجم الثاقب ٣٨٩/١ .

(٣) الكافية : ٩٩ .

(٤) شرح الكافية لابن النحوية ١٤٢/١ .

(٥) شرح الكافية لابن النحوية ١٤٢/١ .

فابن النحوية يري أنَّ المصنف حقه أن يُصلح نص الكافية بقوله : (أو معمول بتقدير (اتق) والمحذر منه مكرراً) ؛ حتي يستقيم العطف في هذه الحالة ، ويكون من باب عطف الاسم علي الاسم .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن هذا التوجيه من ابن النحوية لا يدل علي اختلاف ، إنما هي ملاحظة دقيقة من الشارح ، الغرض منها إصلاح نص الكافية ؛ لأن نص الكافية فيه عطف الفعل علي الاسم ، وهذا لا يصح ؛ لأنه لا يُعطف الفعل علي الاسم ، فالأولي أن يُقال : أو معمول بتقدير (اتق) ، والمحذر منه مكرراً ، حتي يصح العطف في هذه الحالة ، هذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه ، وقد سبقه الرضي لهذا الإصلاح ، وتابعه عليه الجامي ، وابن حاجي عوض[1] .

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٧٩/١ ، وشرح الكافية لابن النحوية ١٤٢/١ ، وشرح الكافية للجامي ٣٦٥/١ ، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٥٧٤ .

[٤]- الصفة المشبهة

قال ابن الحاجب : " الصفة المشبهة : ما اشتق من فعل لازمٍ ... " (١) .

قال ابن النحوية : " قوله : (لازم) ، لو أسقطه فقال : الصفة المشبهة : ما اشتق من فعل لمن قام به علي معني الثبوت ؛ لاستغني عنه " (٢) .

الدراسة :

الصفة المشبهة : ما اشتق من فعل (لازم) لمن قام به على معنى الثبوت .

قوله: (**ما اشتق من فعل**) ، هو كالجنس يتناول جميع المشتقات، قوله : (**لازم**)(٣) ، خرج : اسم الفاعل ، واسم المفعول المتعديين ، وقوله : (**لمن قام به**) (٤) ، خرج اسم المفعول اللازم المعدي بحرف جر ، كقولك : (معدول عنه) ، وخرج : اسم الزمان ، واسم المكان ، واسم الآلة .

قوله : (**علي معنى الثبوت**) (٥) .

أي : الاستمرار واللزوم فى جميع الأزمنة ، فخرج بذلك : اسم الفاعل من الفعل اللازم ، نحو : (قائم) و(قاعد) و(ماش) ، فإنه مشتق من لازم لمن قام به ، لكنه علي معني الحدوث ، فلا يفيد الثبوت ، ويخرج عنه نحو : (ضامر) و(طالق) ، وإن كان بمعني الثبوت ، لكنه في الأصل للحدوث ، وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث ، والحدوث فيها أغلب ، ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلي صيغة (فاعل) ، نحو : ضائق ، حاسن ، عند قصد النص علي معني الحدوث .

---

(١) الكافية : ١٨٣ .

(٢) شرح الكافية لابن النحوية ٣٢٥/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٣١/٣ .

(٤) انظر : المرجع السابق .

(٥) انظر : المرجع السابق .

وقوله : (**علي معنى الثبوت**) ، فيه دلالة على أمرين [١] :

الأول : أن من حق الصفة المشبهة أن تكون ثابتة ؛ أي : مستمرة ، فلا تكون إلاَّ من فعل (لازم) ، كـ(حَسَنٍ) ، و(جَمِيْلٍ) .

الثاني : أن الصفة المشبهة لا تكون إلاَّ للحال ، ولا تكون للماضى ولا للمستقبل ، فهي لا تكون إلاَّ للحاضر ؛ لأنه الأصل في باب الوصف ؛ لأنها لم توضع لإفادة معني الحدوث ، بل لنسبة الحدث إلي الموصوف به علي جهة الثبوت ، بخلاف اسم الفاعل، فإنه كالفعل في إفادة معني الحدوث والصلاحية لاستعماله بمعني الماضي والحال والاستقبال ، ولذلك إذا قُصِدَ باسم الفاعل معني الثبوت عُومل معاملة الصفة المشبهة.

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب : تعريف الصفة المشبهة بقوله : " ما اشتق من فعل لازمٍ" [٢].

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " قوله : (لازم) ، لو أسقطه فقال : الصفة المشبهة : ما اشتق من فعل لمن قام به علي معني الثبوت ؛ لاستغني عنه " [٣] .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف قوله في حد الصفة المشبهة (**لازمٍ**) ، فكان يمكن الاستغناء عنها ، وعدم ذكرها في التعريف ؛ لأن قوله: (علي معني الثبوت) ، يؤدي المعني المراد من كلمة (لازم) في الحد ، فقوله: (علي معني الثبوت)، يخرج : اسم الفاعل من الفعل اللازم ، نحو : (قائمٍ) و(قاعدٍ) و(ماشٍ) ، فإنه مشتق من فعل لازم لمن قام به ، لكنه علي معني الحدوث ، فلا يدل ولا يُفيد الثبوت .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ٣/٨٧٥ .

(٢) الكافية : ١٨٣ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٢/٣٢٥ .

فابن النحوية يري أنَّه بإمكان المصنف أن يُصلح العبارة بإسقاطَ كلمة : (**لازم**) من حد الصفة المشبهة، ولا خلل في ذلك ؛ لأن قول المصنف في التعريف : (علي معني الثبوت) ، مخرجٌ لاسم الفاعل المتعدي واللازم ؛ إذ كل واحد منهما لا يدل علي صفة ثابتة ، فلا يدل علي الثبوت ، لكنه يدل علي معني الحدوث .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن إصلاح ابن النحوية عبارة ابن الحاجب له وجاهته من حيث المعني ،

حيث إن ابن النحوية يري أن حد المصنف فيه تكرار من حيث المعني المطلوب ، فالمعني المراد من كلمة (لازم) ، هو نفس المعني المفهوم من قوله : (علي معني الثبوت) ، فكان من الممكن إسقاط كلمة : (لازم) من الحد ، والاستغناء عنها بقوله : (علي معني الثبوت) ، هذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه .

* * *

[٥]- اسم التفضيل [١] .

قال ابن الحاجب في تعريفه:" ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره "[٢] .

قال ابن النحوية : " ولو أسقط من الحد قولَه : (لموصوف) ؛ لتمَّ التعريف دونه ، وتميز عما عداه ... " [٣] .

الدراســـة :

الحديث في المسألة عن تعريف اسم التفضيل ، وما يتبعه من محترزات التعريف .

قال ابن الحاجب : (اسم التفضيل) ، ولم يقل : أفعل التفضيل ؛ ليتناول صيغ التفضيل المتنوعة ، مثل : خير وشر ، وفضلي وفضليان ، وغيرها من الصيغ ، فـ(خير وشر) الأصل فيهما : (أخير) و (أشرّ) ، وقد استعملا علي خلاف أصليهما ، وقد جاءا على الأصل ، ومنه القراءة ، {**سيعلمون غداً من الكذاب الأشرّ**} [٤] .

وقوله : " ما اشتق من فعل " ، هذا جنس يشمل جميع المشتقات ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم الزمان كالمصيف ، والمكان كالمدخل لموضع الدخول [٥].

وقولـه : " لموصوف " ، كالفصل الذي يخرج به أسماءُ الزمانِ والمكانِ ، والآلة ، فإنهما وإن كانا مشتقين من فعل ، لكنهما ليسا لموصوف ؛ أي : ليسا صفتين لموصوف [٦] .

---

(١) انظر المسألة في : شرح الكافية للرضي ٤٤٧/٣ ، شرح الكافية لابن جماعة ٢٦٦ ، والنجم الثاقب ٢٧٨/٢، شرح الكافية للجامي ٢١١/٢ وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٩٦٠ .

(٢) الكافية : ١٨٥ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٣٣٢/٢ .

(٤) القمر : (٢٦) ، وهى قراءة أبى قلابة فى : مختصر ابن خالوية (ص١٤٨) ، والمحتسب (٢٩٩/٢) .

(٥) انظر : الصفوة الصفية ج ٢/ قسم ١/ ١٤٨ .

(٦) انظر : شرح الكافية للجامي ٢١١/٢ .

وقوله : " بزيادة علي غيره " ، يخرج به غيره من الصفات التي لا شركة فيها ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ؛ لأن الزيادة تقتضي ثبوت شيء مُزيدٍ عليه، وذلك الشيء المزيد عليه مشترك فيه [١] .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر المصنف: اسم التفضل بقوله:" ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره"[٢]

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " قوله: (لموصوف بزيادة على غيره)[٣]، يرد عليه : ضَرَّابٌ ، وضروب ، وغيرها من أمثلة المبالغة ، فإنها لموصوف بزيادة وليست أفعل تفضيل ، ولو أسقط من الحد قولَه : (لموصوف) ؛ لتمَّ التعريف دونه ، وتميز عما عداه ... " [٤] .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف قوله في حد اسم التفضيل (**لموصوف**) ، فكان يمكن الاستغناء عنها ، وعدم ذكرها في التعريف ؛ لأنه يرد عليه أمران :

الأول : اسم الفاعل للمبالغة، مثل: (ضَّراب)[٥] ، فإنه لموصوف بزيادة وليس أفعل تفضيل .

الثاني : (أوّل) فإنه أفعل التفضيل عند البصريين ، وليس مشتقاً من فعل ، ولا هو يفيد الزيادة على غيره بعد الاشتراك فى أصل الأوليّة [٦].

---

(١) انظر : الصفوة الصفية ج ٢/ قسم ١/ ١٤٨ .

(٢) الكافية : ١٨٥ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٣٣٢/٢ .

(٤) شرح الكافية لابن النحوية ٣٣٢/٢ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٤٧/٣ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٢٦٦ ، والنجم الثاقب ٢٧٨/٢ .

(٦) انظر : النجم الثاقب ٢٧٩/٢ .

فلو أسقط من الحد قولَه : (لموصوف) ؛ لتمَّ التعريف دونه ؛ لأنه يشترط في التعريف والحد أن يكون جامعاً مانعاً ، جامعاً ؛ أي: يجمع كل ما يتعلق بالمصطلح المعرَّفِ ، ومانعاً ؛ أي يمنع دخول غيره تحته ، وتعريف اسم التفضيل يتحقق فيه الجمع والمنع دون القيد المذكور ؛ لأنه يخرج من المشتقات اسمي الزمان والمكان ، وهما لا يكونان وصفين لغيرهما إلزاماً ، وإذا بطلت العلة بطل ما ينبني عليها .

فابن النحوية يري أنَّه كان بإمكان المصنف أن يُصلح العبارة بإسقاطَ كلمة : (**لموصوف**) من حد اسم التفضيل، ولا خلل في ذلك[1] ؛ لأن تعريف اسم التفضيل يتحقق فيه الجمع والمنع دون القيد المذكور .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن إصلاح ابن النحوية عبارة المصنف في هذا الموضع له وجاهته؛

لأنه يشرط في التعريف والحد أن يكون جامعاً ، مانعاً ، ؛ أي : يجمع كل ما يتعلق بالمصطلح المعرَّفِ ، ويمنع دخول غيره تحته ، وتعريف اسم التفضيل يتحقق فيه الجمع والمنع دون القيد المذكور ، وقد سبقه لهذا الاعتراض الرضي ، ابن جماعة ، وتابعه : الإمام المهدي صاحب النجم الثاقب ، وابن حاجي عوض [2] .

* * *

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٤٧/٣ ، وشرح الكافية لابن النحوية ٣٣٢/٢ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٤٤٧/٣ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٢٦٦ ، والنجم الثاقب ٢٧٨/٢ ، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٩٦٠ . .

[٦] أسماء العدد [١]

قال ابن الحاجب في تعريفه: " ما وضع لكمية آحاد الأشياء... " [٢] .

قال ابن النحوية : " " ولو زاد في هذا الحد (بالذات) ؛ لكان أجود ؛ لئلا ينتقض بالذراع ؛ فإنه وُضع لكمية آحاد الأشياء لكن لا بالذات ، بل لأن العدد عارض له"[٣].

الدراسة :

الحديث في المسألة عن تعريف اسم العدد ، وما يتبعه من محترزات التعريف .

قال ابن الحاجب : " أسماء العدد : ما وضع لكمية آحاد الأشياء "[٤] ، فمقصوده تحديد ألفاظ العدد ، لا تحديد ماهيته ، وكمية الشيء : عدده المعين ، وهي ما يُسأل عنه بـ(كم) .

وقوله : (آحاد) جمع (أحد) فلا يستقيم قوله : لكمية آحاد الأشياء ؛ لأنه يخرج الواحد والاثنان ، فإنهما ليسا آحاداً ، ويدخل فيه : (رجل) و (رجلان) . ولو قال: ما وضع لكمّية الأشياء، أو للكمّية لكان أولى، ولم يدخل نحو: (رجل) و(رجلان)[٥] .

قال الرضي: " ولا خلاف بين النحويين أن لفظ واحد واثنين من العدد ... ، وعند الحُسَّاب ليس الواحد من العدد ؛ لأن العدد عندهم الزائد على الواحد " [٦] .

---

(١) انظر المسألة في: الإيضاح في شرح المفصل ٥٨٤/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨١/٣ ، والنجم الثاقب ١٧٩/٢ ، شرح الكافية للجامي١٥٦/٢ وشرح الكافية لابن حاجي عوض٨٧٨ .

(٢) الكافية : ١٦٨ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٣٣٢/٢ .

(٤) انظر : الكافية : ١٦٨ .

(٥) انظر : النجم الثاقب ١٧٢/٢

(٦) شرح الكافية للرضي ٢٨١/٣ – بتصرف –

وقد حكى المصنف[١] مذهبين فى أسماء العدد :

المذهب الأول : قول النحاة : إنها ما تصلح جواباً لـ (كم) ، فيكون حدها ما ذكره ، ويدخل فيها الواحد والاثنان .

المذهب الثانى : قول الحُسَّاب : إنها ما افتقر إلى تمييز ، فلا يدخل الواحد والاثنان ، ويقال فى حدها : ما وضع لمعرفة مقادير الأجناس أو نحوه .

وجه الإصلاح في المسألة :

عرف المصنف : اسم العدد بقوله : " ما وضع لكمية آحاد الأشياء ... " [٢] .

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " ولو زاد في هذا الحد (بالذات) ؛ لكان أجود ؛ لئلا ينتقض بالذراع ؛ فإنه وُضع لكمية آحاد الأشياء لكن لا بالذات ، بل لأن العدد عارض له " [٣] .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف المطالبة بزيادة قوله (**بالذات**) في حد اسم العدد ؛ لأن الشارح يري أنَّ الذراع داخلٌ في هذا الحد ؛ لكونه مُوضوعاً لكمية آحاد الأشياء ، لكن لا بالذات ، بل لأن العدد عارض له ، فالشارح يَرَي أَنَّ الأَوْلَي في تعريف اسم العدد أن يُقال : ما وضع لكمية آحاد الأشياء بالذات .

وقول المصنف : (لكمية آحاد الأشياء) ؛ أي الأفراد ، كما جاء في النحو الوافي[٤]؛ أي : الذوات ، فعلي هذا لا محل لورود هذا الإشكال ، إلاَّ إذا كان من باب التأكيد في العبارة .

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية (٣/٧٩٠) .

(٢) الكافية : ١٦٨ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٣٣٢/٢ .

(٤) انظر : النحو الوافي ٥٧١/٤ .

وأما ما يُقال : أنَّ الذراع داخلٌ في هذا الحد ؛ لكونه مُوضوعاً لكمية آحاد الأشياء أنَّ لفظه موضوع لتلك ، فذلك غير مسلم به ، بل هو أنما وُضِعَ لآلة تُعرف باستعمالها كمية آحاد الأشياء [١] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن إصلاح ابن النحوية عبارة ابن الحاجب في هذا الموضع فيه نظر ؛

لأن مطالبة ابن النحوية بزيادة قيد (**بالذات**) في الحد ليست في محلها ؛ لأن المقصود من قول المصنف (لكمية الآحاد) ؛ أي : الأفراد ، وعليه فلا احتياج إلي إضافة هذا القيد ، إلا إذا كان من باب التأكيد ، وقد سبقه الرضي لهذا الاعتراض ، وتابعه عليه : ابن حاجي عوض[٢].

* * *

(١) انظر : شرح الكافية لابن حاجي عوض ٨٧٨ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٨١/٣ ، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٨٧٨ .

المبحث الثاني

" **وعنوانـه** "

ما أصلحه ابن النحوية من ألفاظ الكافية في الأحكام النحوية .

ويشتمل علي تسع عشرة مسائلة :

[١] – من علامات الاسم – (دخول اللام) .

[٢] – من علامات الاسم : الإسناد إليه .

[٣] – من علامات الاسم : (الإضافـة) .

[٤]– صيغة منتهي الجموع .

[٥] - العامل في الفاعل .

[٦] – مسألة عود الضمير علي متأخر لفظاً ورتبة .

[٧] – وجوب تقديم المبتدأ .

[٨]– أحكام خبر (إنَّ) وأخواتها .

[٩] – حذف عامل النصب في المصادر المثناة للتكرير .

[١٠]– المنادي المفرد المعرفة .

[١١]– توابع المنادي المبني المفردة .

[١٢]– توابع المنادي المضافة .

[١٣]– زيادة الألف في آخر المندوب .

[١٤]– التمييـز .

[١٥]– الاستثنـاء .

[١٦] نون الوقايـة .

[١٧]-نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية .

[١]- من علامات الاسم - (دخول اللام) .

قال ابن الحاجب في علامات الاسم : " ومن خواصه دخول اللام " [١] .

قال ابن النحوية : " كان الأولي أن يقول : حرف التعريف ، أو آلة التعريف ؛ ليشمل مذهب سيبويه في أنه اللام وحدها ... "[٢]

الدراســـة والتحليل :

يتميز الاسم عن الفعل والحرف بعدة علامات ، ذكرها ابن مالك في قوله :

[٤] . بالجرّ والتنوين والنّدا وأل ... ومسند للاسم تمييز حصل[٣]

الأولي : الجر ، وهو يشمل الجر بالحرف ، والجر بالإضافة ، والجر بالتبعية ، مثل : (بسم الله الرحمن الرحيم) .

الثانية : التنوين ، وهو من خواص الاسم في جميع وجوهه ، وهو نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً لا خطاً لغير توكيد ، مثل : محمدٌ ، وعليٌ .

الثالثة : النداء ، وليس المراد به دخول حرف الجر ، بل المراد به كون الكلمة مناداة ، مثل قولك : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ .

الرابعة : الألف واللام ، بجميع أقسامها غير الموصولة والاستفهامية[٤] ، ويقصد بها أداة التعريف ، نحو : الفرس والغلام .

---

(١) الكافية : ٥٩ .

(٢) شرح الكافية لابن النحوية ١٦/١ .

(٣) انظر الألفية : ٥ .

(٤) لأن (أل) الموصولة تدخل علي الفعل عند ابن مالك وبعض الكوفيين اختياراً ، وعند الجمهور اضطراراً ، مثل قول الشاعر : ما أنت بالحكم الترضي حكومته .....
انظر : شرح شذور الذهب ٣٩ ، والتصريح ٣٢/١ .
وأما (أل) الاستفهامية ، فإنها تدخل علي الفعل الماضي ، نحو " أل فعلت " ، بمعني : هل فعلت ، حكاه قطرب . انظر ذلك في : شرح المرادي ٢٨٤/١ ، وشرح ابن عقيل ١/ ١٧، شرح الاشموني ١٤/١ .

الخامسة : الإسناد إليه ، وهو أن تنسب إليه حكما يحصل به الفائدة التامة ، كنسبة القيام إلي محمد في قولك : (قام محمد) [١].

وجه الإصلاح في المسألة :

يري ابن الحاجب أن من علامات الاسم دخول (اللام) ، حيث قال : " ومن خواصه دخول اللام "[٢] ، فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " كان الأولي أن يقول : حرف التعريف ، أو آلة التعريف ؛ ليشمل مذهب سيبويه في أنه اللام وحدها ، ومذهب الخليل في أنه كـ(هل) و(بل) ، ولغة طيئ في إبدالهم اللام ميماً .. "[٣] .

فابن النحوية يري أن التعبير الأعم والأولي[٤] أن يقول : " حرف التعريف ، أو آلة التعريف " وذلك لوجهين في المسألة :

الوجه الأول : أن قوله : " حرف التعريف ، أو آلة التعريف " يشمل مذهب الخليل وسيبويه في المسألة ، فقد اخْتَلَفَا حول أداة التعريف (أَلْ) ، هل حصل التعريف باللام وحدها ، أم بالألف واللام ؟ ، ولهم في ذلك رأيان :

الرأي الأول : ذهب سيبويه أن (اللام) وحدها هي حرف التعريف ، والهمزة هي همزة وصل ، جيء بها توصلاً إلي النطق بالساكن ، وفتحت للتخفيف [٥] .

الرأي الثاني : ذهب الخليل أن (أَلْ) معرفة بأكملها ، والهمزة فيها همزة قطع ، فهي حرف بسيط مركب من حرفين ، مثل (قَدْ) (هَلْ) وإنما سقطت في الدرج تخفيفًا ؛ لكثرة الاستعمال [٦] .

---

(١) انظر : تفصيل هذه المواضع في : أوضح المسالك ١٥/١ ، والتصريح ٤٩/١ .

(٢) الكافية : ٥٩ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١٦/١ .

(٤) انظر : التخمير /١٥٨ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٦٢ .

(٥) انظر : الكتاب ٣٢٤/٣ ، وشرح ابن الناظم ص ٦٩ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٠/٣ .

(٦) انظر : الجمل للخليل ص ٢٦٢ ، والكتاب ٢٤٣/٣ ، وسر صناعة الإعراب ٣٣٣/١ ، واللباب ٤٩٠/١

فابن النحوية يري أن المصنف كان ينبغي عليه أن يصلح العبارة بقوله : " حرف التعريف ، أو آلة التعريف " ؛ ليشمل الرأيين جميعاً ، رأي سيبويه ، ورأي الخليل في المسألة .

الوجه الثاني : يري ابن النحوية أن قول المصنف : " دخول اللام " ؛ احترز به من اللغة الطائية ؛ لأن لغتهم إبدال لام التعريف ميماً ، كما في قول الرسول (ﷺ) : « لَيْسَ مِنْ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ »[1] ، فلو قال ابن الحاجب : " حرف التعريف " ؛ لكان شاملاً للغة طيئ من إبدالهم لام (أَلْ) ميماً .

وفي اختيار المصنف (اللام) إشارة إلي اختيار كلام سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام وحدها ، زيدت عليها همزة الوصل ؛ لتعذر الابتداء بالساكن .

ويمكن أن يُعْتَذَرُ لابن الحاجب بأنه لم يقل (آلة التعريف) ، مع أن القول بذلك يفيد الشمول (للميم) ، كما في قول الرسول(ﷺ) : « لَيْسَ مِنْ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ »[2] . قيل : اعتباراً لكونه في الأصل لاماً ، أو لعدم اشتهاره ، وقلته في الكلام [3].

وقد أصلح ابن النحوية – أيضاً– عبارة ابن الحاجب ، وهي قوله : " ومن خواصه دخول اللام " [4] ، حيث يري ابن النحوية أن في عبارة ابن الحاجب قصور من حيث المعني المراد ، وذلك من وجهين :

الوجه الأول : أنه إن أراد بقوله : " دخول اللام " ، مطلق اللام ، فهذا قصور في العبارة ، حيث يرد عليه كثيرٌ من أنواع اللامات ، مثل : لام الجر ، ولام الابتداء ، ولام الجواب ، واللام الفارقة ، واللام الموطئة للقسم [5] .

---

(١) انظر : صحيح البخاري كتاب " الصوم " ٣٤/٣ برقم ١٩٤٦ ، وصحيح مسلم ٧٨٦/٢ .

(٢) تقدم الحديث ص :٢٩ .

(٣) انظر : شرح الكافية للجامي ١٨٤/١ –١٨٥ .

(٤) الكافية : ٥٩ .

(٥) انظر : الجني الداني ٩٥

الوجه الثاني : إن أراد بقوله : " دخول اللام " ، لام التعريف ، فهذا قصور في العبارة – أيضاً – حيث لم يتقدم معهود في الكلام يرجع العهد إليه [1] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن إصلاح ابن النحوية عبارة ابن الحاجب له وجاهته من حيث المعني ،

حيث إن عبارة ابن الحاجب الذي يري من علامات الاسم : (دخول اللام) فيها قصور من حيث المعني المراد ، وكان الأولي والأعم أن يُصلح العبارة بقوله: " حرف التعريف، أو آلة التعريف " ؛ لعموم هذه العبارة وسعتها ، ولشمولها ما استدركه عليه ابن النحوية في المسألة.

* * *

(١) انظر : شرح الكافية لابن جماعة ٦٣ .

[٢] –من علامات الاسم : الإسناد إليه [١] .

قال ابن الحاجب في علامات الاسم : " ومن خواصه ... الإسناد إليه " [٢] .

قال ابن النحوية : " ينبغي أن يزيد فيه (باعتبار معناه) ؛ لئلا يرد مثل : (قام) فعل ماضٍ ، و(هل) حرف استفهام ، فإنها قد أسند إليها ، لكن لا باعتبار معناها ... "[٣]

الدراســـة والتحليل :

ذكر النحاة في كتبهم أن من خصائص الاسم، الإسناد إليه؛ أي:الإخبار عنه بشيء.

وعرفه ابن الناظم بقوله : " أن تنسب إلي اللفظ باعتبار معناه ما تحصل به الفائدة؛ كقولك : (زيدٌ قائمٌ)"[٤]، فقد أخبرنا بالقيام عن مدلول زيد ، لا عن لفظه ، فهذا من خصائص الأسماء ، فإن الموضوع بالنسبة إليه باعتبار مسماه هو الاسم، لا غير[٥] .

يعني : أن من خصائص الأسماء أن يسند إليها ، بخلاف الفعل والحرف ، فإنهما ليسا كذلك ، أما الفعل : فيسند ، لكن لا يسند إليه ؛ أي : لا يخبر به ، ولا يخبر عنه .

وأما الحرف : فلا يسند إليه ، فلا يخبر به ، ولا يخبر عنه كذلك .

ووجه ذلك : أن معناهما لا يقبل الإخبار عنه ، فلو قلت : ضَحِكَ خَرَجَ ، لم يكن له معني ، وكذلك الحرف لو قلت : هل زيدٌ ، أو زيدٌ هل ، لم يكن له معني أيضاً [٦].

وقد قسم النحاة الإسناد إلي وجهين : إسناد باعتبار المعني ، وإسناد باعتبار اللفظ .

---

(١) انظر المسألة بالتفصل في : شرح التسهيل لابن مالك ٩/١ ، وتوضيح المقاصد ٢٨٦/١ ، والتذييل والتكميل ٥٥/١ ، والمقاصد الشافية ٤٧/١/١ .

(٢) الكافية : ٦٠ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١٧/١ .

(٤) شرح ابن الناظم : ص ٩ .

(٥) انظر : السابق .

(٦) انظر : المقاصد الشافية ٤٧/١ .

الوجه الأول: الإسناد باعتبار المعني، ويسمي الإسناد الحقيقي ، كقولك(زيدٌ فاضلٌ)، فقد أخبرنا بالفضل عن مدلول زيد، لا عن لفظه ، فهذا القسم هو المختص بالأسماء .

الوجه الثاني : الإسناد باعتبار اللفظ ، وهذا يكون في الفعل والحرف ، ويكون في الجملة عند بعض النحاة ، فالفعل ، نحو قولك : " قام" فعل ماضٍ ، والحرف ، نحو قولك : " في " حرف جر ، والجملة ، نحو قولك : (يعجبني يقومُ زيدٌ) [١].

وجه الإصلاح في المسألة :

يري ابن النحوية أن عبارة ابن الحاجب يعتريها قصور من حيث المعني المراد ، حيث إنه قال في علامات الاسم : " ومن خواصه ... الإسناد إليه "[٢] ، فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " ينبغي أن يزيد فيه (باعتبار معناه)؛ لئلا يرد مثل: (قام) فعل ماضٍ ، و(هل) حرف استفهام ، فإنها قد أسند إليها ، لكن لا باعتبار معناها ... "[٣] .

فابن النحوية يري أن المصنف كان ينبغي أن يقيد الإسناد في حد الاسم باعتبار المعني ، فكان الأولي أن يصلح العبارة بقوله : " الإسناد إليه باعتبار معناه " ؛ لأن الإسناد في حد الاسم ليس مطلقاً ، وإنما الإسناد في الاسم يكون باعتبار المعني ، فالإسناد المعنوي هو الذي يحصل به التمييز ، فهذا من خصائص الأسماء .

أما الإسناد اللفظي فلا يتميز به الاسم عن غيره ، فهذا يكون في الفعل والحرف .

قال ابن جماعة مؤيداً ابن النحوية في إصلاحه عبارة ابن الحاجب : " حقه أن يزيد جملة: باعتبار معناه ؛ لأنه قد يسند إلي الفعل والحرف باعتبار لفظه لا باعتبار معناه، كقولك : (قام) فعل ماضٍ ، و(هل) حرف استفهام " [٤] .

---

(١) انظر : توضيح المقاصد ٢٨٦/١ ، والتذييل والتكميل ٥٥/١ – ٥٦ ، والمقاصد الشافية ٤٧/١ .

(٢) الكافية : ٦٠ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١٧/١ .

(٤) شرح الكافية لابن جماعة ٦٥ .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن هذا التوجيه من ابن النحوية وإصلاحه عبارة ابن الحاجب لا يدل علي اختلاف ، إنما هي ملاحظة دقيقة توضح الفرق والتمييز بين الإسناد باعتبار المعني ، والإسناد باعتبار اللفظ ، فالإسناد باعتبار المعني : يكون في الاسم ، فهذا من خصائص الأسماء ، أما الإسناد باعتبار اللفظ يكون في الفعل والحرف ، وهذا لم يرده ابن الحاجب .

* * *

[٣] -من علامات الاسم : (الإضافة) [١] .

قال ابن الحاجب في علامات الاسم : " ومن خواصه ... والإضافة " [٢] .

قال ابن النحوية : " حقه أن يقول : وإضافته ، أو الإضافة إليه لا بتأويل ؛ إذ قد يضاف إلي الفعل لكن بتأويل ... "[٣] .

الدراســـــة :

من خصائص الأسماء : (الإضافة) ؛ أي : كون الاسم مضافاً بتقدير حرف الجر ، نحوُ : (غلامُ زيدٍ) و (غلام امرأةٍ) ؛ لأن الإضافة وضِعت لتُعرِّف المضاف وتخصصه، والتعريف والتخصيص من خصائص الأسماء .

وجه اختصاصها بالاسم :

وإنما اختص الاسم بها لأن الإضافة إما للتعريف ، وإما للتخصيص ، وإما للتخفيف ، ولا يكون ذلك فى الأفعال ولا الحروف ؛ لأن الفعل لا يتعرف ولا يتخصص ؛ لتوغله فى التنكير، والفعل لا يحتاج إلي التعريف ، أو التخصيص ؛ لأنهما زائدان علي الكلمة ، والفعل لا يحتاج إلي هذا الزائد؛ لإفادته بدونه [٤] .

وأيضاً : لا تجوز إضافة الفعل للتخفيف ؛ لأن الإضافة للتخفيف إنما هي بحذف التنوين ، أو ما يقوم مقامه من نون جمع أو تثنية ، ولا يكون ذلك فى الفعل .

أما الحرف : فلا يتصور انفكاكه عن متعلقه حتي يمكن إضافته ، ولأنه لا يقبل التعريف و التخصيص بغير متعلقه [٥] .

---

(١) ينظر المسألة في : شرح الكافية للرضى (٥٠/١) ، وشرح الكافية لابن جماعة (٦٥) .
(٢) الكافية : ٦٠ .
(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١٨/١ .
(٤) ينظر : شرح الكافية للرضى (٥٠/١) ، والفوائد الضيائية (١٨٨/١) .
(٥) انظر : شرح الكافية لابن فلاح اليمني ١١٩/١ . (رسالة) .

والإضافة عدها بعض النحاة نوعان :

النوع الأول: إضافة مباشرة للاسم دون تأويل، وهي كون الاسم مضافاً، وهي التي تفيد الاسم تعريفاً وتخصيصاً، نحوُ:(غلامُ زيدٍ) و(غلام امرأةٍ) فهذه من خصائص الأسماء .

النوع الثاني : إضافة لا تأتي إلا بتأويل ، وهي كون الشيء مضافاً إليه ، وقد اختُلف فيها : فقيل : هي من خصائص الأسماء .

وقيل : لا تُعَدُّ من خصائص الأسماء ، بدليل الإضافة إلي الفعل والجملة ، لجواز: (يوم يقوم زيد) ، و(إذا قمتَ قمتُ) ، ونحو ذلك[1] ، وكما في قوله تعالي: { **يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ**}[2] ، وقوله تعالي : {**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** }[3] .

فمن جعل هذه الإضافة من خصائص الأسماء ، جعل المضاف إليه في الحقيقة في تأويل مصدر مؤول مدلول عليه بلفظ الفعل ، وهذا المصدر تقديره : يومَ جمعِ الله الرُسُلَ ، و يوم نفعُ الصادقين صدقهم [4] .

وجه الإصلاح في المسألة :

يري ابن النحوية أن عبارة ابن الحاجب يعتريها قصور من حيث المعني المراد ، حيث إنه قال في علامات الاسم : " ومن خواصه ... والإضافة "[5] ، فاعترضه قائلاً : " حقه أن يقول : وإضافته ، أو الإضافة إليه لا بتأويل ؛ إذ قد يضاف إلي الفعل لكن بتأويل ... "[6] .

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى (١/٥٠) .
(٢) سورة المائدة ١٠٩ .
(٣) سورة المائدة ١١٩ .
(٤) انظر : الفوائد الضيائية ١/١٨٨ .
(٥) الكافية : ٦٠ .
(٦) شرح الكافية لابن النحوية ١/١٨ .

فابن النحوية يري أن المصنف كان ينبغي أن يقيد الإضافة في حد الاسم بإسنادها له ، فكان الأولي أن يصلح عبارة ابن الحاجب بقوله:" وإضافته، أو الإضافة إليه لا بتأويل " .

لأن الإضافة التي تخص الاسم ليست مطلقة، وإنما هي إضافة الاسم مباشرة دون تأويل ، وهي كون الاسم مضافاً ، وهي التي تفيده تعريفاً وتخصيصاً ، نحوُ : (غلامُ زيدٍ) ، و(غلام امرأةٍ) فهذه من خصائص الأسماء .

ثم ذكر ابن النحوية أن من خواص الاسم كونه مضافاً إليه دون تأويل ؛ لئلا يرد عليه إضافة الظرف إلي الأفعال ، مثل قوله : { يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ}[1]، وهذا لم يذكره المصنف ، وعده بعضهم أنه من خواصه أيضاً ، وجعلوا المضاف إليه في الحقيقة في تأويل مصدر دل عليه الفعل ، تقديره : يومَ جمعِ الله الرُسُلَ [2] .

تعقيب :

يظهر مما تقدم :

أن هذا التوجيه وإصلاح العبارة من ابن النحوية لا يدل علي اختلاف ، إنما هي ملاحظة دقيقة عن خاصية من خواص الاسم ، وهي : الإضافة .

وقد بين لنا أن هناك إضافة مباشرة للاسم ، وهي كونه مضافاً ، فهذه تخص الأسماء، وهناك إضافة لا تأتي إلا بتأويل ، فهذه تدخل علي الفعل ، ويقدر دخولها علي الاسم بتأويل مصدر مدلول عليه من لفظ الفعل ، وقد أغفل عن توضيحها ابن الحاجب، وهذه إشارة جيدة وحسنة من الشارح ، وقد تابعه ابن جماعة في هذا الموضع [3] .

---

(١) سورة المائدة ١٠٩ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضى (٥٠/١) .

(٣) ينظر : شرح الكافية لابن جماعة ٦٥

[٤]- صيغة منتهي الجموع [١]

قال ابن الحاجب : " الجمع شرطه : صيغة منتهي الجموع بغير هاء " [٢] .

قال ابن النحوية : " ولو قال بغير هاءٍ ، ولا ياء نسب ؛ لكان أجود ؛ لأن نحو : (مدائِنِيّ) منصرف ؛ لأجل ياء النسب ... "[٣] .

الدراســـة :

يمنع الاسم من الصرف إذا جاء علي صيغة منتهي الجموع (**مفاعل** ، **أو مفاعيل**) ، وسيكون الحديث عن ضابطها ، وشروط المنع من الصرف .

أولاً : **ضابط هذه الصيغة** ، (**تعريفها**) :

هي كل جمع تكسير ثالثه ألف ، بعد الألف حرفان ، نحو : مساجد ، ودراهم ، أو حرف مشدد من حرفين نحو: دوابَّ ، و شوابّ، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، نحو : قناديلَ، ومصابيحَ[٤]، كما قال تعالي:{ **يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ** }[٥].

ثانياً : **شروط المنع من الصرف** :

يشترط في صيغة منتهي الجموع شروط ، منها [٦] :

١- ألاَّ تكون مختومة بتاء التأنيث ، فإن خُتمت بتاء التأنيث صُرفت ، نحو: ملائكةٌ ، صياقلةٌ فرازنةٌ ؛ لأن التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد ، نحو : طواعية وكراهية ، فتكسر من قوة جمعيته ، فلا يقوم مقام سببين .

---

(١) انظر المسألة في : شرح الكافية للرضي ١٤٥/١ ، والمقاصد الشافية ٦٠٤/٥ – ٦٠٨ ، أوضح المسالك ١١٦/٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١١٩٧/٤ .

(٢) الكافية : ٦٤ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٣٧/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ١٤٥/١ – ١٤٦ .

(٥) سورة سبأ : ١٣ .

(٦) انظر : – هذه الشروط كاملة في – : المقاصد الشافية ٦٠٤/٥ – ٦٠٨ .

٢- ألاَّ تكون مختومة بياء النسب ، فإن ختمت بها ، نحو : (مدائنيٌّ) (مساجديٌّ) ، فإنها مصروفة ؛ لأن ياء النسبة تخرجه إلي شبه المفرد [١] .

ثالثاً : العلة في منع الصرف :

١- كونها علي صيغة منتهي الجموع

ومعني صيغة منتهي الجموع : هو أن تأتي بصيغة لا يمكن جمعها جمع تكسير علي غير هذا الجمع ، بل هو غاية الصيغ التي هي جموع تكسير فلا غاية فوقه ، نحو : جمع (كلب) علي : أكلب ، وجمع (أكلب) علي (أكالب) ، فانتهي تكسيره ، فلا يُجمع بعده جمع تكسير [٢] .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب : أن شرط منع الاسم من الصرف إذا جاء علي صيغة منتهي الجموع أن يكون بغير تاء التأنيث ، حيث قال : " الجمع شرطه : صيغة منتهي الجموع بغير هاء " [٣]، فاعترضه ابن النحوية بأنه كان يمكن إصلاح العبارة بقوله: " ولو قال بغير هاءٍ ، ولا ياء نسب ؛ لكان أجود ؛ لأن نحو : (مدائِنِيٌّ) منصرف ؛ لأجل ياء النسب ... "[٤] .

فابن النحوية يري أن المصنف اكتفي بذكر شرطٍ واحدٍ من شروط منع الاسم من الصرف إذا جاء علي صيغة منتهي الجموع ، وهو كونه بغير تاء التأنيث ، فالاقتصار علي ذكر شرط واحدٍ وهو انتفاء (الهاء) من صيغة منتهي الجموع ليمنع من الصرف، هذا ينتقض بنحو (مدائنيٌّ) ، وهو كون الاسم مختوماً بياء النسب ، فإنه جاء علي صيغة منتهي الجموع ، وخالي من (الهاء) وقد صُرِفَ .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ١٤٦/١ ، والمقاصد الشافية ٦٠٦/٥ .

(٢) انظر : المقاصد الشافية ٦٠٩/٥ .

(٣) الكافية : ٦٤ .

(٤) شرح الكافية لابن النحوية ٣٧/١ .

فابن النحوية يري أنَّ الأجود والأحسن أن يُصلح المصنف العبارة ، وينص علي الشرطين المانعين من الصرف لصيغة منتهي الجموع ، بقوله : " ولو قال بغير هاءٍ ، ولا ياء نسب ؛ لكان أجود "[١] ، وهما :

١- كونها بغير تاء التأنيث .

٢- كون الاسم غير مختوم بياء النسب ، فلو ختم الاسم بياء النسب ، نحو : (مدائنيٌ) ، (مَسَاجِديٌ) ، فإنه يكون مصروفاً [٢] .

وإنما قال ابن الحاجب وتبعه ابن النحوية : بغير (هاء) ، أي ؛ بغير تاء التأنيث ، وسُمِّي (هاءً) باعتبار انقلابها إليه عند الوقف [٣] .

وقد أجاب بعض شراح الكافية عن هذا الاعتراض بما يلي :

" أنه لا ينتقض بمثل (مدائنيٌ) ؛ لأنَّ ياء النسبة تجري مجري هاء التأنيث ، ولذلك فرقوا (بالياء) بين الواحد والجمع في نحو : (روميٌّ) ، و(رُوم) ، كما فرقوا بالهاء في نحو : (تمرةٍ) و(تمرٍ) ، وإذا كانت (الياء) بمنزلة (الهاء) فيكون قوله : (بغير هاءٍ) مشعراً بأن يكون بغير ما يجري مجراها – أيضاً – فلا وُرُود للسؤال " [٤] .

وقد اكتفي المصنف بذكر (الهاء) ؛ لاشتهارها ، وكثرتها بالنسبة إلي الياء ، فيكون هذا من قبيل ذكر أحد المثلين علي الآخر ، والمماثلة بينهما في كونهما علامتين ، وانقسام مدلول كل منهما إلي الحقيقي وغير الحقيقي ، ومجيء كل منهما للفرق بين الجنس والواحد [٥] .

---

(١) شرح الكافية لابن النحوية ٣٧/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ٣٧/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن حاجي عوض ٣٣٦ .

(٤) انظر : كشف الوافية في شرح الكافية ، لسراج الدين الحلبي تـ (٨٥٠هـ) ، ص : ٩٥ ، (رسالة) .

(٥) انظر : شرح الكافية لابن حاجي عوض ٣٣٧ .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن ما أصلحه ابن النحوية من عبارة ابن الحاجب وجيه ومقبول ؛

لأن ابن الحاجب نص علي قيدٍ واحد في منع الاسم من الصرف إذا جاء علي صيغة منتهي الجموع ، وهو كونه بغير تاء التأنيث ، وأغفل المصنف قيداً آخر ، وهو كون الاسم مختوماً بياء النسب ، وهذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه .

* * *

[٥] - العامل في الفاعل [١]

قال ابن الحاجب في باب الفاعل : (والأصل أن يلي فعله)[٢] .

قال ابن النحوية:" لو قال موضع قوله[٣]: والأصل أن يلي عامله؛ لكان أجود "[٤].

الدراســـة والتحليل :

ذكر ابن النحوية في هذا النص إصلاح متن المصنف، بيانه كالآتي :

ذكر ابن الحاجب أن الأصل في الفاعل أن يلي فعله ، فتعقبه ابن النحوية قائلاً : " الأصل أن يلي عامله " ؛ ليدخل في هذا الفعل وغيره من المشتقات ، كاسم الفاعل ، واسم الفعل ، والصفة المشبهة ، وغيرهما من المشتقات بشرط الاعتماد ؛ لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل من حيث التقديم والتأخير[٥].

فمثال اسم الفاعل : قوله تعالي: (**مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ**)[٦]، فَـ(**أَلْوَانُهُ**) فاعل ، والعامل فيه اسم الفاعل (**مُخْتَلِفٌ**) ، ومثل قولك : (زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً) ، فـ (أبوه) فاعل لاسم الفاعل (ضارب) ، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل من حيث التقديم والتأخير .

ومثال اسم الفعل : (هيهات السفرُ) ، و(شتان حالي وحالُك) ، فـ : السفرُ وحالي فاعلان لاسم الفعل (هيهات) و(شتان)

ومثال صيغة المبالغة:" زيد قوَّال أَبُوهُ الحقَّ "،" وشَرَّابٌ أَخُوهُ الخَمْرَ" ، فكل من (أبوه) و(أخوه) في المثالين فاعل ، والعامل في الأول (قوال) ، وفي الثاني (شراب) ، وكل منهما صيغة مبالغة .

---

(١) ينظر المسألة في : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١ ، وشرح المفصل ٣٥/٤ ، والتذييل ١٧٦/٦ .

(٢) الكافية ص ٦٨ .

(٣) أي : قول ابن الحاجب : (والأصل أن يلي فعله) .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ٤٩/١ .

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١ ، والتذييل والتكميل ١٧٦/٦ .

(٦) من الآية (٦٩) سورة النحل .

ومثال المصدر : أعجبني ضربُ محمدٍ عليا ، فـ(محمدٌ) فاعل المصدر (ضرب) ، ولكنه مضاف إليه من إضافة المصدر إلي فاعله .

ومثال اسم المصدر ، قول الشاعر :

[٥]. فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ ... وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهْ [(١)]

(فهيهات) : اسم فعل ماضٍ بمعي (بعد) ، والعقيق فاعله .

ومثال اسم التفضيل : (هذا هو الأفضل خلقُه) ، فـ(خُلُقُه) فاعل ، والعامل فيه أفعل التفضيل [(٢)] .

وجه الإصلاح في المسألة :

يري ابن النحوية أن عبارة ابن الحاجب يعتريها قصور من حيث المعني المراد ، حيث إنه قال في باب الفاعل : " والأصل أن يلي فعله "[(٣)] ، فالمصنف ضيق العبارة هنا ، أما ابن النحوية يري أنه كان ينبغي عليه أن يُصلح نص الكافية بقوله : " والأصل أن يلي عامله " ، وهذا التعبير هو الأعم والأشمل ، فيكون العامل ليس مقصوراً علي الفعل ، بل أعم من ذلك ، فيشمل الفعل أو ما في تأويله ، كاسم الفاعل، واسم الفعل ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل ، والمصدر ، واسم المصدر [(٤)] .

---

(١) البيت من الطويل ، لجرير ابن عطية الخطفي في ديوانه ص (٩٦٥) .
الشاهد فيه : استعمال "هيهات" اسم فعل ماض معناه "بعد" .
مواضعه : الخصائص ٤٢/٣ ، والدرر ٣٥٥/٢ ، وشرح شواهد الإيضاح ص١٤٣، وشرح المفصل ٣٥/٤ وشرح التصريح ١٩٨/١ ، وحاشية الصبان ١٣٤/٢ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١ ، والتذييل والتكميل ١٧٦/٦ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ٤٩/١ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ١٧٦/٦ .

وقد اشترط النحاة أن يكون الفعل أو ما في تأويله مقدما علي الفاعل ؛ لئلا يدخل نحو قولك : (محمد قام) ؛ لأن هذا من قبيل الجملة الاسمية ، والجمهور يوجبون في مثل هذا تقدير الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل أو ما أشبهه ، واعتبار الاسم المتقدم مبتدأ ، والجملة بعده في محل رفع خبر [١] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن إصلاح ابن النحوية عبارة ابن الحاجب وجيه ومقبول ؛

لأن عبارة ابن النحوية أعم وأشمل ، فقول ابن النحوية " الأصل أن يلي عامله " ؛ يدخل في هذا الفعل وغيره من المشتقات ، فيكون العامل ليس مقصوراً علي الفعل ، بل أعم من ذلك ، فيشمل : اسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة وغيرها من المشتقات ، بشرط الاعتماد، وقد تابع ابنُ جماعة الشارحَ في هذا الإصلاح ، فنقله عنه بلفظه في شرحه [٢] .

* * *

(١) انظر : توضيح المقاصد للمرادي ٢/٥٨٤

(٢) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١/٤٩ ، وشرح الكافية لابن جماعة (٨٧) .

[٦] - مسألة عود الضمير علي متأخر لفظاً ورتبة [١]

قال ابن الحاجب في باب – الفاعل– : (ومِنْ ثَمَّ جاز : " ضَرَبَ غُلامَه زَيْدٌ " ، وامتنع " ضَرَبَ غلامُه زَيْداً ")[٢] .

قال ابن النحوية : " لو قال موضع قوله :"(ومِنْ ثَمَّ جاز : " ضَرَبَ غُلامَه زَيْدٌ " ، وامتنع " ضَرَبَ غلامُه زَيْداً ")، قوى وضعف ؛ لكان أحسن ؛ لأن ابن جني أجاز نحو : " ضَرَبَ غلامُه زَيْداً " ، وإن كان ضعيفًا " [٣] .

الدراســـــة والتحليل :

اختلف النحاة في هذه المسألة علي رأيين بيانهما كالآتي :

الرأي الأول : ذهب جمهور النحاة إلي منع تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبه يعود على مفعول متأخر لفظًا ورتبة ، نحو : " ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدًا " ؛ إذ إن الهاء في : " غُلامُهُ " عائدة علي: " زيداً " ؛ لأن فيه إضمار قبل الذكر ، ولم يجر له ذكر سابق ، وقد عاد هذا الضمير في: " غُلامُهُ " علي متأخر لفظا ورتبة [٤] .

يقول المبرد : " ولو قلت : " ضَرَبَ غلامُه زَيْداً " كان محالاً ؛ لأن الغلام في موضعه، لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع " [٥] .

دليلهم : أن في هذا التركيب إضمار قبل الذكر ، وهذا غير جائز عند البصريين والكوفيين ، كما أن الهاء في هذا التركيب عائدة علي متأخر لفظاً ورتبة ، وذلك أيضاً لا يجوز [٦].

---

(١) انظر المسألة في: شرح التسهيل ١٣٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٨/١، والمقاصد الشافية٦١٢/٢

(٢) الكافية ص ٦٨ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ٤٩/١ .

(٤) انظر : المقتصد ٣٣٣/١ ، وشرح المفصل ٧٦/١ .

(٥) المقتضب ١٠٢/٤ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ١٨٨/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١ .

الرأي الثاني : ذهب الأخفش ، والطوال[١] ، وابن جني ، وابن مالك ، والرضي ، ومَنْ تبعهم في هذه المسألة[٢] ، إلي جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبه يعود على مفعول متأخر لفظًا ورتبة ، نحو " ضَرَبَ غلامُه زيدًا " .

يقول ابن جني : " أما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله :

[٦] . جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بن حاتِمٍ ∴ ... ... [٣]

عائدة على عدي خلافًا للجماعة " . [٤]

يقول ابن مالك : " ومنع أكثر النحويين تقديم الفاعل المرفوع الملابس ضميرًا عائدًا ، نحو:" ضرب غلامُه زيدًا "، والصحيح جوازه ؛ لوروده في كلام العرب الفصحاء "[٥].

أدلتهم : استدل هؤلاء النحاة لجواز هذا التركيب بما ورد على ألسنة الشعراء الفصحاء من شواهد كثيرة تدل على صحة هذا التركيب [٦] ، منها : قول حسان بن ثابت (ﷺ):

[٧] . وَلَو أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَهرَ واحِداً ∴ مِنَ الناسِ أَبقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا [٧]

وقول الآخر :

---

(١) الطوال : محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي الكوفي ، ت (٢٤٣هـ) ، من مؤلفاته : كتاب الملوك وكتاب غريب الحديث . ينظر : البلغة ص ٢٦٨ ، وبغية الوعاة ٥٠/١ .

(٢) انظر : الخصائص ٢٩٤/١ ، وشرح التسهيل ١٣٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٨/١ .

(٣) صدر بيت ، من الطويل للنابغة في ديوانه ص ١٩١ ، وروايته :

جَزَى اللهُ عَبْسَاً فِي المَوَاطِنِ كُلَّهَا ∴ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَد فَعَلْ

مواضعه : الخصائص ٢٩٥/١ ، والمقاصد الشافية ٦١١/٢ ، والتصريح ٤١٦/١ .

(٤) انظر : الخصائص ٢٩٤/١ .

(٥) انظر : شرح التسهيل ١٣٥/٢ .

(٦) انظر هذه الشواهد كاملة في : شرح التسهيل ١٣٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٨/١ ، والمقاصد الشافية ٦١٢/٢ ، وتوضيح المقاصد ٥٩٧/٢ .

(٧) البيت من الطويل ، في ديوانه ص ١٩٩ ، و تذكرة النحاة ص ٣٦٤ ، وشرح ابن الناظم ص ١٦٦ .

[٨] . جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ ∴ وحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ [١]

وجه الإصلاح في المسألة :

يري ابن النحوية أنه إنما جازت المسألة الأولي وهي قوله : " ضَرَبَ غُلامَه زَيْدٌ " ، وفيها أن ضمير الفاعل المتصل بالمفعول مقدم في اللفظ دون المعني ، إذ ينوي به التأخير ؛ لكونه في غير رتبته ، فهذا قوي عند جمهور النحاة .

وإنما ضعفت المسألة الثانية ، وهي قوله : " ضَرَبَ غُلامُه زَيْداً " ، وفيها تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبه يعود على مفعول متأخر لفظًا ورتبة ؛ إذ الهاء في : " غُلامُهُ " عائدة علي: " زيداً " ؛ لأن فيه إضمار قبل الذكر ، ولم يجر له ذكر سابق ، وقد عاد هذا الضمير في: " غُلامُهُ " علي متأخر لفظا ورتبة ، وهذا ضعيف عند النحاة[٢] .

فابن النحوية يري أنه كان ينبغي علي المصنف أن يُصلح العبارة بقوله : " لو قال موضع قوله: ومِنْ ثَمَّ جاز:" ضَرَبَ غُلامَه زَيْدٌ "، وامتنع : ضَرَبَ غلامُه زَيْداً ، قوى وضعف ؛ لكان أحسن ؛ لأن ابن جني أجاز نحو: " ضَرَبَ غلامُه زَيْداً " ، وإن كان ضعيفًا " [٣] .

فالمسألة الثانية ليست ممتنعة عند بعض النحاة[٤]، كما ذهب ابن الحاجب في كافيته[٥]، لكنها ضعيفة عند الجمهور ، فبعض النحاة منهم : الأخفش وابن جني وابن مالك ومن تبعهم في المسألة أجازوا مثل هذا الأسلوب في الكلام .

---

(١) من البسيط ، لسليط بن سعد في : الأغاني ١١٩/٢ ، والمقاصد النحوية ٢٣٧/٢ ، والدرر ١١٥/١ .

(٢) انظر : المقتصد ٣٣٣/١ ، وشرح المفصل ٧٦/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ٤٩/١ .

(٤) أصحاب الرأي الثاني في المسألة ؛ لأن رأيهم جائزٌ في اللغة ، وإن كان ضعيفًا .

(٥) انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣٢٥/١ .

مستدلين لذلك بما ورد على ألسنة الفصحاء من العرب من شواهد كثيرة تؤيد مذهبهم[١] ، فهذا يدل علي جوازها عند هؤلاء النحاة علي ضعف ، وإن كانوا قلة ، وليس المنع بالكلية .

يقول الإمام عبد القاهر : " فالأصل في هذا الباب أن الضمير إذا تقدم لفظاً ، ولم يتقدم تقديراً نحو : " ضَرَبَ غُلامَه زَيْدٌ " ، أو تقدم تقديراً ولم يتقدم لفظاً ، نحو: (**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ**)[٢] جاز ، فان تقدم لفظاً وتقديراً نحو : " ضَرَبَ غُلامُه زَيْدًا " لم يجز البته"[٣] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن ما أصلحه ابن النحوية من متن الكافية له وجاهته ، وهو أن عبارة ابن الحاجب الذي منع أسلوب : " ضَرَبَ غُلامُه زَيْداً " ، ليس علي إطلاقها ، فالمسألة ليست ممتنعة عند جمهور النحاة ؛ لأن بعض النحاة أجاز هذا التعبير ، فإجازتهم له دليل علي جواز المسألة ، فالرأي الثاني : وهو ما عليه الأخفش وابن جني جائز ، وإن كان ضعيفاً ، وهذا ما مال إليه ابن النحوية في المسألة .

ويمكن أن يعتذر لابن الحاجب ، أنه أراد بالمنع في المسألة رأي الجمهور الذين منعوا تقديم الفاعل المتصل بضمير غيبه يعود على مفعول متأخر لفظًا ورتبة ، وهذا ما اختاره ابن الحاجب ورجحه ونص عليه .

والذي يظهر: أن هذا التركيب جائز الاستعمال في العربية ، فقد وردت أبيات كثيرة من الشعر العربي على ألسنة الشعراء الفصحاء شاهدًا على صحة هذا التركيب [٤].

---

(١) انظر : شرح ابن عقيل ١٠٥/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٨/١ ، والخزانة ٢٧٧/١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : (١٢٢) .

(٣) المقتصد ٣٣٤/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ١٣٥/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٨/١ ، والمقاصد الشافية ٦١٢/٢ .

[٧] - وجوب تقديم المبتدأ [١]

قال ابن الحاجب : " أو كانا معرفتين ، أو متساويين " [٢] .

قال ابن النحوية : " لو زاد بعد قولِه : أو كانا معرفتين ، قولَه : لا بقرينة معنوية ؛ لكان أجود ... "[٣] .

الدراسة :

ذكر النحاة المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ علي الخبر [٤] ، منها ما يلي :

الأول : إذا كان المبتدأ له صدر الكلام ، كأدوات الشرط : "من يقم أقم معه" ، والاستفهام : " من في الدار؟" .

الثاني : إذا دخلت علي المبتدأ لام الابتداء ، نحو : (لزيد قائم) .

الثالث : إذا كان الخبر فعلا للمبتدأ ؛ أي: رافعا لضمير المبتدأ ، نحو: (زَيْدٌ قَامَ)

الرابع : إذا كانا معرفتين أو متساويين [٥] .

أي إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفة ، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر ، نحو : (زيد أخوك) و (أفضل منك أفضل مني) فيجب تقديم المبتدأ في هذه الحالة ، ويجب أن يكون المقدم هو المبتدأ ، والمؤخر خبر ، ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه ؛ لخوف التباسه بالمبتدأ ؛ لأنك لو قدمته ، فقلت : (أخوك زيد) و(أفضل مني أفضل منك) ؛ لكان المقدم مبتدأ ، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدل عليه .

---

(١) انظر المسألة في : شرح ابن عقيل ٢٣٣/١ ، وشرح الأشموني ١٩٩/١ ، وشرح التصريح ٢١٤/١ .

(٢) الكافية : ٦٦ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٧٨/١ .

(٤) انظر هذه المواضع كاملة في : أوضح المسالك ٢٠٥/١ - ٢٠٦ ، شرح ابن عقيل ٢٣٣/١ .

(٥) هذا الموضع هو محل الدراسة والبحث .

فإن وجدت قرينة ، أو دليل يدل على أن المتقدم هو الخبر ، جاز تقديم الخبر ، مثل قولك : " أبو يوسف أبو حنيفة " ، فيجوز تقدم الخبر ، وهو (أبو حنيفة) ، فتقول : " أبو حنيفة أبو يوسف " ؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، وليس المراد تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومثل قولك : " رجل صالح حاضر " ، فيجوز أن تقول : " حاضر رجل صالح " ؛ للعلم بخبرية المقدم [١].

ومنه قوله [٢] :

[٩] . بَنُونَا بَنُوا أَبنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ∴ بَنُوهنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فقوله : (بنونا) خبر مقدم ، و (بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر ؛ لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم [٣] .

وقول الآخر [٤] :

[١٠] . لُعَابُ الأَفَاعِي الْقَاتِلاتِ لُعَابُهُ ∴ وَأَرْيُ الجَنى اِشْتَارَتْهُ أَيدٍ عَوَاسِلُ

أراد أنْ يُشَبِّه مداد قلمهِ بلعاب الأفاعي ، وأنْ يُشَبِّه مِدادَهُ بأرْي الجنَي ، وهذا المعنى إنما يكونُ إذا كان " لعابُه " مبتدأ ، و " لعاب الأفاعي " ، خبرًا [٥] .

---

(١) انظر : أوضح المسالك ١/٢٠٥ – ٢٠٦ ، وشرح الأشموني ١/١٩٩ .

(٢) البيت من الطويل ، للفرزدق : في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤ ، وبلا نسبة في : الإنصاف ١/ ٦٦ ؛ وشرح المفصل ١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢ ، وتخليص الشواهد ص١٩٨ ، وشرح ابن عقيل ١/٢٣٣ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١/٢٣٣ .

(٤) البيت من الطويل ، لابي تمام في ديوانه ٣/١٢٣ ، وهو من أبيات يصف فيها أبو تمام القلم . وينظر : دلائل الإعجاز ١/٣٧١ ، وشرح المفصل ١/٩٩ ، والخزانة ١/٤٤٥ .
والأري : ما لزق من العسل في جوف الخلية ، والجني : العسل ، اشتارته : استخرجته ، والعواسل : جمع عاسلة ؛ أي : مستخرجة للعسل .

(٥) انظر : دلائل الإعجاز ١/٣٧١ .

وجه الإصلاح في المسألة :

يري ابن الحاجب أنه إذا كان كل من المبتدأ والخبر معرفتين ، أو متساويين ، ولا مبين للمبتدأ من الخبر ، نحو : (زيد أخوك) ، فيجب أن يكون المقدم هو المبتدأ ، والمؤخر خبر . فاعترضه ابن النحوية بقوله : " لو زاد بعد قوله : أو كانا معرفتين ، قوله : لا بقرينة معنوية ؛ لكان أجود "[1] .

فابن النحوية يري أنه بإمكان المصنف إصلاح العبارة بزيادة هذا القيد : وهو أنه إذا وجدت قرينة معنوية ، أو دليل يدل على أن المتقدم هو الخبر جاز تقديم الخبر علي المبتدأ ، كما في قول الفرزدق السابق الذكر ، ومثل قولك أيضاً : " أبو يوسف أبو حنيفة " ، فيجوز تقدم الخبر هنا ؛ لعدم وجود اللبس ؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، فمتي وجدت قرينة ، أو دليل يدل على أن المتقدم هو الخبر، جاز تقديم الخبر . [2]

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن إصلاح ابن النحوية عبارة ابن الحاجب وجيه ومقبول[3] ، حيث إن عبارة ابن الحاجب الذي أوجب تقديم المبتدأ إذا كانا معرفتين ، أو متساويين، ليست علي إطلاقها، فهذا عند خوف اللبس في الكلام ، أما عند أمن اللبس ، ووجود القرينة التي تعين المبتدأ ، فيجوز تقديم الخبر في هذه الحالة .

* * *

(١) شرح الكافية لابن النحوية ٧٨/١ .

(٢) انظر : شرح ابن عقيل ٢٣٣/١ ، وشرح الأشموني ١٩٩/١ ، وشرح التصريح ٢١٤/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ٧٨/١ .

[٨] - أحكام خبر (إنَّ) وأخواتها [١]

قال ابن الحاجب: " وأمره كأمر خبر المبتدأ ، إلاَّ فِى تَقْدِيمِهِ ، إلاَّ إِذَا كَانَ ظَرْفَاً "[٢] .

قال ابن النحوية : " وينبغي أن يزاد ذلك : وإلاَّ إذا كان مفرداً فيه معني الاستفهام ، وذلك نحو: كيفَ زيدٌ ؟ ، فإنه لا يقع خبرا لـ(إنَّ) ... " [٣] .

الدراســـة :

تحدث ابن الحاجب عن أحكام خبر (إنَّ) وأخواتها ، فذكر أنَّ أمره كأمر خبر المبتدأ ؛ أيْ : في أقسامه ، وأحواله ، وشرائطه [٤] :

فأقسامه : من حيث كونه مفرداً ، وجملة ، وجامدٌ ومشتق ، نحو: (إنَّ زيداً قائمٌ)، و(إنَّ زيداً أَسَدٌ)، والجملة: اسمية وفعلية (إنَّ زيداً أَبُوه قَائِمٌ)،(إنَّ زيداً قامَ أَبُوه) .

وأحواله : من حيث كونه متحدا ، ومتعدداً ، نحو: (إنَّ زيداً عالمٌ)، و(إنَّ زيداً عالمٌ وفاضلٌ) ، ومعرفة ونكرة ، نحو : (إنَّ زيداً لقائمٌ)، (إنَّ زيداً قائمٌ) ، ومن حيث كونه مثبتاً كما ذُكِرَ ، أو محذوفاً ، كقولك : (إنَّ مالاً) و(إنَّ ولداً) ؛ أي : إنَّ لهم مالاً ، أو مقدماً ومؤخراً .

وشرائطه : من حيث إذا وقع جملة فلا بد من الضمير، نحو: (إنَّ زيداً أَبُوه قَائِمٌ) ، ولا يحذف إلاَّ لقرينة ، أو مفرداً مشتقاً ، نحو : (إنَّ زيداً قائمٌ) .

[**قولـه**] :" إلاَّ فِى تَقْدِيمِهِ "؛ أى: أمره كأمر خبر المبتدأ فى جميع ما ذكر من أحكامٍ ؛ إلاَّ فى تقديمه ، فإنه يجوز تقديم خبر المبتدأ ، بخلاف خبر (إنَّ) وأخواتها ، فلا

---

(١) انظر المسألة في : شرح الكافية للمصنف (٣٨٠/٢) ، والإيضاح لـه (٢١٠/١ ، ٢١١) ، وشرح الكافية للرضي ٢٩٩/١ ، وشرح الكافية للجامي ٣٠٠/١ ، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٤٤٤ .

(٢) الكافية : ٨١ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٨٨/١ .

(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٩٩/١ .

يتقدم علي الاسم ، وعلة ذلك :

أنها عوامل ضعيفة غير متصرفة ، فلا يُتَصَرَّفُ في معموليها بالتقديم والتأخير ، فلا يقال : " إنَّ قائمٌ زيداً " ، وقيل : لأنها مشبهة بالمفعول الفرعى الذى يقدم على فاعله ، فلو قدم لزال الشبه[١] .

قال سيبويه : " ليس لك أن تقول : كأنَّ أخوك عبدَ الله ، تريد : كأنّ عبدَ الله أخوك ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ، ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر فى " كان " ، فمن ثمَّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين (ليس) و(ما) " [٢] .

[قوله] : " إلاَّ إِذَا كَانَ ظَرْفَاً فإنه يجوز تقديمه " ، هذا استثناء من أحكام خبر المبتدأ ، استثناء من استثناء ، فيفيد الثبوت ؛ أىْ: إلاَّ إِذَا كَانَ خبر (إنَّ) وأخواتها ظَرْفَاً، فإنه يجوز تقديمه علي اسمها إذا كان الاسم معرفة ؛ لأنه يتوسع في الظروف والحروف مالا يتوسع في غيرهما ؛ لقوة الحاجة إليهما دون غيرهما ، نحو قوله تعالي: {إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۞ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ}[٣] ، وقوله تعالي: {إِنَّ فِيْ ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى}[٤] ونحو قولك : (إن فى الدار زيداً) ، و(إنَّ عندك عمراً)[٥].

أي أنه : يجوز تقديم خبر (إنَّ) وأخواتها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ لأنهما ليسا بالخبرين فى الحقيقة ، وإنما الخبر هو الاستقرار المقدر، تقول: (إن فى الدار زيداً) ، و(لعل عندك عمراً) ، ويقدر متعلقهما ، وهو الاستقرار المقدر بعد الاسم ، فتقول : (إن فى الدار زيداً مستقرٌ) ، ولا يقدر قبل الاسم لئلا يقدم الخبر الحقيقى عليه.[٦]

---

(١) ينظر : شرح الكافية للرضى (٢٩٩/١) ، والفوائد الضيائية (٣٠٠/١) .

(٢) انظر : الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٩/٤ ، والأصول ٢٣١/١ ، وشرح الكافية للمصنف ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ .

(٣) الغاشية : (٢٥ ، ٢٦) .

(٤) النازعات : ٢٦ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرضي ٢٩٩/١ .

(٦) انظر : توجيه اللمع لابن الخباز : ١٥١ ، وينظر – أيضاً – الكتاب ١٣٢/٢ ، والمقتضب (١٠٩/٤)

وقد يكون تقديم الخبر واجباً إذا كان الاسم نكرة ، نحو قولك : (إن فى الدار رجلاً) ، ونحو : (نَّ من البيان لسحرا) ، أو كان فى الاسم ضمير يعود علي شيء في الخبر (إنّ فى الدار ساكنها)[١] .

وقد علل لذلك الرضي قائلاً : " لاتساعهم في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها ، وقد أجري الجار والمجرور مجراه ؛ لمناسبة بينهما ، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، واستوائهما في الاحتياج إلي الفعل ومعناه " [٢] .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب أن حكم خبر (إنَّ) وأخواتها ، كحكم خبر المبتدأ في : أقسامه ، وأحواله ، وشرائطه ، وجواز تقديمه علي الاسم إذا كان ظَرْفَاً ، قائلاً : " وأمره كأمر خبر المبتدأ ، إلاَّ فِى تَقْدِيمِهِ ، إلاَّ إِذَا كَانَ ظَرْفَاً " [٣] ، فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " وينبغي أن يزاد ذلك : وإلاَّ إذا كان مفرداً فيه معني الاستفهام ، وذلك نحو : كيفَ زيدٌ ؟ ، فإنه لا يقع خبرا لـ(إنَّ) ... " [٤] .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف أمراً دقيقاً ، وهو : أن فى خبر المبتدأ مالا يصح أن يكون خبراً لـ " إنّ " ، وذلك نحو:

١- ما له صدر الكلام، نحو : (كيف زيدٌ)، فلا يجوز أن يُقال:" إنَّ كيفَ زيداً "، ولا : " إنَّ أينَ زيداً "، فإنه لا يقع خبراً لـ(إنَّ)، إذ في الجمع بينهما تناقض في المعني .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضى (٢٩٩/١) ، وشرحها لابن جماعة (صـ ١٦) ، والارتشاف (١٢٤٤/٣) والمساعد (٣٠٩/١) ، والفوائد الضيائية (٣٠١/١) .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضى – بتصرف – (٢٩٩/١) .

(٣) الكافية : ٨١ .

(٤) شرح الكافية لابن النحوية ٨٨/١ .

٢- الجمل الإنشائية : فلا يقال : " إنَّ زيداً اضربه " ، ولا : " لا تضربه " [١] .

فليس كل ما صلح أن يكون خبراً للمبتدأ يكون خبراً لـ(إنَّ) ؛ لأن خبر (إنَّ) أخص من خبر (المبتدأ) ، إذ يصح أن يقع الأمر ، والنهي ، والظرف المتضمن معني الاستفهام، وما له صدر الكلام في خبر المبتدأ ، ولا يصح وقوعها خبراً لـ(إنَّ) [٢] .

فابن النحوية يري أنَّ المصنف حقه أن يُصلح نص الكافية بقوله : " وإلاَّ إذا كان مفرداً فيه معني الاستفهام ، وذلك نحو : كيفَ زيدٌ ؟ ... "[٣] ، فهذا لا يقع خبرا لـ(إنَّ) ؛ لأن في الجمع بينهما مناقضة من حيث المعني [٤] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن ما أصلحه ابن النحوية من عبارة ابن الحاجب في هذا الموضع له وجاهته من حيث المعني ، حيث إن فى خبر المبتدأ مالا يصح أن يكون خبراً لـ : " إنّ " ، كالإنشاء ، وما له صدر الكلام ، فهذا لا يصح وقوعه خبراً لـ(إنَّ) ، هذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه [٥] ، وقد سبق الشارحُ لهذا الإصلاح ابن فلاح اليمني ، وتابعه عليه الإمام المهدي ووالده [٦] .

* * *

(١) انظر : النجم الثاقب ٢٧٧/١ .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٤٢٩/١ (رسالة) .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٨٨/١ .

(٤) انظر : السابق نفسه .

(٥) شرح الكافية لابن النحوية ٨٨/١ .

(٦) انظر : شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٤٢٩/١ (رسالة) ، والنجم الثاقب ٢٧٧/١ .

[٩]- حذف عامل النصب في المصادر المثناة للتكرير [١]

قال ابن الحاجب في المفعول المطلق : " ومنها ما وقع مثني ... " [٢] .

قال ابن النحوية : " حقه أن يقول : ما وقع مثني للتكثير ، أو اسم مصدر بلفظ التثنية ، وإلا انتقض بمثل : ضربت ضربتين " [٣] .

الدراسة :

يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً قياسياً في عدة مواضع، منها ما يلي[٤] :

١- أن يكون مثبتاً ، بعد نفي أو معناه داخل علي اسم لا يكون خبراً عنه ، أو وقع مكرراً مثل : ما زيدٌ إلا سيراً ، وزيدٌ سيراً سيراً .

٢- المصدر التفصيلي ، وهو ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة ، مثل قوله : (فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) [٥] .

٣- المصدر التشبيهي ، وهو ما وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة مشتملة علي اسم بمعناه وصاحبه ، مثل قولك : " مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ " .

٤- المصدر المؤكد لنفسه ، مثل قولك : " له علي ألف درهم اعترافاً " ، والمؤكد لغيره ، مثل قولك : " زيدٌ قائمٌ حقاً " .

٥- المصادر المثناة ؛ لقصد التكرير ، مثل : (لبيكَ ، وسعديكَ ، وحنانيك)[٦] .

---

(١) انظر المسألة في : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٠٦ ، وشرح ابن عقيل ٣/٥٤ ، التصريح ١/٦٩٤ .

(٢) الكافية : ٨٦ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١/١٠٤ .

(٤) والمراد بالحذف القياسي : أن يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط . ينظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٠٦ .

(٥) سورة محمد ، (٤) .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٩ .

وهذه المصادر جاءت بلفظ التثنية ، وهي مسموعة عن العرب ، والمراد بها: التكثير ، والتكرير ، وحَذْفُ الفعل فيها – وإن كانت مسموعة – واجب قياسا مستمراً ، وإنما حُذِفَ الفعل ؛ لأنها في معني تكرير المصدر، كأنه قال : إلباباً إلباباً ، وإسعاداً إسعاداً، وحنُوَّاً حنُوَّاً فجُعِل المصدر المقدر قائم مقام الفعل ، ولا يجمع بينهما [١] .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب أن من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً أن يقع المفعول المطلق مثني ، قائلاً : " ومنها : ما وقع مثني " [٢] .

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " حقه أن يقول : ما وقع مثني للتكثير ، أو اسم مصدر بلفظ التثنية ، وإلا انتقض بمثل : ضربت ضربتين " [٣] .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف أن هذه المصادر جاءت بلفظ التثنية ، وهي مسموعة عن العرب ، والمراد بها : التكثير ، والتكرير ، وحَذْفُ الفعل فيها واجب قياسا مستمراً ، وإنما حُذِفَ الفعل ؛ لأنها في معني تكرير المصدر .

فالتثنية ليست حقيقية ، وإنما يراد بها التكثير ؛ أَيْ إجابة بعد إجابة ، وكذا سائرها ، كقوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ** ﴾ [٤] والمراد : كرَّات ، بدليل : ﴿ **يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ** ﴾ ، وذلك لا يكون من كرتين ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه في المسألة [٥].

---

(١) انظر : التصريح ٦٩٤/١ .

(٢) الكافية : ٨٦ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١٠٤/١ .

(٤) الملك : (٤) .

(٥) انظر : الكتاب ٣٥١/١ ، ٣٥٣ ، والمحتسب ١/ ٧٩ ، وشرح ابن عقيل ٥٤/٣ .

فابن النحوية يري أنَّ المصنف حقه أن يقول : ما وقع مثني للتكثير ، أو اسم مصدر بلفظ التثنية ؛ لأن هذه المصادر جاءت بلفظ التثنية ، والمراد بها: التكثير، والتكرير، فالتثنية ليست حقيقية ؛ لأنها في معني تكرير المصدر [١] .

قال الأزهري:" وهي مصادر مثناة لفظًا ، ومعناها التكرار ؛ لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علمًا على ذلك ؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره ، وهي: (لبيك) بمعنى: إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و(سعديك) بمعنى: إسعادًا لك بعد إسعاد"[٢] .

ويري الرضي : أن التثنية لا تكون موجبة لحذف الفعل ، وإنما الموجبة لحذفه الإضافة إلى الفاعل والمفعول ، بدليل : {ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ} ، وتقول: (ضربته ضربتين) [٣] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

إن ما أصلحه ابن النحوية من متن الكافية له وجاهته من حيث المعني ، حيث إن عبارة المصنف الذي يري أن من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق قياساً أن يقع المفعول المطلق (مُثَنَّي) ، فهذه العبارة يعتريها قصور من حيث المعني المراد ، وكان الأولي أن يصلح العبارة بقوله:" ما وقع مثني للتكثير ، أو اسم مصدر بلفظ التثنية " ؛ لأن التثنية ليست حقيقية ؛ لأنها في معني تكرير المصدر ، هذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه .

(١) وقد تابع ابن النحوية ابن جماعة في هذا المأخذ تماماً ، انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١٠٤/١ ، وشرح الكافية لابن جماعة ١٣٢ .

(٢) انظر : التصريح ٦٩٤/١ .

(٣) انظر : شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٩ .

[١٠]- المنادي المفرد المعرفة

قال ابن الحاجب : " ويبني علي ما يَرتَفعُ به إن كان مفرداً معرفة " [١] .

قال ابن النحوية:" فلو زاد ذلك: ويترك علي حركة بنائه أو سكونه؛ لكان أجود"[٢] .

الدراســـة :

المنادى أربعة أقسام [٣] :

القسم الأول : – وهو أصل المسألة – ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به لو كان معربا ؛ وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : التعريف ؛ سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء ؛ نحو: " يا زيدُ " ، أو عارضا في النداء ، بسبب القصد والإقبال ، نحو : " يا رجلُ " ، تريد به معينا .

والثاني : الإفراد ، ونعني به ألا يكون مضافا ، ولا شبيها به ؛ فيدخل في ذلك المركب المزجي ، والمثنى ، والمجموع ؛ نحو: " يا معدي كرب " ، و" يا زيدان " ، و" يا زيدون " ، و" يا رجلان " ، و" يا مسلمون " ، و " يا هندان ".

---

(١) الكافية : ٨٩ .

(٢) شرح الكافية لابن النحوية ١١١/١ .

(٣) **القسم الثاني** : ما يجب نصبه ؛ وهو ثلاثة أنواع :
أحدها : النكرة غير المقصودة ؛ كقول الأعمى : "يا رجلا خذ بيدي" .
الثاني : المضاف ، نحو قوله تعالي : " **ربنا اغفر لنا** "
الثالث : الشبيه بالمضاف ؛ وهو: ما اتصل به شيء؛ من تمام معناه ؛ نحو : "يا حسنا وجهه "
القسم الثالث : ما يجوز ضمه وفتحه ؛ وهو نوعان:
أحدهما: أن يكون علما مفردا موصوفا بابن متصل به مضاف إلى علم ، نحو: "يا زيد بن سعيد"، والمختار عند البصريين –غير المبرد– الفتح .
الثاني: أن يكرر مضافا ؛ نحو: " يا سعدُ سعدَ الأوس " ؛ فالثاني واجب النصب ؛ والوجهان في الأول
القسم الرابع: ما يجوز ضمه ونصبه ؛ وهو المنادى المستحق للضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه ؛ كقول الشاعر : – سلام الله يا مطر عليها . انظر : أوضح المسالك ٢٠/٤ – ٢٥ .

وما كان مبنيا قبل النداء ؛ كـ :" سيبويه "، و" حذام " في لغة أهل الحجاز، قدرت فيه الضمة، ويظهر أثر ذلك في تابعه ، فتقول: يا سيبويهِ العالِمُ ، برفع "العالم" ونصبه[١]

وعلل النحويون البناء بمشابهته الكاف الاسمية في نحو : " أدعوك " خطابا ، وإفرادا ، وتعريفا ؛ وهذه تشبه الكاف الحرفية لفظا ومعنى ؛ فهو مشبه للحرف بالواسطة .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب أن من أحكام المنادي ما يجب أن يبنى على ما يرفع به لو كان معربا ؛ وهو ما إذا كان مفرداً معرفةً ، قائلاً : " ويبني علي ما يَرتَفعُ به إن كان مفرداً معرفة "[٢] ،

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " فلو زاد ذلك : ويترك علي حركة بنائه أو سكونه ؛ لكان أجود " [٣] ، فاعتراض ابن النحوية علي المصنف في أن هذا القسم المبنى ، وهو: ما جمع شرطان :

الأول : أن يكون مفرداً .

والثانى : أن يكون معرفة .

فأما الشرط الثانى : وهو كونه معرفه ، فالمراد به : ما كان معرفة قبل النداء نحو(يَا زَيْدُ) أو بعده ، وهو النكرة المقصودة ، نحو : (يا رجلُ) ، تريد به معينا ، فهذا الشرط ينتقض بنحو قولك : (يا هذا) ، و(يا هؤلاءِ) ، فهذا مفردٌ معرفة ، وليس مبنياً علي ما يرتفع به ، فهذه الأمثلة مرفوعة محلاً ، وليست مبنية علي ما ترتفع به محلاً، وإنما هذه الأمثلة مبنية بعد النداء علي ما كانت مبنية عليه قبل النداء .

---

(١) انظر : أوضح المسالك ٢٠/٤ – ٢٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣٥٠/١ .

(٢) الكافية : ٨٩ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١١١/١ .

فابن النحوية يري أنَّ المصنف حقه أن يصلح العبارة بقوله : " ويترك علي حركة بنائه أو سكونه ؛ لكان أجود " ، ليشمل نداء المبني ، كأسماء الإشارة ، مثل : يا هذا ، ويا هؤلاء ؛ لأن في مثل (هذا) و(هؤلاء) حركة محلية ، يرفع مثل هذا فيبني عليها [1] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

إن ما أصلحه ابن النحوية من كلام ابن الحاجب مقبول من حيث المعني ،

حيث إن عبارة المصنف الذي يري أن المنادي إذا كان مفرداً معرفةً يجب أن يبنى على ما يرفع به ، هذا ينتقض بمثل : (يا هؤلاءِ) ، فهو مبني بعد النداء علي ما كان مبنيا عليه قبل النداء ، هذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه .

* * *

(١) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١/١١١ .

[١١]- توابع المنادي المبني المفردة

قال ابن الحاجب في توابع المنادي : " وتوابع المنادي المبني ... " [١] .

قال ابن النحوية : " ولو قال توابع المبني غير المبهم لكان أجود ؛ لئلا يرد النقض بنحو : " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " ، فإن (أياً) مبني ، ولا يجوز في صفته الوجهان " [٢] .

الدراسة :

من أقسام تابع المنادى المبني المفردة ، ما يجوز رفعه ونصبه ، وهو نوعان [٣] :

أحدهما : ما كان التابع فيه مفردا من نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد ، أو كان معطوفا مقرونا بـ " أل " ؛ نحو : " يا زيدُ الحسنُ " و" الحسنَ " ، برفع (الحسن) ونصبه ، و" يا غلامُ بشرٌ " و" بشراً " ، و " يا تميمُ أجمعون " ، و" أجمعين " ، و " يا زيدٌ الحارثُ " و" الحارثَ " ، وقال الله تعالى : { **يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** }[٤] ؛ قرأه السبعة بالنصب عطفاً علي محل الجبال، واختاره أبو عمرو وعيسى[٥] ، وقُرِئَ بالرفع[٦] عطفاً علي لفظ الجبال ، واختاره الخليل ، وسيبويه[٧] ، وقدروا النصب في (والطير) على العطف على (فضلا) من قوله تعالى : {**وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا**}[٨] ، والتقدير : وآتيناه الطيرَ .

---

(١) الكافية : ٨٩ .
(٢) شرح الكافية لابن النحوية ١١٣/١ .
(٣) انظر : أوضح المسالك ٣٥/٤ .
(٤) سورة سبأ ، الآية(١٠) .
(٥) انظر : أوضح المسالك ٣٦/٤ .
(٦) قرأ ابن مهران (والطيرُ) بالرفع، انظر: المختصر ١٢٢ ، والمبسوط ٣٦١ ، والنشر ٣٣٥/٢ .
(٧) انظر : شرح ابن الناظم ٤٠٩ ، والتصريح ٢/ ٢٣٠ .
(٨) سورة سبأ ، الآية(١٠) .

الثاني : النعت المضاف المقرون بـ (أل) ؛ وهو ما كانت الإضافة فيه لفظية ، نحو : " يا زيدُ الحسنُ الوجه "، برفع الحسن ونصبه[١] ، فالنصب هنا إتباعًا لمحل المنادى ، والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل [٢] .

وجه الإصلاح في المسألة :

أورد ابن النحوية إصلاحين في هذا الموضع علي المصنف :

الإصلاح الأول : ذكر ابن الحاجب أن توابع المنادي المبني المفردة من نعت ، أو توكيد ، أو عطف بيان ، أو عطف نسق مقرونا بـ " أل " ، جاز فيه وجهان [٣] :

١- الرفع علي اللفظ ، ٢- النصب علي المحل .

فاعترضه الشارح قائلاً : " ولو قال توابع المبني غير المبهم لكان أجود ؛ لئلا يرد النقض بنحو:" يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ "، فإن (أياً) مبني، ولا يجوز في صفته الوجهان"[٤].

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف أن المنادي المبهم ، وهو نعت (أَيٍّ) و(أَيَّةٍ) ونعت اسم الإشارة لا يجوز فيه إلا الرفع مراعاة للفظ المنادى ، نحو : {**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**} [٥] ، {**يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ**}[٦] ، وقولك : " يا هذا الرجلُ " ، إن كان المراد أوّلا نداء الرجل [٧] .

---

(١) انظر : شرح الرضي ١/ ٣٦٢ ، وأوضح المسالك ٣٥/٤ .
(٢) انظر : التصريح ٢/ ٢٢٩ .
(٣) انظر : الكافية صـ ٨٩ ، وأوضح المسالك ٣٥/٤ .
(٤) شرح الكافية لابن النحوية ١١٣/١ .
(٥) سورة البقرة : (٢١) .
(٦) سورة الفجر : (٢٧) .
(٧) انظر : أوضح المسالك ٣٥/٤ ، والتصريح ٢٢٨/٢ .

فابن النحوية يري أنَّ المصنف حقه أن يقول : وتوابع المنادي المبني غير المبهم ؛ لئلا يرد النقض عليه بنعت (أَيٍّ) و(أَيَّةٍ) ، ونعت اسم الإشارة ، نحو:" يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ "، فلا يجوز فيها إلا الرفع مراعاة للفظ المنادى [١] .

وجمهور النحاة يوجبون رفع ما بعد (أَيٍّ) على أنه صفة لها ، وحجتهم في ذلك : أن مما يوجب الرفع في مثل (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ) ونحوه : أن المقترن بـ(أل) في هذا هو المقصود بالنداء حقيقة ، وإنما دخلت (أي) توصلاً إلى نداء ما فيه (أَلْ) ، فلم يجز فيه إلا الرفع [٢] ، يقول سيبويه : " واطرد الرفع في صفات هذه المبهمة ، كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء ، أو تُبْنَي على مبتدأ " . [٣]

وقد أجاب ابن النحوية بنفسه علي هذا الاعتراض الذي أورده ، حيث قال : " ويجوز أن يكون لما ذكر حكمه بعد ذلك ، استغني عن هذا القيد هاهنا " [٤] .

قال ابن الحاجب في الكافية : " وإذا نودي المعرف باللام ، قيل : " يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ " ، " ويا هذا الرجلُ " ، " ويا أيُّهَذا الرجلُ " ، والتزموا رفع (الرجل) ؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، وتوابعِهِ ؛ لأنها توابعُ مُعْرَبٍ "[٥] .

الإصلاح الثاني :

قال ابن النحوية : " ولو قال: وتوابع المبني المفردة أو ما في حكمها ؛ لكان أجود ، وإلاَّ ورد النقض بنحو: " يا زيدُ الحسنُ الوجهِ " ، برفع الحسن ونصبه ، وليس بمفرد ؛ لكنه في حكمه ؛ لأن إضافته لفظية " [٦] .

---

(١) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١١٣/١ .
(٢) انظر : الأصول ٣٣٧/١ ، وأسرار العربية ص ٢٢٨ ، وشرح ابن عقيل ٢٦٩/٣ .
(٣) انظر : الكتاب ١٩٢/٢ .
(٤) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١١٣/١ .
(٥) الكافية صـ ٨٩ .
(٦) شرح الكافية لابن النحوية ١١٤/١ .

ذكر ابن الحاجب أن توابع المنادي المبني المفردة من نعت ، أو توكيد ، أو عطف بيان ، أو عطف نسق مقرونا بـ " أل " ، جاز فيها وجهان [١] :

الأول : الرفع علي اللفظ ، الثاني : النصب علي المحل .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف أن توابع المنادي المبني المفردة ، أو ما في حكمها ، وهو يشمل : النعت المضاف المقرون بـ(أل) ، نحو:" يا زيدُ الحسنُ الوجهِ "، جاز فيه وجهان ، رفع الحسن ونصبه ؛ لأن إضافته لفظية ، فاقترانه بـ(أل) يستلزم أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هي التي تجتمع مع (أل) [٢] .

فابن النحوية يري : أنَّ المصنف حقه أن يقول : وتوابع المنادي المبني المفردة ، أو ما في حكمها ؛ لئلا يرد النقض عليه بنحو : " يا زيدُ الحسنُ الوجهِ " ، وهو النعت المضاف المقرون بـ(أل) ، فهذا ليس بمفرد ، ولكنه في حكمه ؛ لأن إضافته لفظية ، فهذا يجوز فيه الوجهان ، رفع الحسن ونصبه[٣] ، فالرفع : مراعاة للفظ ، والنصب : مراعاة للمحل [٤] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

إن ما أصلحه ابن النحوية من عبارة ابن الحاجب له وجاهته ، وذلك كما يلي :

الإصلاح الأول : من أن توابع المنادى المبنى غير المبهم من تأكيد ، وصفة ، وعطف البيان جاز فيه الوجهان ، فقد أجاب ابن النحوية بنفسه علي هذا الاعتراض الذي أورده ؛ لأن المصنف ذكره فيما بعد في نص الكافية .

(١) انظر : الكافية صـ ٨٩ ، وأوضح المسالك ٣٥/٤ .
(٢) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١١٤/١ .
(٣) انظر : السابق نفسه .
(٤) انظر : شرح الكافية للرضي ٣٦٢/١ .

أما الإصلاح الثاني : من أن توابع المنادي المبني المفردة ، أو ما في حكمها ، وهو يشمل : النعت المضاف المقرون بـ(أل) ، نحو : " يا زيدُ الحسنُ الوجهِ " ، جاز فيه وجهان ، الرفع والنصب ، هذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه [١] .

[١٢]- توابع المنادي المضافة .

قال ابن الحاجب في توابع المنادي : " والمضافة تُنْصَبُ ... " [٢] .

قال ابن النحوية: " فلو قال: والمضافة إضافة حقيقية ؛ لكان أجود ، وينبغي أن يقول أيضاً : والمضافة والمشبهة بها ؛ لئلا يوهم قصر الحكم على المضافة، فإنه ليس كذلك؛ لأن المشبهة بالمضافة يجب نصبها أيضاً "[٣] .

الدراسة :

توابع المنادي المبني المضافة أربعة أنواع [٤] :

١- إما أن تكون نعت ، نحو : " يا زيدُ صاحبَ المال " .

٢- أو توكيد ، نحو : يا زيدُ نفسَه ، ونحو : " يا تميمُ كلَّكم " ، في تأكيد المخاطب ، أو كُلَّهم في تأكيد الغائب .

٣- أو عطف بيان ، أو بدل ، نحو : " يا زيدُ أبا عمرو " .

٤- أو عطف نسق مجرد من اللام : نحو : " يا زيدُ وعبدَ الله " .

هذه توابع المنادي المبني المفردة المضافة ، وهي قسمان :

---

(١) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١/١١٤ .

(٢) الكافية : ٨٩ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١/١١٥ .

(٤) انظر : شرح الرضي ١/ ٣٦٢ ، وأوضح المسالك ٤/٣٥ .

القسم الأول : أما أن تكون الإضافة لفظية ؛ أَيْ : غير محضة ، نحو قولك : " يا زيدُ الحسنَ الوجه " ، فهذه حكمها حكم المفردات ؛ لأن إضافتها كلا إضافة ، فيجوز فيها وجهان[١] : ١- الرفع علي اللفظ ، ٢- النصب علي المحل .

القسم الثاني: أما أن تكون الإضافة معنوية ؛ أَيْ : حقيقية ، نحو قولك : " يا زيدُ ذا الجمة " في الوصف ، وفي عطف البيان والبدل : " يا زيدُ أبا عمرو " ، وفي التأكيد " يا تميمُ كلَّكم " ، أو كُلَّهم ، وفي عطف النسق : " يا زيدُ وعبدَ الله " ، فهذه يجبُ نصبها ، أما عطف النسق المقرون بأل ، لا يكون مضافاً إضافة حقيقية[٢] .

وجه الإصلاح في المسألة :

أورد ابن النحوية إصلاحين في هذا الموضع علي المصنف :

الإصلاح الأول : ذكر ابن الحاجب أن توابع المنادي المبني المضافة ، يجب نصبها ، وهذا عند جمهور النحاة ، حيث قال : " والمضافة تُنْصَبُ ... " [٣] .

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " " يرد النقض عليه بمثل : " يا زيدُ الحسنُ الوجه " ؛ لأن الصفة مضافة ، ولم يتعين النصب ، بل يجوز الأمران ..." [٤] .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف أن توابع المنادي المبني المضافة ، إذا كانت الإضافة لفظية؛ أَيْ : غير محضة ، نحو قولك في التابع إذا كان نعتاً مضافاً مقروناً بـ (أل) : " يا زيدُ الحسنُ الوجه " ، برفع الحسن ونصبه ، فهذه حكمها حكم المفردات ؛ لأن إضافتها في نية الانفصال ، فهي كالمفرد ، فيجوز فيها وجهان [٥] :

١- الرفع علي اللفظ ، ٢- النصب علي المحل .

---

(١) لأن إضافتها في نية الانفصال ، فهي كالمفرد ، انظر : شرح الرضي ١/ ٣٦٢ .
(٢) انظر : شرح الرضي ١/ ٣٦٢ .
(٣) الكافية : ٨٩ .
(٤) شرح الكافية لابن النحوية ١/١١٥ .
(٥) انظر : شرح القمولي علي الكافية ، قسم ٢ / ج١ صـ ٦٥ ، قسم التحقيق .

فابن النحوية يري أنَّ المصنف حقه أن يقول : والمضافة إضافة حقيقية ؛ لأن التوابع المضافة إضافة حقيقية هي التي يجب نصبها ، نحو قولك : " يا زيدُ ذا الجمة " ، و " يا زيدُ أبا عمرو " ، و" يا تميمُ كلَّكم " أو " كلَّهم " ، فهذه يجبُ نصبها [١] .

الإصلاح الثاني :

قال ابن النحوية : " وينبغي أن يقول أيضاً : والمضافة والمشبهة بها ؛ لئلا يوهم قصر الحكم علي المضافة ، فإنه ليس كذلك ؛ لأن المشبهة بالمضافة يجب نصبها أيضاً ... "[٢] ، فابن النحوية يري : أنَّ المصنف حقه أن يقول : توابع المنادي المبني المضافة ، والمشبهة بها ، لأن المشبهة بالمضافة يجب نصبها أيضاً ؛ نحو قولك : " يا طالعاً جبلاً " ، ويا ثلاثةً وثلاثينَ " ، ويا رفيقاً بالعباد " ؛ وذلك لئلا يُتَوهم قصر الحكم علي المضافة فقط [٣] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

إن إصلاح ابن النحوية عبارة ابن الحاجب له وجاهته ، وذلك كما يلي :

حيث إن توابع المنادي المبني المضافة إضافة حقيقية ، نحو قولك : " يا زيدُ ذا الجمة " ، في الوصف ، فهذه يجبُ نصبها ، وكذلك المشبهة بها ، لأن المشبهة بالمضافة يجب نصبها أيضاً ، أما توابع المبني المضافة إضافة لفظية ، فهذه يجوز فيها الوجهان ، هذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه[٤]

(١) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١/١١٥ .

(٢) شرح الكافية لابن النحوية ١/١١٥ .

(٣) انظر : أوضح المسالك ٤/٢٠ – ٢٢ .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١/١١٥ .

[١٣]- زيادة الألف في آخر المندوب [١]

قال ابن الحاجب في المندوب : " ولك زيادة الألف آخره ... " [٢] .

قال ابن النحوية : " حقه أن يقول : ويجب مع (يا) ؛ لأن الألف التي تلحق آخر المندوب تلزم إذا كان المندوب بـ(يا) ؛ لئلا يلتبس بالمنادي ... " [٣] .

الدراســـة :

الندبة : هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه ، وهي من كلام النساء غالبا ، والمندوب : هو المذكور بعد " وا " تفجعاً ؛ لفقده حقيقةً ، أو حكماً ، نحو : (وا زيدَاه) ، أو بعد " يا " عند أمن اللبس [٤] .

وقد اختص لفظ المندوب بالندبة بلفظة (وا) ؛ لأن المنادي متأوه متفجع ، ولفظ (وا) يفيد هذا المعني ، أما الحرف (يا) فهو مشترك بين المندوب وبين النداء [٥] .

فإذا كان المندوب بـ(يا) ، نحو : (يا زيدَا) ، فقد اختلف النحاة في حكم زيادة الألف في آخره ، ولهم في ذلك ثلاثة آراء ، هي كما يلي :

الرأي الأول : لزوم زيادة الألف آخر الاسم المندوب إذا كان بـ(يا) ، نحو قولك: (يا زيدَا)، و(يا عمرَا) ، وهذا رأي الأندلسي ، والنيلي ، وابن حاجي عوض [٦] .

---

(١) انظر المسألة في : الكتاب ٢/٢٢٠ ، والأصول ١/٣٣٥ ، وشرح الكافية للرضي ١/٤١٣ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٣٦٢ ، والصفوة الصفية للنيلي ٢/٢١٤ .

(٢) الكافية : ١٩٤ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١/١٢٩ .

(٤) انظر : توضيح المقاصد ٣/١١٢٠ .

(٥) انظر : السابق ١/٢٠٤ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ١/٤١٣ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٣٦٢ ، والصفوة الصفية للنيلي ٢/٢١٤ ، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٥٥٠ .

قال النيلي : " ويلزم زيادة الألف مع (يا) ، ولا تلزم مع (وا) ؛ لأن (وا) مختصة بالندبة ، وأما (يا) فتستعمل في نداء من يجيب ، فلولا زيادة الألف لم يقع فرق بين المندوب وغيره ، فإلحاقها واجب مع (يا) ، جائز مع (وا) " [1] .

وحجتهم في ذلك أمران :

١ – خوف الالتباس بالمنادي .

٢ – أن المدعُوَّ في هذا الباب يحتاج إلي مدِّ الصوت ، ليكون ذلك دلالة علي حزن الفاقد[2] .

الرأي الثاني : جواز إلحاق الألف في آخر الاسم المندوب إذا كان بـ (يا) ، وإليه ذهب سيبويه ، وابن السراج ، وتابعهم المصنف ، والرضي[3] في ذلك .

قال سيبويه : " اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه ، فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف ؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها ، وإن شئت لم تُلحق كما لم تلحق في النداء " [4] .

وحجتهم في ذلك ما يلي :

أ– دلالة قرينة الحال علي كونه متفجعاً عليه [5] .

ب– أن الندبة كأنهم يترنمون بها ، ومن شأنهم زيادة حرفاً إذا نادوا بعيداً ، ولا أبعد من المندوب [6] .

---

(١) انظر : الصفوة الصفية للنيلي ٢/٢١٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرضي ١/٤١٣ ، والصفوة الصفية للنيلي ٢/٢١٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢/٢٢٠ ، والأصول ١/٣٥٥ ، وشرح المقدمة الكافية : ٤٥٠ ، وشرح الرضي ١/٤١٣ .

(٤) الكتاب ٢/٢٢٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية لابن القواس ١/٢٠٤ .

(٦) انظر : الكتاب ٢/٢٢٠ ، و الأصول ١/٣٥٥ .

الـرأي الثالـث : ذهب الكوفيون [١] إلي جواز الاستغناء بالفتحة عن الألف في آخر الاسم المندوب ، نحو قولك : " يا زيدَ " ، و " وا زيدَ " [٢] .

قال الرضي : " وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة ، نحو قولك : " يا زيدَ " ، و " وا زيدَ " [٣] ، ورده : بأن ذلك لم يثبت [٤].

وجـه الإصلاح في المسألـة :

ذكر ابن الحاجب في الكافية وشرحها – أيضاً – جواز إلحاق الألف في آخر الاسم المندوب ، فقال : " ولك زيادة الألف آخره ... ، وكانت الألف أولي ؛ لأنها أخف ، وزيادتها أكثر " [٥]، فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " حقه أن يقول: ويجب مع (يا) ؛ لأن الألف التي تلحق آخر المندوب تلزم إذا كان المندوب بـ(يا) " [٦] .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف : أن الألف يجب أن تلزم آخر المندوب إذا كان المندوب بـ(يا) ؛ لئلا يلتبس بالمنادي ، فابن النحوية اختار الرأي الأول في المسألة ، وهو لزوم الألف أخر المندوب إذا كان بـ(يا) [٧] .

أما ابن الحاجب فاختار الرأي الثاني من جواز إلحاق الألف في آخر الاسم المندوب ، وهذا ما عليه سيبويه وأكثر النحاة في المسألة [٨] .

---

(١) انظر : شرح الكافية للرضي ٤١٣/١ .

(٢) انظر : السابق ٤١٣/١ .

(٣) انظر : السابق .

(٤) انظر : السابق .

(٥) انظر : الكافية : ١٩٤ ، وشرحها للمصنف ٤٥٠ .

(٦) شرح الكافية لابن النحوية ١٢٩/١ .

(٧) وقد تابعه في ذلك : ابن حاجي عوض . انظر : شرح الكافية له ، ص :٥٥٠ .

(٨) انظر : الكتاب ٢٢٠/٢ ، والأصول ٣٥٥/١ ، وشرح المصنف ١/ ٤٥٠ ، وشرح الرضي ٤١٣/١ .

فابن النحوية : يري أنَّ المصنف حقه أن يُصلح نص الكافية بقوله : " ويجب مع (يا) " ؛ لأن الألف التي تلحق آخر المندوب تلزم إذا كان المندوب بـ(يا) ؛ لئلا يلتبس بالمنادي .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن ما أصلحه ابن النحوية من كلام ابن الحاجب في هذا الموضع فيه نظرٌ ؛

لأن في المسألة ثلاثة آراء ، اقتصر الشارح علي رأي منها ، وهو : لزوم الألف في آخر المندوب ، وعلل له بما يوافق ترجيحه لهذا الرأي[1] ، أما المصنف فقد اختار رأياً آخر ، وهو: جواز إلحاق الألف في آخر المندوب إذا كان بـ (يا) ، وعلل له – أيضاً – بما يوافق ترجيحه لهذا الرأي[2] ، وما ذهب إليه المصنف تبعاً لسيبويه وابن السراج وأكثر النحاة هو الأقوي في المسألة ؛ لقوة أدلتهم ، وعدم الاعتراض عليها .

* * *

(١) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١٢٩/١ .

(٢) انظر : الكافية : ١٩٤ ، وشرحها للمصنف ٤٥٠ .

[١٤]- التمييز [١]

قال ابن الحاجب: " ثم إن كان بتنوين ، أو نون التثنية جازت إضافته، وإلاَّ فلا "[٢].

قال ابن النحوية : " فلو قال : إن كان بتنوين ، أو نون التثنية ، أو نون الجمع ، خلافاً لبعضهم ؛ لكان أجود ... " [٣] .

الدراســـة :

يأتي التمييز علي قسمين :

الأول: تمييز عن مفردٍ – تمييز المقادير – ، ويسميه النحويون: تمييزاً عن تمام الاسم

الثاني : تمييز عن نسبة في جملة ، ويسمونه : تمييزاً عن تمامِ الجملة .

فالقسم الأول : وهو التمييز عن المفرد ، – وهو أصل المسألة– . وله أحكام عدة:

فمن أحكامه : أنه لا يكون إلاَّ عن تمام الاسم ، ومعني كونه تاماً : أن يكون علي حالة يمتنع معها إضافته ، وتمامه يكون بأربعة أشياء [٤] ، كما يلي :

١- التنوين الظاهر ، نحو قولك : " رطلٌ زيتاً " ، أو المقدر ، نحو قولك : " خمسة عشر درهما " ، و " كم رجلاً عندك " .

٢- نون التثنية ، نحو قولك : " عندي رطلانِ عسلاً " ، و " منوانِ سمناً " .

٣- نون الجمع ، نحو قولك : " عشرون درهماً " .

٤- الإضافة ، وذلك نحو : " علي التمرة مثلها زبداً " .

---

(١) انظر المسألة في : شرح الكافية للرض/٦٢ ، وشرح الكافية لابن فلاح اليمني ٢٠٤/٢ ، (رسالة) ، والنجم الثاقب للإمام المهدي ٤٤٨/١ ، والفوائد الضيائية للجامي ٤٠٣/١ ، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٦٢٢

(٢) الكافية : ١٠٧ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ١٧٠/١ .

(٤) ينظر : النجم الثاقب للإمام المهدي ٤٤٨/١ .

ومن أحكامه : أنه إذا كان تمام الاسم بالتنوين الظاهر ، نحو قولك: " رطلٌ زيتاً "، أو مقدرٍ جائز الحذف ، نحو: " خمسة قناطيرَ خبزاً " ، أو فيه نون التثنية ، جاز حذف التنوين ونون التثنية ، وإضافته إلي مميزه ، تقول : "عندي رطلُ زيتٍ " ، " وإردبٌّ قمحٍ، " و خمسةُ قناطيرَ خبزٍ " ، " ومنوا سمنٍ " ، ويرتفعُ الإبهام بالإضافة كما يرتفع بالتمييز [١] ، وقد أجاز بعضهم فيه أربعة أوجه[٢] :

[الأول] : الجر بالإضافة . [الثانى] : النصب تمييزاً

[الثالث] : الإتباع للمميز [الرابع] : نصبه على الحال ، ويتأول بالمشتق[٣]

تقول : " عندي رطلُ زيتٍ " ، و " ومنوا سمنٍ وعسلٍ " ، قال الرضي: " إنما جازت الإضافة ؛ إيثاراً للتخفيف ، وذلك نحو: (رطلُ زيت) ، و(منوا سمنٍ) وكان عليه أن يقيد التنوين بالظاهرة، فإن ما فيه تنوين مقدرة ، وهو ما بين (كم) الاستفهامية والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته لا يضاف في الأغلب إلي التمييز" [٤].

ومن أحكامه : أنه إذا كان تمام الاسم بنون الجمع ، أو الإضافة ، لم تجز إضافته.

أما نون الجمع ، فتتعذر الإضافة معها ؛ لأن النون لما لم تكن نون جمع حقيقية لم يجز حذفها ، ولما أشبهت نون الجمع لم تجز الإضافة مع بقائها [٥] ، والأكثر أنه يجوز إضافتها إلي صاحبها ، كـ(عشروك) و(عشرو زيدٍ) ، وإنما الممتنع إضافتها إلي المميز ؛ لأنها إذا أضيفت إلي مفسرها لزمت إضافتها كإضافة مائة ، وكذا حكم العدد المركب ، تمنع إضافته إلي مفسره لهذه العلة ، ولا يمتنع إضافته إلي صاحبه ، نحو : خمسة عشرة . [٦]

---

(١) ينظر : شرح القمولي علي الكافية قسم ٢ ، ص : ٢٣٨ .

(٢) ينظر : الارتشاف (١٦٣١/٤) .

(٣) ينظر : النجم الثاقب للإمام المهدي ٤٤٩/١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦٢/٢ .

(٥) ينظر : بغية الطالب علي مقدمة ابن الحاجب للخالدي ٣٨١ ، (رسالة) .

(٦) ينظر : شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٢/ ٦٨٨ .

وزعم بعض النحاة أن الإضافة في نحو (عشرون) وأخواتها ، جائزة ، تقول : (عشرو زيدٍ) ، رواها الكسائى عن بعض العرب [١] .

أما الإضافة : فإنما امتنعت الإضافة معها ؛ لأن الإضافة مع وجود المضاف إليه محال ؛ إذ لا يضاف اسم إلى اسمين بلا حرف عطف ، فإن أضفت مع حذف المضاف إليه ، كما تقول فى : (عندى مثل زيد رجلاً) : (مثل رجل) فسد المعنى ؛ لأنك تريد: (عندى رجل)، ولا تريد : (عندى شيء مثل رجل) . [٢]

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب في الكافية أحكام التمييز ، ومنها :

أن التمييز عن مفرد لا يكون إلا بعد تمام الاسم ، وتمامه يكون بالتنوين ، أو نون التثنية ، فإذا كان كذلك ، جاز حذف التنوين ونون التثنية ، وإضافته إلي مميزه ، فقال: "ثم إن كان بتنوين ، أو نون التثنية جازت إضافته ، وإلاَّ فلا ... " [٣] .

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " فلو قال : إن كان بتنوين ، أو نون التثنية ، أو نون الجمع ، خلافاً لبعضهم ؛ لكان أجود " [٤] ، فاستدرك ابن النحوية علي المصنف : أن تمييز المفرد لا يأتي إلا عن تمام الاسم ، وتمامه بعدة أمور ، منها :

١- التنوين ، نحو قولك : " رطلٌ زيتاً " .

٢- نون التثنية ، نحو قولك : " عندي منوانٍ سمناً " .

٣- نون الجمع ، نحو قولك : " عشرون درهماً " .

---

(١) ينظر رأيه فى : شرح التسهيل (٣٨١/٢) ، وشرح القمولي علي الكافية قسم ٢ ، ص : ٢٣٨ .

(٢) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦٢/٢ .

(٣) الكافية : ١٠٧ .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١٧٠/١ .

أَيْ أنه يجوز حذف التنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع ، و الإضافة إلي المميز ، نحو قولك : " عندي رطلُ زيتٍ " ، " ومنوا سمنٍ " ، و " عشرو زيدٍ " ، فلا خلاف بين النحاة في جواز حذف التنوين ونون التثنية ، في حالة الإضافة إلي مميزهما .

أما نون الجمع : فيتعذر حذفها ، والإضافة معها ؛ لأنها لما لم تكن نون جمع حقيقية لم يجز حذفها ، ولما أشبهت نون الجمع لم تجز الإضافة مع بقائها ، وهذا ما عليه جمهور النحاة[١]، أما ما اعترض به الشارح علي المصنف من أن الإضافة في نحو : (عشرون) وأخواتها ، جائزة ، تقول : " عشرو زيدٍ " ، فهذه لغة قليلة ، رواها الكسائى عن بعض العرب [٢] .

فابن النحوية يري أنَّ المصنف حقه أن يُصلح نص الكافية بقوله : (إن كان بتنوين ، أو نون التثنية ، أو نون الجمع) ؛ ليتناول نون الجمع ، نحو : " عشرون درهماً " ؛ لأنه ورد عن العرب حذف نون الجمع مع الإضافة ، نحو : " عشرو زيدٍ " [٣] .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن إصلاح ابن النحوية عبارة ابن الحاجب في هذا الموضع فيه نظر ؛ لأنه لا خلاف بين النحاة في جواز حذف التنوين ونون التثنية ، في حالة الإضافة إلي مميزهما ، أما نون الجمع فيتعذر حذفها ، والإضافة معها إلي المميز ، هذا ما عليه جمهور النحاة في المسألة [٤] ، أما ما اعترض به الشارح علي المصنف فلا يُعتدُّ به ؛ لأنها لغة قليلة حكاها الكسائي عن بعض قبائل العرب [٥].

(١) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦٢/٢ ، والنجم الثاقب ٤٤٧/١ ، شرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٨٨ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل (٣٨١/٢) ، وشرح القمولي علي الكافية قسم ٢ ، ص : ٢٣٨ .
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ٩٠٠/٢ .
(٤) ينظر : شرح الكافية للرضي ٦٢/٢ ، و شرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٨٨ ، والنجم الثاقب ٤٤٧/١ .
(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ٩٠٠/٢ .

ولا يعتدُ بالقليل [١] ، أما الإضافة إلي غير المميز ، نحو : (عشريك ، وعشري رمضان) فجائز بالاتفاق ؛ لكثرة الحاجة إليه ، فلو أضيف إلي المميز لحصل اللبس في بعض الصور ، فمثلاً : عند إضافة (عشرين) إلي (رمضان) لا يُعلم أنه أراد عشرين رمضان، أو أراد اليوم العشرين من رمضان فلا يُضاف في غير صورة الالتباس إلا علي قلة ، ليكون الباب أقرب إلي الاطراد[٢] .

***

[١٥]- الاستثناء [٣]

قال ابن الحاجب: " وهو منصوب إذا كان بعد (إلاَّ) غير الصفة فى كلام موجب"[٤] .

قال ابن النحوية : " ولو قال : في كلام موجب أو ما في حكمه ؛ لكان أجود ؛ ليتناول (ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً) ؛ لأنه يجب فيه النصب " [٥] .

الدراسة :

ذكر ابن الحاجب إعراب المستثني ، وأنه علي أربعة أقسام :

القسم الأول : ما يجب نصبه ، القسم الثاني: ما يجوز نصبه ، القسم الثالث : المجرور ، القسم الرابع : المفرغ علي حسب العامل .

---

(١) وقد سبقه الرضي وابن فلاح اليمني في هذا الموقف ، وتابعه ابن جماعة ، والجامي ، والقمولي .
انظر : شرح الكافية للرضي ٦٢/٢ ، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٨٨ ، وشرح الكافية لابن جماعة ١٥٥، وشرح القمولي علي الكافية قسم ٢ ، ص : ٢٣٨ ، والنجم الثاقب ٤٤٧/١ .

(٢) ينظر : الفرائد الضيائية للجامي ٤٠٤/١ .

(٣) انظر المسألة في : شرح الكافية للرضي 85/2 ، والنجم الثاقب للإمام المهدي ٤٦٧/١ ، والخلاصات الصافية لابن عطية النجراني ٢١٧/١ (رسالة) ، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٦٣٧ .

(٤) الكافية : ١٠٩ .

(٥) شرح الكافية لابن النحوية ١٧٦/١ .

فبدأ بما يجب فيه النصب – وهو أصل المسألة– ، وهو في خمسة مواضع ، بيانها كالآتي[1] :

الأول : ما كان الاستثناء فيه بـ(إلاَّ) غير الصفة ، في كلام موجب ، أو ما في تأويله، والكلام الموجب : ما ليس فيه نفي ، أو نهي ، أو استفهام ، نحو : " قام القوم إلاَّ زيداً " ، " وما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً " ؛ لأن النفي إذا دخل علي النفي كان في حكم الموجب .

الثاني : أن يكون المستثني مقدما علي المستثني منه ، نحو: " مالي إلا اللهَ راحمٌ " .

الثالث : أن يكون الاستثناء منقطعاً في الأكثر ، نحو: " ما في الدار أحدٌ إلاَّ حماراً "، وهذا علي لغة أهل الحجاز ، وبنو تميم يجوزون فيه الإتباع علي البدلية.

الرابع : إذا كان الاستثناءُ بعد (خلا) (وعدا) في الأكثر ؛ لأن منهم من يجرُ بهما ، والأجود النصب ، وبعد (ما خلا) (وما عدا) ، تقول : " قام القومُ خلا زيداً ، وعدا زيداً " ، وتقول : " جاءني القوم ما خلا زيداً " ، والنصب في (ما خلا) (وما عدا) واجبٌ ؛ لأن (ما) مصدرية ، ويتحتم بعدها الفعل غالباً [2] .

الخامس : إذا كان الاستثناءُ بعد (ليس) (ولا يكون) ، تقول : جاء القومُ ليس زيداً ، ولا يكون زيداً ؛ أي : ليس بعضهم زيداً ؛ لأنه خبرهما [3] .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب في الكافية المواضع التي يجب فيها نصب المستثني ، فقال : " وهو منصوب إذا كان بعد (إلاَّ) غير الصفة فى كلام موجب " .

---

(١) انظر هذه المواضع تفصيلاً في : شرح الكافية لابن فلاح اليمني ٢/٧١٠ ، (رسالة) ، والنجم الثاقب للإمام المهدي ١/٤٦٦– ٤٧١ ، والخلاصات الصافية لابن عطية النجراني ١/٢١٧ (رسالة) .

(٢) انظر : الخلاصات الصافية لابن عطية النجراني ١/٢١٧ (رسالة) .

(٣) انظر : النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٤٧١ .

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " ولو قال : في كلام موجب أو ما في حكمه ؛ لكان أجود ؛ ليتناول (ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً) ؛ لأنه يجب فيه النصب ... "[١].

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف أن من المواضع التي يجب فيها نصب المستثني إذا كان في كلام موجب ، أو ما في حكم الموجب ، وهو المنفي لفظاً ، نحو : " وما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً " ؛ لأن النفي إذا دخل علي النفي كان في حكم الموجب[٢] .

أَيْ أنه يجب نصب المستثني إذا كان بـ(إلاَّ) غير الصفة ، في كلام موجب ، أو ما في تأويله، والكلام الموجب : ما ليس فيه نفي في المعني ، أو نهي ، أو استفهام ، نحو قولك : " قام القوم إلاَّ زيداً " ، وما في حكم الموجب ، وهو المنفي لفظاً ، نحو قولك: " وما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً " ؛ لأنه وإن كان منفياً في اللفظ ، فهو مثبتٌ في المعني ، لأنَّ (إلاَّ) قلبت معني النفي إلي الإثبات ، فصار معناه : (أكل كل أحد إلا الخبز إلا زيداً) [٣]

فابن النحوية يري أنَّ المصنف حقه أن يُصلح نص الكافية بقوله : (في كلام موجب أو ما في حكمه) ؛ ليتناول المنفي لفظاً ، نحو :(ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً) ؛ لأن النفي إذا دخل علي النفي كان في حكم الموجب ، فيجب فيه النصب .

وإنما وجب نصب الموجب علي الاستثناء ، ولم يجز فيه البدل أو الصفة ؛ لأن المبدل منه في نية الطرح ، فيكون مفرغا في الموجب ، وذلك لا يصح ؛ لأنه يصير : (قام إلا زيد) إذا طرح المبدل منه يكون مفرغاً ، والصفة لا تصح إلا عند تعذر الاستثناء[٤] .

---

(١) شرح الكافية لابن النحوية ١/١٧٦ .

(٢) شرح الكافية لابن النحوية ١/١٧٦ .

(٣) انظر : النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٤٧١ .

(٤) انظر : النجم الثاقب للإمام المهدي ١/ ٤٦٦ .

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن ما أصلحه ابن النحوية من عبارة المصنف في هذا الموضع له وجاهته من حيث المعني ؛ لأن المواضع التي يجب فيها نصب المستثني إذا كان في كلام موجب ، أو ما في حكم الموجب : وهو المنفي لفظاً ، المثبتُ في المعني ؛ لأن النفي إذا دخل علي النفي كان في حكم الموجب ، وهذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه .

[١٦]- نون الوقاية

قال ابن الحاجب في نون الوقاية : " ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضى" [١].

قال ابن النحوية : " كان من الواجب أن يقول : لازمة في الماضى عريا عن نون الجمع ؛ لأنه إذا كان معها لم يجب ثبوت النون ، وجاز حذفها ، لكن في الشعر"[٢] .

الدراسة :

نون الوقاية : هي النون التي تدخل علي الفعل ؛ قبل ياء المتكلم ؛ لأجل صيانته عن دخول الكسر عليه ، وسميت بذلك : لأنها تقي الفعل من الكسر [٣] .

ودخول نون الوقاية علي الفعل ؛ قبل ياء المتكلم قد تكون واجبة ، وقد تكون جائزة ، والواجب يكون فى ثلاثة مواضع [٤] ، كما يلي :

الموضع الأول : مع فعل الأمر ، نحو : (أَكْرِمْنِي) .

---

(١) الكافية : ١٤٧ .

(٢) شرح الكافية لابن النحوية ٢٥١/١ .

(٣) انظر : شرح ابن عقيل ١٠٨/١ ، وشرح الكافية لابن حاجي عوض ٧٨٨ .

(٤) انظر هذه المواضع تفصيلاً في : شرح الكافية للأصبهاني ٢٩٢/١ ، والنجم الثاقب ٣٨/٢ .

الموضع الثاني : مع الماضى مطلقاً ، تقول : (ضربنى) ، و(ضربتني) ، و(ضربننى) ، وإن كان الماضي فعل تعجب وجبت عند البصريين ، نحو : (ما أحسننى) ، و(ما أكرمنى) ، وزعم الكوفيون أنه يجوز حذفها بناء على أصلهم أنه اسم ، وسُمِع (ما أحسني) [١] .

الموضع الثالث: مع المضارع إذا كان عارياً عن نون الإعراب ، مثل: (يضربنى)، و(يكرمني)، فإنها تجب فيه نون الوقاية ، أما إذا كانت فيه نون الإعراب ، مثل : (يضربانني) ، (ويكرمونني) ، (ويَكْرِمْنَنِي) ، فإنه يجوز في نون الوقاية الإثبات والحذف ، فالحذف كراهة اجتماع النونين مع الاستغناء بأحدهما ، والإثبات جرياً علي القياس المتقدم [٢] .

واختلف في المحذوف منهما : فقيل: المحذوف نون الوقاية ؛ لأنها هي التي نشأ منها الثقل ، قاله الجزولي ، والمصنف[٣] ، وقيل : المحذوف نون الإعراب ؛ لأن نون الوقاية جاءت لمعني ، ولو حذفت كان ذلك مناقضاً للإتيان بها ، قاله سيبويه [٤] .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب أن دخول نون الوقاية علي الفعل الماضي ؛ قبل ياء المتكلم تكون لازمةً ، فقال: " ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضى"[٥] ، فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " كان من الواجب أن يقول: لازمة في الماضى عريا عن نون الجمع ؛ لأنه إذا كان معها لم يجب ثبوت النون ، وجاز حذفها ، لكن في الشعر " [٦] .

---

(١) انظر : الإنصاف ١٢٩/١ ، والتذييل ١٧٧/٢ ، والارتشاف ٩٢٢/٢ ، وأوضح المسالك ١٠٨/١ .

(٢) انظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٧٠٠/٢ .

(٣) انظر : شرح المقدمة الكافية له ٧٠٠/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤٥٠/٢ .

(٤) انظر : الكتاب (٥٢٠/٣) ، وشرح التسهيل ١٤٠/١ ، وشرح الكافية للرضي ٤٥٠/٢ .

(٥) الكافية : ١٤٧ .

(٦) شرح الكافية لابن النحوية ٢٥١/١ .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف : أن لزوم نون الوقاية مع الماضي ؛ قبل ياء المتكلم تكون واجبة إذا كان عارياً عن نون جمع المؤنث ، فإن نون الوقاية لا تلزم مع هذا الجمع ، بل يجوز حذفها ، لكن هذا الحذف قليل ، وخاص بالشعر ، كقول الشاعر :

تراه كالثَّغَام يُعَلُّ مِسْكَاً ... يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْنِي [1]

والأصل (فليننني) ، فحذف نون الوقاية للضرورة الشعرية ، ولئلا يبقي الفعل بلا فاعل، فعلي هذا : لا تكون نون الوقاية مع نون الجمع في الماضي لازمه [2] .

فابن النحوية يري أنَّ المصنف حقه أن يُصلح نص الكافية بقوله : (ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضى عريا عن نون الجمع) ؛ لأن الماضي إذا كان معه نون الجمع، لم يجب ثبوت النون ، بل يجوز حذفها ، وإن كان هذا خاصاً بالشعر .

تعقيب :

مما سبق ينتظم ما يلي :

أن ما أصلحه ابن النحوية من عبارة ابن الحاجب في هذا الموضع فيه نظرٌ ؛

لأن نون الوقاية مع ياء المتكلم لازمة في الماضي مطلقاً – أَيْ: في سعة الكلام – ، أما ما اعترض به الشارح علي المصنف بقوله : (ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضى عريا عن نون الجمع) ، هذا خاص بالضرورة الشعرية ، أو أنه من القليل النادر الذي لا يُعتد به .

---

(١) البيت من الوافر ، لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه (ص ١٨٠) . اللغة : الضمير فى (تراه) لشعر رأسه ، والثغام : نبت أبيض يظهر بالجبال ، يعل : يطيب ، (الفاليات) جمع فالية ، وهن النساء اللواتي يستخرجن القَمْلَ من الرأس . انظر : الصحاح ، مادة (ثَغَمَ) .
مواضعه : الكتاب (٣/٥٢٠) ، والتبصرة والتذكرة (١/٤٢٨) ، والخزانة (٥/٣٧١ – ٣٧٣) .

(٢) انظر : شرح الكافية لابن النحوية ١/٢٥١ .

[١٧] نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية [١]

قال ابن الحاجب في نواصب المضارع : " والفاء بشرطين : ... الثاني : أن يكون قبلها أمر ، أو نهي ، أو استفهام ، أو نفي " [٢] .

قال ابن النحوية : " قوله : (أو نفي) ، لو قال حقيقي ، أو مؤول ، كان أولي ؛ ليدخل مثل : " قَلَّمَا تأتينا فتحدثنا " " [٣] .

الدراسة :

ينصب الفعل المضارع بـ(أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، إذا كان قبلها طلب محضٌ ، أو نفي محضٌ ، والطلب يشمل : الأمر، والنهي، أو الاستفهام، والدعاء ، وغيرها [٤] .

وما يخص المسألة : هو إضمار (أن) الناصبة للفعل المضارع وجوباً بعد فاء السببية المجاب بها نفيٌ محض ، نحو قوله تعالي:{**لَا يقْضى عَلَيْهِم فيموتوا**}[٥]، سواء أكان النفي حقيقياً أم مؤولاً .

والمراد بالنفي المحض : الخالص من معنى الإثبات ، فلا ينتقض معناه ، بـ " إلاَّ " الاستثنائية التي تنقض النفي والنهي ، ولا بنفي آخر بعده يزيل آثره ويجعل الكلام مثبتا ؛ لأن نفي النفي إثبات [٦] .

---

(١) ينظر المسألة في : شرح الكافية للرضي٤/٦٤ ، والارتشاف ٤/١٦٧٤ ، والمقاصد الشافية ٦/٥٠- ٥٤ ، وشرح التصريح ٢/٣٧٥ ، ٣٧٩ ، وضياء السالك ٤/٢١ .

(٢) الكافية : ١٨٣ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٢/٣٢٥ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٤/ ١٢ ، وشرح التصريح ٢/٣٧٥ .

(٥) سورة فاطر : الآية ٣٦ .

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل ٤/١١

والنفي المحض : إما أن يكون حقيقياً ، ويشملُ ما كان مدلولاً عليه بأداة من أدوات النفي ، وهذه الأدوات قد تكون حرفاً ، مثل : لا ، ما ، لم ، وقد تكون فعلاً ، مثل : ليس ، مازال ، وقد تكون اسماً ، مثل : غير [١] .

فالأول : نحو : { لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا }[٢] ، و" ما تأتينا فتحدثَنا " .

والثاني : نحو : ليس زيدٌ حاضرًا فيكلمَك .

والثالث : نحو : أنت غيرُ آت فتحدثَنا ، غيرُ قائمٍ الزيدان فيكرمَهما

وإما أن يكون النفي مؤولاً ، ويشمل ما يلي [٣] :

١- التقليل بـ(قَلَّمَا) المقصود به النفي أحيانًا ؛ نحو قولك : " قلما تأتينا فتحدثَنا " . وكقولك : (قلما يشيع الظلم في أمة فتنهضَ) ؛ أي : لا يشيع الظلم .

٢- التشبيه المراد به النفي بالقرينة ، نحو قولك : كأنك المعلمُ فنطيعَك ، وكقولك : " كأنك أميرٌ علينا فتضربَنا " .

٣- النفي بـ(قد) فينصب الْجَواب بعْدهَا ، وَحكى بعض الفصحاء (قد كنت فِي خير فتعرفَه) بِالنّصب ، وَيُرِيد مَا كنت فِي خير فتعرفه ، ذكره السيوطي في الهمع [٤].

٤- ما جاء في باب حسبت : كقولهم : (حسبته شتمني فأثبَ عليه) [٥] .

وذكر السيوطي في الهمع ، أن النفي المؤول يشمل – أيضاً – ما يلي [٦] :

---

(١) ينظر : شرح التصريح ٢/٣٧٥ ، والنحو الوافي ٤/٣٥٥ .
(٢) سورة فاطر : الآية ٣٦ .
(٣) ينظر : المقاصد الشافية ٦/ ٥٤- ٥٥ .
(٤) ينظر : الهمع ٢/٣٠٨ .
(٥) ينظر : المقاصد الشافية ٦/ ٥٤- ٥٥ .
(٦) ينظر : الهمع ٢/٣٠٧ – ٣٠٨ .

أ- النفي التالي تقريراً ، بِأَن دخلت عَلَيْهِ أَدَاة الاستفهام التقريري ، نَحْو: ألم تأْتِنَا فتحدثنا ، فإنه يجوز رفع الفعل " تحدثنا " مراعاة لمعنى الإثبات ؛ لأن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل ، ويجوز نصبه مراعاة لصورة النفي أو الاستفهام .

ب- النفي المنتقض بإلا ، نَحْو : (مَا تَأْتِينَا فتحدثنا إِلَّا بِخَير) ، وأجاز سيبويه وآخرون : الرفع والنصب بعد المنتقض بإلا الاستثنائية .

قال الرضي : " أما ما يفيد معنى النفي ولكن لا يجري في استعمالهم مجراه ، فلا ينصب جوابه ، كقولك : " أنت غير أمير فتضربني " ، وكذلك التقليل بقد في المضارع، لا يقال : " قد تجيئني فتكرمني " ، وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفي أو القلة ، قياساً لا سماعا ، وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي ؛ أيْ منصوب الجواب ، كقولك : " كأنك والٍ علينا فتشتمنا "[1] .

والنفي المحض الذي وقعت (الفاء) جواباً له ، لا بدَّ أن يكون خالصاً من غيره ؛ أي: لا يكون النفي فيه بالتأويل [2] .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب أن الفعل المضارع ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد الفاء ، بشرطين:

الأول : أن تكون الفاء للسببية .

الثاني : أن يكون قبلها أمر ، أو نهي ، أو استفهام ، أو نفي [3] .

فاعترضه ابن النحوية عند قوله : (أو نفي) قائلاً : " قوله : (أو نفي) ، لو قال حقيقي ، أو مؤول ، كان أولي ؛ ليدخل مثل : قَلَّمَا تأتينا فتحدثنا " [4] .

---

(١) شرح الرضي ٤/٦٥ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٦/ ٥٣ .

(٣) الكافية : ١٨٣ .

(٤) شرح الكافية لابن النحوية ٢/٣٢٥ .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف عند قوله : (أو نفي) ، بأن الفعل المضارع ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية ، الواقعة في جواب النفي ، وهذا النفي إما أن يكون حقيقياً ، أو مؤولاً .

فالنفي الحقيقي : يشملُ ما كانٍ مدلولاً عليه بأداة من أدوات النفي ، سواء أكانت حرفاً ، مثل : لا ، ما أم فعلاً ، مثل : ليس ، أم اسماً ، مثل : غير [1] .

والنفي المؤول : وهو ما كان دالاً علي النفي ، بغير أداة النفي ، كالنفي بأداة التشبيه الكاف ، كقولهم : " كأنك أمير علينا فتضربَنا " ، والنفي بأداة من أدوات التقليل ، (قد) و (قلما) [2] .

فابن النحوية يري أنَّ المصنف لو زاد بعد قوله : أو نفي ، قوله : (حقيقي ، أو مؤول) ؛ لكان هذا التعبير أولي ؛ ليشمل النفي الحقيقي ، وهو المدلول عليه بأداة من أدوات النفي ، والنفي المؤول ، وهو النفي المفهوم من حيث المعني ، كالنفي بأداة التشبيه (الكاف) ، والنفي بما يدلُ علي التقليل ، مثل : (قد) و (قلما) .

تعقيب :

مما سبق ينضم ما يلي:

أن ما أصلحه ابن النحوية من كلام ابن الحاجب له وجاهته من حيث المعني ،

حيث إن عبارة المصنف الذي يري أن المضارع المنصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المجاب بها نفي محض ، فيها قصور من حيث المراد ، وكان الأولي والأعم أن يعبر بقوله : " حقيقي أو مؤول ؛ ليشمل النفي الحقيقي والنفي المؤول ، وهذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه ، وهذه إشارة جيدة منه .

---

(١) ينظر : شرح التصريح ٣٧٥/٢ ، والنحو الوافي ٣٥٥/٤ .

(٢) ينظر : المقاصد الشافية ٦/ ٥٤- ٥٥ .

[١٨] - حقيقة (اللام) التي ينصب المضارع بعدها

قال ابن الحاجب في نواصب المضارع : " ولام (كي) " [١] .

قال ابن النحوية : " ولو قال موضع قوله : " ولام (كي) " ولام الجر ؛ لكان أجود ؛ ليتناول لام (كي) هذه ، ولام الصيرورة ... "[٢]

الدراســـــة :

اللام الجارة التي ينصب المضارع بعدها نوعان :

النوع الأول : لام الجحود[٣] ، وهي اللام المسبوقة بكون ماضٍ ناقص لفظا ومعني ، وهو المنفي بـ(ما) ، كقوله تعالي : **(وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ)** [٤]، أو معني لا لفظاً ، وهو المنفي بـ(لم) ، كقوله تعالي : **(لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)** [٥]، وهذه اللام لتوكيد النفي[٦] ، ولملازمتها النفي سماها أكثر النحاة لام الجحود ، والجحد إنكار الحق ، والمراد به : مطلق النفي ، لا إنكار ما عُلم ، وإنما سُميت بذلك ؛ لملازمتها النفي ؛ أيْ : الجحد ، وهذه اللام يجب إضمار (أن) الناصبة للمضارع بعدها [٧] .

النوع الثاني : لام التعليل ، وهي التي بمعني (كي) .

وهي التي لم تسبق بكون ماضٍ ناقص منفي ، وقد قسَّم بعض النحاة ما عدا لام الجحود إلي ثلاثة أقسام[٨]، كما فعل الشارح ، وهي كما يلي :

---

(١) الكافية ١٩٣ .
(٢) شرح الكافية لابن النحوية ٣٦٣/٢ .
(٣) انظر : الجني الداني ١١٦
(٤) سورة العنكبوت ، من الآية (٤) .
(٥) سورة النساء ، من الآية (١٣٧) .
(٦) انظر : الارتشاف ١٦٥٦/٤ – ١٦٥٧ ، والتصريح ٢/ ....
(٧) انظر : توضيح المقاصد ١٢٤٣/٤ ، والجني الداني١١٦ ، والهمع ٢٩٨/٢ .
(٨) انظر : توضيح المقاصد ١٢٤٥/٤ .

القسم الأول : لام (كي) ، وهي التي تفيد ما تفيده (كي) ، وهو التعليل والسبب[١] ، كقولك : جئت لأتعلمَ النحوَ ، وكقوله تعالي : **(لِيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ)**[٢] ويجوز إظهار (أن) وإضمارها بعد هذه اللام ، فتقول : " جئت لأتعلمَ النحو " ، وجئتُ لأن أتعلمَ النحو " ، إلا إذا قُرن الفعل بـ(لا) النافية أو الزائدة ، فإن إظهار (أن) في ذلك واجب ، كقوله تعالي : **(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ)** [٣]، وكقوله تعالي : **(لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ)** [٤][٥].

القسم الثاني : لام العاقبة ، أو لام الصيرورة [٦] .

وهي مثل لام (كي) في أنها داخلة علي الأفعال المضارعة، وتنصب بعدها بإضمار (أن) ، مثل قوله تعالي : **(فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا)** [٧] .

والمعني : فالتقطه آل فرعون فكان عاقبة أمرهم أن كان لهم عدواً وحزناً ، والفرق بين لام (كي) ولا الصيرورة : أن السببية في الأولي تُعلم من الفاعل ، والسببية من الثانية لا تعلم من الفاعل[٨] .

واللام هنا ليست للتعليل ؛ لأنهم لم يلتقطوه لذلك ، وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين ، فكان عاقبة أمرهم أن صار لهم عدوا وحزناً [٩] .

---

(١) انظر : الجني الداني ١١٥

(٢) سورة الاحزاب ٨

(٣) سورة الحديد ٢٩

(٤) سورة البقرة ١٥٠

(٥) الجني الداني ١١٦ .

(٦) انظر : الجني الداني ١٢١ ، ورصف المباني ٢٢٥ – ٢٢٦ .

(٧) سورة القصص ٨

(٨) انظر : شرح الكافية لابن جماعة ٢٨١

(٩) انظر : توضيح المقاصد ٤/١٢٤٥ .

القسم الثالث : اللام الزائدة ؛ للتوكيد [١].

مثل قوله تعالي : **(يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)** [٢]، وقوله تعالي : **(إِنَّما يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ)** [٣]، واللام في ذلك ونحوه زائدة عند قوم من النحويين ، و(أن) مقدرة بعدها [٤] . والفعل هنا منصوب بـ(أن) المصدرية المضمرة بعد اللام ، ولو أظهرت (أنْ) في الكلام لجاز ذلك [٥] .

وجه الإصلاح في المسألة :

يري ابن النحوية أن عبارة ابن الحاجب فيها قصور من حيث المعني المراد ، حيث إنه قال في مواضع نصب المضارع : " ولام (كي) " [٦] ، وهكذا يعبر أكثر النحاة .

فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " ولو قال موضع قوله : " ولام (كي) " ولام الجر؛ لكان أجود ؛ ليتناول لام (كي) هذه ، ولام الصيرورة ... "[٧] .

فابن النحوية يري أن الأولي والأعم أن يصلح المصنف العبارة بقوله : " ولام الجر " ؛ ليشمل أنواع اللامات الثلاثة ، لام (كي) ، ولام الصيرورة ، واللام المزيدة ؛ لأن هذه اللامات الثلاثة ينصب المضارع بعدها بأن مضمرة جوازاً ، فلا وجه لتخصيص لام (كي) بالذكر دون باقي أخواتها ، ولو قال : " ولام الجر " ؛ لشمل الأنواع الثلاثة .

ويمكن أن يُعتذر لابن الحاجب بأنه عبر بقوله : (ولام كي) ؛ لشهرتها ، وكثرتها في الكلام من أُختيها ، قال ابن جماعة : " وهكذا يقول أكثر النحاة " [٨] .

---

(١) الجني الداني ١٠٥ .
(٢) النساء ٢٦
(٣) الاحزاب ٣٣
(٤) الجني ١٢٢ .
(٥) توضيح المقاصد ١٢٤٥/٤ .
(٦) الكافية ١٩٣ .
(٧) شرح الكافية لابن النحوية ٣٦٣/٢ .
(٨) شرح الكافية لابن جماعة ٢٨٢

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن ما أصلحه ابن النحوية من كلام ابن الحاجب وجيه ومقبول ؛ لأن عبارة ابن الحاجب يعتريها قصور من حيث المعني المراد ، أما ما اعترض به ابن النحوية من قوله : " ولو قال موضع قوله : " ولام (كي) " ولام الجر ؛ لكان أجود " هو الأوسع والأعم والأشمل في المسألة ؛ ليشمل أنواع اللام الثلاثة ، لام (كي) ، ولام الصيرورة، واللام الزائدة .

***

[١٩] - إضمار (أن) الناصبة جوازاً [١]

قال ابن الحاجب في نواصب المضارع:" والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً "[٢].

قال ابن النحوية : " ينبغي أن يقول : إذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً ؛ لأن الواو والفاء المتقدمتين عاطفتان علي اسم بالحقيقة ؛ لكنه ليس اسماً صريحاً "[٣].

الدراسة :

(أَنْ) الناصبة للفعل المضارع يجوز إظهارها وإضمارها ، وذلك في موضعين :

الموضع الأول : إذا وقعت (أن) بعد (لام) الجر ، ولم يسبقها كون ماض ناقص ، ولم يقترن الفعل بعدها بـ(لا) النافية[٤]، وذلك نحو : جئتُ لأتعلمَ النحوَ ، ويجوز : لأن أتعلمَ النحوَ .

ومثل قوله تعالي : { وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ }[٥] ، فالمضارع منصوب بأن

---

(١) ينظر المسألة في : شرح المقدمة الكافية للمصنف ٨٧٦/٢ ، وشرح الكافية للرضي٧٧/٤ ، والارتشاف ١٦٨٨/٤ ، والمقاصد الشافية ٨٨/٦ ، وشرح التصريح ٣٨٨/٢ .

(٢) الكافية : ١٩٧ .

(٣) شرح الكافية لابن النحوية ٣٧٠/٢ .

(٤) التصريح ٣٨٧/٢ .

(٥) الأنعام : ٧١ .

مضمرة جوازاً ، ويجوز إظهارها كقوله : { وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ}[1] .

الموضع الثاني : إذا وقعت (أنْ) المصدرية بعد أحرف العطف الأربعة التالية : (الواو) ، و(الفاء) ، و(أو) ، و(ثم) ، ولا يجوز مع غيرها من العواطف .

بشرط : أن يكون العطف بها على اسم صريحٍ خالصٍ ، ليس في تأويل الفعل[2]، كقولك : (أعجبني ضربُ زيدٍ فيشتمَ ، وضربُ زيدٍ ثمَّ يشتمَ) ، وأمثلة ذلك كما يلي :

الأول : مثالها مع (الواو) : [قول الشاعر] :

١١- لَلُبْسُ عباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي .... أحبُّ إليَّ من لُبسِ الشُّفُوف [3]

الثاني : مثالها مع (الفاء) ، [قول الشاعر] :

١٢- لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ .... مَا كُنْتُ أُوثِرُ إتْرَاباً عَلى تِرْبِ [4]

فالفعل المضارع "أرضيه" : منصوب بـ"أن" مضمرة جوازًا بعد الفاء ، و"أن" ، و" أرضى"، في تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير : لولا توقع معتر فإرضائي إياه ، و(توقع) ليس في تأويل الفعل[5] .

الثالث : مثالها مع (ثم) ، [قول الشاعر] :

١٣- إنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ .... كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ [6]

---

(١) الزمر : ١٢ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٣/٤ ، وشرح الكافية للجامي ٢٥١/٢ ، وشرح التصريح ٣٩٠/٢ .

(٣) البيت من بحر الوافر ، لميسون بنت بحدَل فى : التصَريح (٢٤٤/٢) ، والخزانة (٥٠٣/٨ ، ٥٠٤) . وبلا نسبة فى : الكتاب (٤٥/٣) ، والأصول (١٥٠/٢) ، والجنى الداني ١٥٧ .

والشاهد فيه : (وتقرَّ) حيث نصب المضارع بـ (أن) مضمرة جوازاً ؛ لعطفه بـ(الواو) على اسم خالص من التأويل بالفعل ، وهو (لُبس) .

(٤) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة فى : شرح التسهيل (٤٩/٤) ، والارتشاف (١٦٨٩/٤) ، وأوضح المسالك (١٩٤/٤) ، والتصريح (٢٤٤/٢)

(٥) ينظر : شرح التصريح ٣٨٨/٢ .

(٦) البيت من البسيط ، وهو لأنس بن مدركة الخثعمى فى : المقاصد الشافية (٣٩٩/٤) ، والتصريح (٢٤٤/٢) وبلا نسبة فى : شرح التسهيل (٤٩/٤) ، والارتشاف (١٦٨٩/٤).

فالفعل المضارع " أعقله": منصوب بـ "أن" مضمرة جوازًا بعد " ثُمَّ" ، و " أن أعقله " : في تأويل مصدر معطوف على (قَتْلِي) ، والتقدير : وقتلي سليكا ثم عقلي إياه ، و(قتلي) ، اسم ليس في تأويل الفعل[١] .

الرابع : مثالها مع (أو) ، قوله تعالي :

{وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ..}[٢] فيمن نصب[٣]، وذلك بإضمار "أن" بعد " أو" ، فالمضارع(يرسل) منصوب بـ "أن" مضمرة جوازًا بعد " أو " ، و(أن يرسل) في تأويل مصدر منصوب عطفًا على (وَحْياً) ، والتقدير : إلا وحيًا أو إرسالاً ، و(وحيًا) مصدر ليس في تأويل الفعل[٤] .

وجه الإصلاح في المسألة :

ذكر ابن الحاجب أن الفعل المضارع ينصب بـ(أن) مضمرة جوازاً إذا كان المعطوف عليه اسماً ، فقال : " والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً " [٥] ، فاعترضه ابن النحوية قائلاً : " ينبغي أن يقول : إذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً ؛ لأن الواو والفاء المتقدمتين عاطفتان علي اسم بالحقيقة ؛ لكنه ليس اسماً صريحاً " [٦] .

فاستدرك ابن النحوية علي المصنف أَنَّ : الفعل المضارع ينصب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد أحرف العطف : (الواو) ، و(الفاء) ، و(أو) ، و(ثم) ، بشرط : أن يكون العطف بها علي اسم صريحٍ ، ليس في تأويل الفعل .

---

(١) ينظر : شرح التصريح ٣٨٨/٢ .

(٢) سورة الشورى : (٥١) .

(٣) قراءة النصب لغير نافع من السبعة ، ينظر : الكشف (٢٥٣/٢) ، والتيسير (١٥٨) ، والنشر ٣٦٨/٢

(٤) ينظر : شرح التصريح ٣٨٧/٢ .

(٥) الكافية : ١٩٧ .

(٦) شرح الكافية لابن النحوية ٣٧٠/٢ .

والمراد بالاسم الصريح : ما ليس مؤولاً بالفعل ، كما مَرَّ في الأمثلة السابقة ، أما إذا كان المعطوف عليه اسماً ؛ لكنه غير صريح ؛ أَيْ : مؤولاً بالفعل ، فإنه يجب رفع الفعل المضارع في هذه الحالة ، والمؤول بالفعل : هو ما يقع صلة للألف واللام ، نحو قولك : (الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ) بالرفع في (يغضبُ) وجوبًا ؛ لأنه معطوف علي (طائر) ، وهو اسم غير صريح ؛ لأنه واقع موقع الفعل ، وذلك من جهة أنه صلة لـ(أل) ، وحق الصلة أن تكون جملة ، فوضع (طائر) موضع :(يطير)، والأصل : الذي يطير ، فلما جيء بـ(أل) عدل عن الفعل إلى اسم الفاعل؛ لأجل (أل) ؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء [١] .

و(أل) الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء ، نقل إعرابها إلى ما بعدها ؛ لكونها على صورة الحرف ، و(يغضب زيد) ، جملة معطوفة على صلة (أل) ، ولعطفها بالفاء لم تحتج لرابط ، والذباب : خبر المبتدأ ، وصح عطف الفعل في الاسم ؛ لأن الاسم هنا في تأويل الفعل لكونه صلة الموصول ؛ أي: الذي يطير ، فيغضب زيد الذباب [٢] .

فابن النحوية يري أنَّ المصنف كان ينبغي عليه أن يصلح العبارة بقوله : (إذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً) ؛ لأن الفعل المضارع ينصب بـ(أن) مضمرة جوازاً إذا عُطفَ علي اسمٍ صريح ، احترازاً من الاسم المقصود به معني الفعل ، هو ما يقع صلة للألف واللام ، فإنه يجب فيه الرفع [٣] .

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٣/٤

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٣/٤ ، وشرح التصريح ٣٩٠/٢ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٣/٤

تعقيب :

مما سبق يتضح ما يلي :

أن إصلاح ابن النحوية عبارة ابن الحاجب له وجاهته من حيث المعني ،

حيث إن عبارة المصنف الذي يري : أن المضارع يُنصب بـ(أن) مضمرة جوازاً إذا كان المعطوف عليه اسماً، يعتريها قصور من حيث المعني المراد ، وكان الأولي والأعم أن يصلح العبارة بقوله : (إذا كان المعطوف عليه اسماً صريحاً) ، احترازاً من الاسم المقصود به معني الفعل ، وهو ما يقع صلة للألف واللام ، فإنه يجب فيه الرفع [١] ، هذا ما نبه عليه ابن النحوية في شرحه [٢] ، وهذه إشارة جيدة منه .

* * *

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٣/٤

(٢) ينظر : شرح الكافية لابن النحوية ٣٧٠/٢ ، وشرح الكافية لابن جماعة ٢٨٤ .

الخاتمة

الحَمْدَ للَّهِ الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أزكي الصلوات وأتم التسليمات . وبعد ،،،

ففي ختام بحثي هذا أستطيع أن أقول : إن هذه الإصلاحات التي وقفت عليها لم يكن صاحبها يبتغي النقد ، أو تصيد الأخطاء والعثرات للمصنف ، بل كان يتميز بالإنصاف والموضوعية – في كثير من الأحيان – ، وكان هدفه أولًا وأخيرًا الوصول بالنظم إلي أسمي مراتب الوضوح ، ورفع الإيهام وتحري الدقة في التعبير ، وإفادة المتعلم ، ومحاولة تقديم النص له بأوضح عبارة وأسهل أسلوب .

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث ، وهي :

أولاً : أن كافية ابن الحاجب من أكثر المصنفات التي لاقت قبولا وذيوعًا وانتشارًا أكثر من غيرها من المصنفات الأخرى ، فقد سطعَ نجمُها ، وذاعَ صيتُها في القرنين السابع والثامن الهجريين ، وغَطَّت على غيرها من المختصرات ، حيث قامت حولها شروح كثيرة تربو على مائة واثنين وخمسين شرحًا ، ما بين عربي وتركي وفارسي ، بالإضافة إلى المختصرات والمنظومات [1].

ثانياً : أن ابن النحوية علم نحوي متميز ، أثر في الفكر النحوي بآرائه الاجتهادية في هذه الإصلاحات ؛ لأن فهمه العميق لقضايا النحو مكنته من الاجتهاد وإصلاح بعض هذه المواضع في متن الكافية .

ثالثًا: لم أقف علي مؤلفات تُعني بتصحيح متن المقدمة الكافية ، كما لم أعثر علي مصنفات يخصصها أصحابها علي ذلك .

(١) انظر : المقدمة الكافية لابن الحاجب ص ٣٠ –٥١ .

رابعاً : أن كثيرًا من الألفاظ والمواضع التي أصلحها الشارح لم تكن بحاجة إلي ذلك ، وأنها وافية بالمقصود [١] .

خامساً: أن الشارح وأكثر من وافقه في هذه الإصلاحات كانت نظرتهم الي اللفظة المفردة فحسب ، دون التأمل فيما سبقها وما سيأتي بعدها ، وأنه لو تم التحري والتدقيق والنظر في ذلك لسقط كثير من هذه الإصلاحات [٢] .

سادساً: التمحل والتكلف الواضح – أحيانًا – في كثير من هذه الإصلاحات عند ابن النحوية ومن وافقه من أمثال ابن جماعة وغيره .

سابعاً: أكثر هذه الإصلاحات جاءت من المتأخرين من أصحاب الحواشي والتعليقات أمثال ابن النحوية وابن جماعة وغيرهما ، مقارنة بمن سبقهم من النحاة من أمثال : الرضي وابن القواس وغيرهما .

وبعد :

فهذا ما استطعت أن أقوم به من جهد نحو هذا الموضوع ، آملاً أن أكون قد وُفِّقْتُ في إبراز بعض الملامح لما قدَّمَه ابن النحوية من إصلاحات لبعض ألفاظ الكافية ، وأن أكون قد أثبتُّ أَن هذه المواضع كانت جديرة بالبحث والدراسة .

وأرجو من الله العلي القدير أن يحوز هذا البحث الرضا والقبول من قبل أساتذتي الأجلاء، وأن يغفروا لي ما وقع فيه من هفواتٍ ، فالكمال لله وحده والعصمة للأنبياء .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ [٣]

* * *

(١) انظر : مسألة (١)– و(٤) ، المبحث الثاني .

(٢) انظر : المبحث الأول ، مسألة (٢)– ص ٢٢ ، ومسألة (٦)– .

(٣) سورة هود ، من الآية (٨٨) .

فهرس المصادر والمراجع

(أ) : **القرآن الكريم** : **جلّ من أنزله** .

(ب) : **المطبوعات** .

الهمزة

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت: (٧٤٥هـ) تح : د/رجب عثمان محمد ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة د . ت .

٢) أسرار العربية لأبي البركات الإنباري ت : (٥٧٧هـ) تح : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .

٣) الأصول في النحو لابن السراج ت: (٣١٦هـ) تح : د/ عبد الحسين الفتلي – الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الثالثة ١٩٩٦م .

٤) إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ت: (٣٧٠هـ) ، تح : د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط : الأولي ١٩٩٢ م .

٥) الأعلام ، للزركلي الدمشقي (ت : ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط : الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م .

٦) أعيان العصر وأعوان النصر ، للصفدي (ت : ٧٦٤هـ) ، تح : د/ علي أبو زيد ، وآخرون ، قدم له : مازن المبارك ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان .

٧) الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني ، تحقيق لجنة من الأدباء ، الدار التونسية للنشر ودار الثقافة بيروت ، ط : السادسة ١٩٨٣م وطبعة دار الكتب المصرية .

٨) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك ت (٦٧٢هـ) منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

٩) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ت: (٥٧٧هـ) تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : الرابعة ١٩٦١م .

١٠) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، ت: (٧٦١هـ) ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – صيدا بيروت .

١١) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ، ت: (٦٤٦هـ) ، تح : أ.د/ إبراهيم محمد عبد الله الناشر : دار سعد الدين ، ط : الأولى ٢٠٠٥م .

الباء

١٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي (ت : ٩١١هـ) تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا .

١٣) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، للفيروزآبادى (ت : ٨١٧هـ) دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ، ط : الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م .

١٤) البيان والتبيين ، للجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ) تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط : الخامسة ، ١٤٠٥ هـ .

التاء

١٥) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ، نقله إلى العربية د/ عبد الحليم النجار ، ط : الخامسة ، دار المعارف .

١٦) تاريخ إربل ، لابن المستوفي (ت : ٦٣٧هـ) تح : سامي بن سيد خماس الصقار الناشر: وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، عام : ١٩٨٠ م .

١٧) تاريخ ابن الوردي ، أبو حفص زين الدين ابن الوردي المعري الكندي (ت : ٧٤٩هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : الأولى ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

١٨) التبصرة والتذكرة للصيمري ، تح : فتحي أحمد مصطفى – دار الفكر ، دمشق ، ط : الأولى ١٩٨٢م .

١٩) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري ، ت (٧٦١هـ) تح : د/

عباس مصطفى الصالحي – دار الكتاب العربي ، ط : الأولى ١٩٨٦م .

٢٠) تذكرة النحاة لأبي حيان ، ت (٧٤٥هـ) تح : د/ عفيف عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة ،ط : الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٢١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، ت (٧٤٥هـ) تح : د / حسن هنداوي ، دار القلم دمشق .

٢٢) التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري ت (٩٠٥هـ) تح : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط : الأولى ٢٠٠٠م .

٢٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ت (٧٧٨هـ) ، وتح : أ.د/ علي محمد فاخر ، أ.د/علي السنوسي وآخرون ، دار السلام ط : الأولى ٢٠٠٧م .

٢٤) توجيه اللمع لابن الخباز ت (٦٣٧هـ) تح : أ.د/ فايز زكي دياب ، دار السلام ، ط : الثانية ٢٠٠٧ م .

٢٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، ت (٧٤٩هـ) تح : أ.د /عبد الرحمان علي سليمان ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ط : الأولى ٢٠٠١ م .

٢٦) التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني (ت : ٤٤٤هـ) ،تح: أُوتو تريزل ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، ط : (الثانية) ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

الجيم

٢٧) الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح : د/فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، ط : الأولى ١٩٨٥م .

٢٨) الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، ت (٧٤٩هـ) تح : د/ فخر الدين قباوة ، أ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : الأولى ١٩٩٢م .

الحاء

٢٩) ابن الحاجب النحوي ، د/ إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، ط : الأولى ٢٠٠٥م .

٣٠) حاشية الصبان ت (١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، تح : طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر : المكتبة التوفيقية القاهرة د . ت.

٣١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، للسيوطي (ت : ٩١١هـ) تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، عيسى البابي الحلبي وشركاه – مصر ، ط : الأولى ١٩٦٧ م .

الخاء

٣٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي ، ت (١٠٩٣هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون الناشر : مكتبة الخانجي – بالقاهرة ، د . ت .

٣٣) الخصائص لابن جني الموصلي (ت : ٣٩٢هـ) ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة : الرابعة ، د .ت .

الدال

٣٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني (ت : ٨٥٢هـ) تح : محمد عبد المعيد خان ، دائرة المعارف العثمانية بالهند ، ط : الثانية ، ١٩٧٢م .

٣٥) الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ت (١٣٣١هـ) تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان ، ط : الأولى ١٩٩٩م .

٣٦) **دلائل الإعجاز** ، لعبد القاهر الجرجاني (ت : ٤٧١هـ) ، تح : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ، ط : (الثالثة) ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

٣٧) ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، جمعه : مطاع الطرابيشي ، ط : الثانية ١٩٨٥ م ، دار المعرفة – بيروت لبنان .

٣٨) ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت ، مطبعة الصاوي ، ١٣٥٤ هـ .

٣٩) ديوان أبي تمام ، بشرح الخطيب التبريزي ، تح : محمد عبده عزام ، ط : الرابعة ، دار المعارف .

٤٠) ديوان جرير ، الناشر : دار بيروت للطباعة والنشر ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .

٤١) ديوان حسان بن ثابت ، تح : د/وليد عرفات ، دار صادر بيروت لبنان ٢٠٠٦ م .

٤٢) ديوان لبيد بن ربيعة ، اعتني به حمدو طماس ، دار المعرفة– بيروت لبنان .

٤٣) ديوان النابغة الذبياني ، اعتني به حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان .

الذال

٤٤) ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد ، لأبي الطيب الفاسي (ت : ٨٣٢ هـ) تح : كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ط : الأولى ١٩٩٠م .

الراء

٤٥) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، ت (٧٠٢هـ) تح : أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية – بدمشق .

السين

٤٦) سر صناعة الأعراب لابن جني ت (٣٩٢هـ) تح : د/ حسن هنداوي ، د . ط ، د. ت

٤٧) سير أعلام النبلاء لابن قَايْماز الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) ، دار الحديث– القاهرة ، ط : ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦ م .

الشين

٤٨) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي (ت : ١٠٨٩هـ) تح : محمود الأرناؤوط ، ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، ط : الأولى ، ١٩٨٦ م .

٤٩) شرح الأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط : الأولى ١٩٥٥م .

٥٠) شرح الألفية لابن الناظم ، ت (٦٨٦هـ) تح: محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م .

٥١) شرح التسهيل لابن مالك ، ت (٦٧٢هـ) تح : د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون الناشر : دار هجر للطباعة والنشر ، ط : الأولى ١٩٩٠م .

٥٢) شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ت (٧٦٩هـ) تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار التراث بالقاهرة ، ط : العشرون ١٩٨٠م .

٥٣) شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لابن غازي (ت :٩١٩هـ) ، تح : حسين عبد المنعم بركات ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط : الأولي ١٩٩٩م .

٥٤) شرح الكافية لابن جماعة ، تح : أ.د/ محمد محمد داود ، دار المنار ، د – ت .

٥٥) شرح الكافية للرضي تح : يوسف حسن عمر ، جامعة قار يونس ، بنغازي – ط : الثانية ١٩٩٦م .

٥٦) شرح كافية ابن الحاجب ، لابن جمعة الموصلي ، المعروف بابن القواس (ت : ٦٩٦هـ) ، تح: د/علي موسي الشوملي ، ط : الأولي ، عام ٢٠٠٠م ، دار الكندي .

٥٧) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) ، تح : د/ عبد المنعم أحمد هريدي – الناشر: دار المأمون للتراث ، ط : (الأولى) ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٥٨) شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي ت (٦١٧هـ) ، تح : د/ عبد الرحمان بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، منشورات جامعة أم القرى د . ت .

٥٩) شرح المفصل لابن يعيش ت (٦٤٣هـ) ، بتصحيح وعناية مشيخة الأزهر ، الناشر : الطباعة المنيرية – بالقاهرة .

٦٠) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب ت (٦٤٦هـ) تح : د/ جمال عبد العاطي مخيمر ، مكتبة نزار مصطفى الباز بالسعودية ، ط : الأولى ١٩٩٧م

٦١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ت (٦٦٩هـ) الشرح الكبير ، تح : د/ صاحب أبو جناح

٦٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر : دار الطلائع .

٦٣) شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي لابن بري ، تح : د/ عيد مصطفى ، د/ محمد مهدي علام – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٨٥ م .

الصاد

٦٤) صحيح البخاري ، تحقيق محمد زهير ناصر الناصر ، الناشر : دار طوق النجاة ، ط: الأولى ١٤٢٢هـ .

٦٥) صحيح مسلم ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت د.ت .

٦٦) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيلي ، تح : أ.د/ محسن بن سالم العميري ، جامعة أم القرى ، مكتبة الملك فهد الوطنية ١٤١٥هـ .

الضاد

٦٧) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد بن عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة، ط : الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

الطاء

٦٨) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ، ت (٨٥١هـ) ، تح : د/ محسن غياض – مطبعة النعمان ، النجف الأشرف – بالعراق ١٩٧٤م .

العين

٦٩) العبر في خبر من غبر ، لابن قَايْماز الذهبي ، تح : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت .

٧٠) عروس الأفراح للسبكي (ضمن شروح التلخيص) طبع : دار السرور بيروت .

٧١) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين ، لمحمد بن أحمد الحسني الفاسي ، تح : فؤاد سيد ، مطبعة السنة المحمدية – القاهرة ١٩٦٤م .

الغين

٧٢) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت : ٨٣٣هـ) ، مكتبة ابن تيمية ، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر .

الفاء

٧٣) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي ، ت (٨٩٨) هـ ، تح : د/ أسامة طه الرفاعي ، دار الآفاق العربية ، ط : الأولي ٢٠٠٣ م .

الكاف

٧٤) الكافية في النحو لابن الحاجب ، ت (٦٤٦هـ) تح : د/ طارق نجم عبد الله – دار الوفاء بالسعودية ، ط : الأولى ١٩٨٦م .

٧٥) الكتاب لسيبويه ت (١٨٠هـ) تح : عبد السلام محمد هارون ، ط : الثالثة – ١٩٨٨م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٧٦) الكشاف للزمخشري ت (٥٣٨هـ) تح : الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ علي محمد معوض – مكتبة العبيكان ، ط : الأولى ١٩٩٨م .

٧٧) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة (ت : ١٠٦٧هـ) الناشر: مكتبة المثنى – بغداد ، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

٧٨) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ت (٤٣٧هـ) تح : د/ محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية – بدمشق .

اللام

٧٩) اللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري ، ت (٦١٦هـ) تح : غازي مختار طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان ، ط : الأولى ١٩٩٥م .

٨٠) لسان العرب ، لجمال الدين بن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ) الناشر : دار صادر – بيروت ط : الثالثة ١٤١٤هـ .

الميم

٨١) **المبسوط في القراءات العشر** ، لابن مِهْران النيسابوريّ (ت : ٣٨١هـ) ، تح : سبيع حمزة حاكيمي، ط/ مجمع اللغة العربية– دمشق ١٩٨١ م .

٨٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني (ت :٣٩٢هـ) تح : علي النجدي ناصف، الناشر : وزارة الأوقاف بالقاهرة عام ١٩٩٤م .

٨٣) المختصر في أخبار البشر ، لأبي الفداء إسماعيل بن شاهنشاه بن أيوب ، (ت : ٧٣٢هـ) المطبعة الحسينية المصرية ، ط : الأولى .

٨٤) مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ، ت(٣٧٠هـ) مكتبة المتنبي بالقاهرة د.ت.

٨٥) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق وتعليق د/ محمد كامل بركات – دار الفكر بدمشق ط : عام ١٩٨٠م .

٨٦) **مشكل إعراب القرآن الكريم** ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧هـ) ، تح : أ.د/ حاتم صالح الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر ، ط : (الأولى) ٢٠٠٣م .

٨٧) معجم الشيوخ الكبير للذهبي ، ت(٧٤٨هـ) تح : د/ محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق ، الطائف – بالسعودية ، ط : الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٨٨) معجم المؤلفين ، لرضا بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت : ١٤٠٨هـ) الناشر: مكتبة المثنى – بيروت ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

٨٩) معجم البلدان ، لياقوت الحموي (ت : ٦٢٦هـ) دار صادر، بيروت ، ط : الثانية ، ١٩٩٥م .

٩٠) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، لابن قَايْماز الذهبي ، دار الكتب العلمية ، ط : الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

٩١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، ت (٧٩٠هـ) تح : د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى مكة المكرمة ، ط : الأولى ٢٠٠٧م

٩٢) المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تح : د/ كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

٩٣) المقتضب للمبرد ت (٢٨٥هـ) تح : محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت .

النون

٩٤) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي (ت : ٨٧٤هـ) الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دار الكتب ، مصر .

٩٥) النجم الثاقب ، شرح كافية ابن الحاجب ، للإمام المهدي (ت : ٨٤٩ هـ) ، تح : د/ محمد جمعة حسن ، مؤسسة الإمام زايد بن علي الثقافية ، ط : الأولي ٢٠٠٣ م .

٩٦) النحو الوافي ، لعباس حسن ، ط : الثالثة ، دار المعارف مصر .

٩٧) **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري (ت : ٨٣٣ هـ) ، تح : علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى ، تصوير : دار الكتاب العلمية .

الهاء

٩٨) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، للبغدادي (ت : ١٣٩٩هـ) طبع في استانبول ١٩٥١ ، أعادت طبعه بالأوفست : دار إحياء التراث العربي –لبنان .

٩٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، ت (٩١١ه) تح : أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : الأولى ١٩٩٨م .

الواو

١٠٠) الوافي بالوفيات ، للصفدي (ت : ٧٦٤هـ) تح : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت – لبنان ، عام النشر :١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م .

١٠١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان البرمكي الإربلي (ت : ٦٨١هـ) تح : إحسان عباس ، دار صادر – بيروت ، الجزء : ٣ – ا لطبعة : ٠ ، ١٩٠٠م .

(ج) : **الرسائل العلمية** :

١) بغية الطالب ومنية الراغب علي مقدمة ابن الحاجب ، للخالدي (ت :٨٨٠هـ) ، دكتوراه بجامعة أم درمان ، للباحث/ صادق يسلم سعيد ، إشراف أ.د/ محمد غالب وراق ، ٢٠٠٦م.

٢) الخلاصات الصافية علي المقدمة الكافية ، لابن عطية النجراني ، (ت : ٧٩٤ هـ) ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى .

أ– قسم١ ، للباحث/عبد المجيد إبراهيم بن يوسف ، بإشراف أ.د/ عبدالفتاح بحيري ، د.ت

ب– قسم٢ ، للباحث/عبد الهادي أحمد الغامدي ، بإشراف أ.د/ عبدالفتاح بحيري ، ١٩٩٥م.

٣) شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني ت (٦٨٠ه) رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى للباحث/ نصار بن محمد بن حسين، بإشراف أ. د/ محسن بن سالم العميري عام ١٤٢٢هـ .

٤) شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب للأصفهاني (ت:٧٤٩هـ) ، دكتوراه بجامعة أم القرى للباحث/ عبدالهادي الغامدي ، بإشراف أ.د/ محسن بن سالم العميري عام ٢٠٠٠م .

٥) شرح نجم الدين القمولي علي الكافية ، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى .

أ- قسم١ ، للباحثة/ فتحية حسين عطار، بإشراف أ. د/علي محمد أبوالمكارم عام ١٤٠٨هـ

ب- قسم٢ ، للباحثة/ عفاف طاهر أمين ، بإشراف أ. د/ أحمد مكي الأنصاري عام ١٤٠٩هـ .

٦) كشف الوافية في شرح الكافية ، لسراج الدين محمد بن عمر الحلبي (ت : ٨٤٥هـ) ، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى للباحثة / سعيدة عباس عبد القادر شهاب ، بإشراف أ.د/ عبد الله علي الحسيني البركاتي : ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م.

٧) ابن النحوية وحاشيته علي كافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى للباحث / حسن محمد عبد الرحمن ، بإشراف أ.د/ فتحي أحمد مصطفي علي الدين ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

***